

المسيحية والاقتصاد

قراءة لاهوتية لمجتمع العدالة والسلام

هيربرت سكولسبرج
فيناي صمويل
رونالد ج. سايدر



المسيحية والاقتصاد

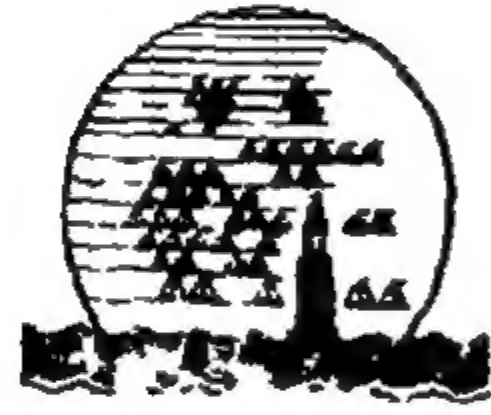
قراءة لاهوتية لمجتمع العدالة والسلام

بقلم

هيربرت سكولسبرج

فينساي صمويل

رونالد ج. سايدر



Ge

Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque d'Alexandrie

ترجمة

نكس نسيم سلامة



دار الثقافة

Christianity and Economics
in the Post - Cold era

By: **Herbert Schlossberg,**
Vinay Samuel, and
Ronald J. Sider

Copyright (C) 1994 by Wm.B. Eerdmans Publishing Co.
Translated by permission and Printed in Arabic in 1997.

طبعة أولى

المسيحية والاقتصاد

صدر عن دار الثقافة - ص.ب ١٢٩٨ - القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للدار (فلا يجوز أن يستخدم اقتباس أو إعادة نشر أو
طبع بالرونو للكتاب أو أي جزء منه بدون إذن الناشر، وللناشر وحده حق إعادة
الطبع)

١٠ / ٧٣٩ ط ١ / ١ - ٩٧٠ / ١

رقم الإيداع بدار الكتاب: ٩٧ / ١٠٤٥٩

ISBN 977-213-399-7

جمع وطبع بمطبعة سيورس

تصميم الغلاف : سها ناجي

مقدمة الدار

إن الدراسات الجماعية التي تعتمد على الحوار البناء، والتفكير في الآخر ومع الآخر أمر ضروري، وكذلك صناعة اللاهوت المشترك الذي يركز على كلمة الله يحتاج لمثل هذا الحوار والتفكير.

وهذا الكتاب يعتبر إنتاجاً فريداً من نوعه يتمثل في وجهات نظر متباينة من ثقافات مختلفة تناغمت معاً على أساس كتابي من جماعة تعددت في داخلها الأدوار، فمنها اللاهوتي، رجل الاقتصاد، رجل الأعمال، رجل البنك وأيضاً رجل علم الأخلاق. وهم يقدمون منظوراً مسيحياً شاملاً للاقتصاد ودور الكنيسة.

ودار الثقافة تقدم هذا الكتاب لتفتح أمام القارئ أفقاً جديدة للتفكير المسيحي.

دار الثقافة

المحتويات

صفحة

٧	مقدمة
٩	الباب الأول
١١	- تقديم : رونالد ج. سايدر
٢١	- إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصاد
٤٧	الباب الثانى
٤٩	- الفصل الأول : العمل ومواهب الروح ميروسلاف فولف
٦٧	- الفصل الثانى : ضمان يدر دخلاً ثابتاً للفقراء چو ريميني ويل تايلور
٨١	- الفصل الثالث : العدالة والفقير وجهتا نظر متباينتان إ. كالثن بيزنر
١١١	- الفصل الرابع : تحييز العدل الكتابى رد على كالثن بيزنر ستيغن تشارلز موت
١٣٧	- الفصل الخامس : حقائق، وقيم، وعمل الحكومة بيتر ج. ميل
١٤٩	- الفصل السادس : القضاء على الفقر وحماية الفقراء هيربرت سكولسبرج
١٦٩	الباب الثالث
١٧١	- الفصل الأول : نحو إجماع مسكونى ميشيل نوثاك وديريك كروس
١٨٣	- الفصل الثانى : إعلان اكسفورد مساهمة فى الحوار المسكونى روب فان ديميلين

صفحة

- الفصل الثالث : ما الذى يطلبه الرب؟ ثلاثة بيانات حول الإيمان ٢٠١
المسيحي والحياة الاقتصادية....
دونالد هاى

- الفصل الرابع : الوكالة فى التسعينات. رأيان فى هذا الموضوع ٢٢١
لورانى آدم، فردريك چونس

- الباب الرابع ٢٣٧

- بداية طيبة، لكن الحاجة إلى مزيد
چيمس و. سكيلين

مقدمة

يعد مؤتمر اوكسفورد الذي تناول الإيمان المسيحي والاقتصاد جهداً تعاونياً متواصلاً. وهو يسعى إلى اكتشاف وإعلان طرق من خلالها يقدر الناس أن ينظموا أمورهم الاقتصادية في ضوء التعليم الكتابي وتكليفاته ومتطلباته. وهو يقوم على افتراض رئيسي أساسي وهو أن الناحية الاقتصادية في الحياة مثل مجالات الحياة الأخرى يجب إخضاعها لمشئبة الله، وحالما يتم ذلك تتمتع بالبركات التي يذكر الكتاب المقدس أنها مذكورة لأولئك الذين يطيعون وصايا الله. ومنذ البداية، وفي معمعة الخلافات الخطيرة حول ما يعنيه كل هذا، كانت قناعة المؤتمرين أن سيادة المسيح وربوبيته هي مركز هذا العمل، وأن نجاحه يعتمد على مباركة الله له وعلى الخضوع لمشيئته.

يشرح (رونالد ساي) Ronald Sider في مقدمة هذا الفصل كيف بدأ المؤتمر منهجه، ثم تتبَّعه من خلال القرارات التي تبناها في اجتماعه الثاني الكبير الذي عُقد في يناير سنة ١٩٩٠. فكان إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصاد هو النتيجة الكبرى التي تم تسجيلها كتابة لاستمرار مؤتمر اكسفورد، الأمر الذي يركز عليه هذا الكتاب. ونص الإيمان يرد بعد المقدمة التي كتبها د. سايدر مباشرة.

ونجد في الباب الثاني، ستة فصول تتناول المظاهر المختلفة للحياة الاقتصادية. يناقش (ميروسلاف) Miroslav Volf المضامين والمعاني اللاهوتية للعمل، ودور الروح القدس.

وتناول كل من (جو ريمينى) و(بل تايلور) Joe Remenyi and Bill Taylor موضوع تدعيم الجهود الملتزمة بين الفقراء من خلال تقديم القروض الائتمانية. ويلى ذلك فصول كتبها (كالفن بيزنر) و(ستيفن موت) Calvin Beisner and Stephen Mott، جاءت وليدة

المناقشات التي تمت في اكسفورد حول معنى العدالة من منظور كتابي. ويناقش (ب. ج. هيل) P. J. Hill معنى قوة الحكومة في الحياة الاقتصادية.

وأخيراً يناقش هيربرت سكولسبرج دور تكوين رأس المال الذي يعتقد أنه قد أهمل في الإعلان.

ويضم الباب الثالث أربعة فصول عن حدث مماثل ظهر وفي نفس توقيت إعلان اكسفورد - بشأن العلاقة بين الإيمان المسيحي والحياة الاقتصادية وقام بها مجموعات كنسية أخرى من مجلس الكنائس العالمي، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

أما (مايكل نوفاك وديريك كروس) Micheal Novak and Derek Cross فيعقدان مقارنة بين "الإعلان والمنشور البابوي Centesimus Annus ويضيف (دوتالد هاي) إلى هاتين الوثيقتين وثيقة ثالثة من مجلس الكنائس العالمي هي : "الاقتصاد كموضوع للإعلان". ويستعرض (لورانس آدامز وفريدريك جونز) "إعلان اكسفورد" بالمقارنة مع وثيقة المجلس العالمي، وهي تركز على ما يعتقد فيه المجلس أنه أزمة بيئية. ويختتم (روب فان درميلين) هذا القسم بمقارنة بين الإعلان والدراسة الثالثة للوثيقة الصادرة عن المجلس العالمي.

وأخيراً يقدم (جيمس سكيلين) نقداً عاماً لإعلان اكسفورد، ويقترح وسائل للعمل في المستقبل.

ويعد مؤتمر اكسفورد عملية متواصلة، أما موعد مؤتمر اكسفورد الثالث فهو فبراير سنة ١٩٩٥، في مدينة نيودلي، وفي الهند، لتقديم تأثير السوق الاقتصادي على العالم الثالث، وعلى الاتحاد السوفيتي سابقاً.

الباب الأول

تقديم

إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصاد

بقلم : رونالد ج. سايدر

تقديم

لم يكن من المألوف أن نسمع أن اللاهوتيين ذوى النزعة التحريرية يؤكدون استراتيجيات السوق الحرة، أو أن يطالب اقتصاديو السوق المحافظون بالتركيز على العدالة للفقراء. ولكن هذا هو ما حدث بالفعل فى المؤتمر الاستهلالى حول الإيمان المسيحى والاقتصاد، والذي عُقد فى المدة من ٤ - ٩ يناير سنة ١٩٩٠. وثمة انتقادات قوية وُجّهت للرأسمالية الديمقراطية التى تنتهج السبل الديمقراطية، فى حين أن من يؤيدونها بقوة أدانوا الطريقة التى ارتكزت على القوة الاقتصادية والاستهلاكية، والعرقية، وتجريد العمال من إنسانيتهم والتى كثيراً ما أبتليت بها المجتمعات الرأسمالية، وهى فى أحيان كثيرة تمثل كارثة على المجتمعات الرأسمالية.

وقد احتشد المؤتمر بمجموعة متباينة إلى درجة كبيرة جداً تزيد على مائة من القادة الإنجليين من كافة القارات، ومن خلفيات ايدولوجية متعددة : رجال بنوك، لاهوتيون، ورجال الاقتصاد، وعلماء الأخلاق، وكبار رجال الأعمال، وقادة من رجال الكنيسة. وكان من بين المشاركين كبار رجال الاقتصاد مثل : (د. راجاكليا) Dr. Rajo Chellioh، وهو عضو ورئيس سابق للجنة التخطيط الهندية (المجلس الهندى للمستشارين الاقتصاديين) فى طوال السنوات الخمس السابقة.

ومن اللاهوتيين الإنجليين البارزين من أمريكا اللاتينية مثل : (د.رينيه پادىلا) Dr. Rene Podilla، الذى تعلّم كثيراً من علم لاهوت التحرر، ومن قادة تنمية المجتمع مثل Evelyn Feliciano and Ruth Callanta (إيفلين فيليسيانو، وزوث كالانتا)، من الفلبين، و(أرثر بلوك) Arthur Block، وهو من كبار رجال الأعمال الكنديين. ومجموعة

كبيرة من القادة المحافظين الأمريكيين المتشددّين، قد كان من بينهم الاقتصادي (ب. ج. هيل) P.J. Hill من كلية و(يتون، وتوم روس) Tom Rose من كلية سيتي جروف، و(هيرب سكولسبرج) Herb Scholssberg من معهد فيلدسيتد، و(دوج باندو) Doug Bandow من معهد كاتو التحريري، و(كين مايرز) Ken Myers من لجنة فيلرز للمعونة والتنمية، و(مايكل كروماتى) Micheal Cromartie من مركز الأخلاقيات والسياسة العامة.

لقد اعترفت فى بعض الملاحظات الافتتاحية أننى لم أكن أملك أن أؤكد أن مثل هذه المجموعة المتنوعة من الناس يمكن أن يتفقوا على شئ ذى مغزى. غير أن ذلك قد حدث بالفعل وقد يرجع إلى سببين

أولاً : استمعنا إلى أناس لهم مواقف مختلفة، فقد سمع الأمريكيون المحافظون صيحة الأمريكيين اللاتنيين الذين كانوا يثنون من أقساط الديون الباهظة، والأمريكيون اللاتين بدورهم استمعوا إلى الحجج التى ساقها الأمريكيون الشماليون لصالح اقتصاد السوق.

ثانياً : كان شغلنا الشاغل كإنجيليين هو أن نلتزم بخضوعنا لسلطان الكتب المقدسه.

ومازلت أتذكر تماماً مدى تشاؤمى الشديد بالنسبة لنتيجة المؤتمر فيما كنت راكباً الطائرة عبر شمالى الأطلنطى فى أوائل يناير سنة ١٩٩٠ . وباعتبارى الأمين العام للجنة التوجيه، فقد كنت أعمل بكل جهد فى هذه العملية لعدة سنوات. وأثناء سفرى إلى لندن، كان على أن أقسم مجموعات صغيرة، ولكى تعكس كل مجموعة سلسلة الآراء التى كانت فى المؤتمر، والتى تعبر عن مختلف القارات والأعراق وموقف الذكور والإناث. وفيما كنت أفكر فى سلسلة الطويلة من الأشخاص المجتمعين، كنت أسأل نفسى، هل من الممكن لهذه المجموعة المتباينة أن تتفق على أى شئ له أهمية، ويمكن أن يؤكدوه معاً. لقد كانت الشكوك تنتابنى حيال هذا

الأمر، وكان يساورنى الاعتقاد بأن هذا المؤتمر سيتحول إلى مناقشة طويلة تنتهى إلى لا شئ.

ومن الواضح أن الكاتب المحافظ والاقتصادي، (كالڤن بيزنر) E. Calvin Beisner، وهو فى طريقه إلى المؤتمر لم يكن يتوقع الكثير، وكان يخشى ألا يستمع للمحافظين بقلب مفتوح.

غير أن شيئاً هاماً حدث فى اكسفورد، فقد استمع كل منا للآخر. كما اشتركنا فى العبادة والصلاة معاً. وساعدنا تكريسنا الكامل ليسوع المسيح، على أن نقرب وجهات نظرنا. وهكذا أيضاً كان من شأنه أن يدفعنا إلى الالتزام بسلطان الكتاب المقدس. والكل كان يتوق أن يتبع الحق الكتابى، وما يقودنا إليه التحليل الواقعى.

وفى النهاية، أمتدح (كال بيزنر)، على التزام «المنظمين للمؤتمر» بفتح باب المناقشة، وبالسُلطان الكتابى، والإخلاص للحقائق الاقتصادية التجريبية. أما البرفسور (ريتشارد تشوننج) من كلية التجارة جامعة بيلر، قد صرح للمؤتمر كله قرب نهايته، بأنه لم يسبق له فى حياة الوظيفية التى بلغت اثنتين وثلاثين سنة، أن شهد اجتماعاً بهذا الشكل. وفيما كنا نصلى ونتعبد معاً وندرس معاً الكتاب المقدس، والواقع الاقتصادى، كانت تُبنى الجسور بين اختلافاتنا العميقة.

وقد بدأت هذه العملية قبل ذلك بعدة سنوات على إثر محادثة جرت بينى وبين (ڤيناي صموئيل). وسرعان ما انضم إلى عملية التخطيط (كريس سوچن وداڤيد بوسو) Chris Sugden and David Bussou، وسرعان ما انشغلنا جميعاً بطرق مختلفة، فى محاولة تعضيد الفقراء. ومن خلال الصحيفة العالمية Transformation قد اشتركنا فى العمل أنا و(ڤيتاي وكريس) على دفع الحوار الإنجيلى على أساس الأخلاقيات الاجتماعية عبر كل الخطوط التى كانت توصل بيننا. وبدا لنا أن الدخول فى هذا الحوار الكبير عن الاقتصاديات

مهمة ضخمة ولكنها غير مستحيلة.

وبناء على هذا وضعنا خططاً لعقد اجتماع يضم مجموعة صغيرة، وإن كانت تضم عناصر متباينة للغات من القادة الإنجليين، ومن جميع أنحاء العالم لوضع جدول أعمال لدمج تحليل كتابي دقيق، وتحليل اقتصادي واع، آملين أن تكون النتيجة فهماً كتابياً للنواحي الاقتصادية أكثر وعياً وعمقاً.

وقد أرسلنا خطاب الدعوة أنا وڤيناى ودافيد، وكان يعبر عن آمالنا :

صارح المسيحيون مع القضايا الاقتصادية منذ بداية الكنيسة. لكن المسيحيين الإنجليين لم تكن لهم خبرة كتابية كافية، ولا دراية اقتصادية لتطوير منظور كتابي عميق للحياة الاقتصادية.

وبالطبع فإن مثل هذه المسؤولية تستغرق عدة سنوات، والواقع أنها قد لا تكفيها سنوات طويلة لتكتمل. وهذه المشاورات كانت تستهدف وضع جدول أعمال يوضح بصفة خاصة :

(١) نريد أن نكشف مناطق الخلاف الرئيسية فى الصراع القائم بين النظم الاقتصادية الأساسية القائمة فى العالم حالياً.

(٢) نريد أن نبين المصادر الكتابية المرتبطة بالقضايا الاقتصادية الجارية.

(٣) نود أن نعيّن ونطوّر بدائل مسيحية للنظم والأنشطة الاقتصادية الموجودة حالياً.

(٤) نستهدف وضع خطة لعملية تستغرق عدة سنوات يكون من شأنها تسهيل تحقيق هذه الأهداف.

ولقد قررنا ألا ندعو الأصدقاء والزملاء الذين يشاركوننا أفكارنا الرئيسية وتحليلاتنا الأساسية فحسب، بل أردنا أن يكون هناك استماع حقيقى عبر عدد من المجالات التى نادراً

ما كنا نصل إليها. وعلى هذا وجهنا الدعوة إلى كل من رجال بنوك، وقادة الأعمال، ورجال اقتصاد لاهوتيين، وعلماء الأخلاق، والمفكرين الكتابيين. كما دعونا الاجتماعيين الاقتصاديين سواء المحافظين والتحررين. كذلك وجهنا الدعوة لأناس من جميع القارات. واجتمع ستة وثلاثون قائداً في جامعة اكسفورد في يناير ١٩٨٧، في أول مؤتمر يعقد في اكسفورد، يدور حول الإيمان المسيحي والاقتصاد والاقتصاديات، وقد تبرهن أن المؤتمر سيكون مفيداً، بدايةً من الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه (سير فريد كاثروود) Sir Fred Catherwood (وهو عضو في البرلمان الأوربي) ومن خلال المناقشة القوية حول أوراق العمل والردود التي قُدمت من أشخاص مثل (نيكلز والترستورف، وصموئيل إسكوبار، وهيرب سكولسبرج، وستيفان موت، ميلتون وان، ب.ج. هيل، واشنطن أوكوسو، وبوب جودزوارت). وفي الحقيقة أننا شعرنا في نهاية المؤتمر أن الحوار الذي جرى بين هؤلاء الناس ذوى الآراء المتباينة، كان هاماً حتى إننا قررنا توسيع المناقشة وتعميقها. وقد تحدد في التقرير النهائي للمؤتمر نقاط الاتفاق والاختلاف. كما أنه دعا أيضاً إلى تكوين لجنة موسّعة موجّهة لتطوير موضوعين دراسيين خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق انعقاد المؤتمر التالي القادم وهما :

(١) منظور مسيحي شامل للاقتصاد.

(٢) تحليل للمشروعات الصغيرة التي تدر دخلاً بين الفقراء.

ولقد قام كا من (فيناي صموئيل، وداقيد بوسو، وكريس سودن) وأنا، بتنظيم المؤتمر الأول في يناير ١٩٨٧، وقمنا بتوسيع لكي تعكس بشكل أوثق الاختلاف السائد بين الآراء والقارات والمتخصصين الذين مثّلوا القارات، والمتقدمين الرسميين في مؤتمر اكسفورد.

وقد استغرق الإعداد لمؤتمر اكسفورد الثاني ثلاث سنوات، ولقد ساعدني على تنظيم العملية الدولية الإقليمية (روتانجلياني ريم) وهو ضريح هندي موهوب من كلية إيسترن، وكلية

اللاهوت المعمدانية. وتجمع فى ست مناطق من العالم أناس فى مؤتمرات إقليمية لدراسة أوراق العمل أعدت فى المنطقة الخاصة بكل منهم وكانت تدور حول أربعة موضوعات :

الوكالة والخلقة، العمل، ووقت الفراغ، العدل والحرية، الحكومة والاقتصاد.

وقام (د. روى ماك كلفرى) بفحص المادة بالإضافة إلى الأوراق، وهو اقتصادى بريطانى، وقد اشترك معه (د. ميروسلاف قولف)، وهو مفكر لاهوتى يوغوسلافى، فضلاً عن أوراق العمل وأيضاً أعد وثيقة موجزة وإن كانت كبيرة كما أعدوا مسودة إعلان بشأن الإيمان المسيحى والاقتصاد.

وفى ذات الوقت، قام فريق بقيادة (وليم تايلر) (وهو من رجال الأعمال الاستراليين)، (ود. چورمين) (أستاذ اقتصاد استرالى) بالإشراف على دراسة تجريبية كبيرة للبرامج التى تحقق دخلاً، والتى مثلت كل من آسيا، وأفريقية، وأمريكا اللاتينية، وكان لتقريرهما، إلى جانب العمل الذى قام به (هيرنا ندودى سوتو) دوراً كبيراً فى مؤتمر اكسفورد الثانى.

وفيما كنا نعد قائمة المدعوين لمؤتمر عام ١٩٩٠، استهدفنا أن نجتمع بين جميع الآراء السائدة فى المجتمع الإنجيلى. وقد تبين لنا إننا قد نجحنا بدرجة رائعة، عندما فحصنا قائمة المشاركين للمؤتمر. والواقع أن المشتركين كانوا يمثلون آراءً متباينة حتى أننى تشككت. كما سبق أن ذكرت. فيما كنا نستطيع أن نتعدى مجرد الملاحظات التافهة. وفى اعتقادى أننا نجحنا، رغم أن آخرين سيقيمون ما أحرزنا فيه تقدماً فعلياً فى درجة التفاهم، وتلك التى سجلنا فيها الاختلافات فحسب، وقد حدث الامر.

بالنسبة للمدى الذى حققنا فيه اتفاقيات هامة جديدة، فأحسب أن ذلك يرجع عوامل عدة. فكل واحد كانت تدفعه رغبة قوية فى أن يخضع كل تفكير لسلطان الكتاب المقدس. كما أننا

خصصنا وقتاً فى عبادة مشتركة ودراسة للكتاب المقدس. وكانت هناك رغبة قوية مشتركة فى أن نتوصل إلى حقائق صحيحة عن (اقتصادنا).

ورأى البعض أن انهيار الشيوعية (كان له دوره الهام)، وأنا أعتقد أنه كان ذا أهمية، ولكننى أرى أن أهمية دور انهيار الشيوعية مبالغاً فيه.

وقد أعد (تايلر، وريمينى) تقريراً بشأن المشروعات الصغيرة التى تدر دخلاً لاريب فى أنه كان يتسم بالأهمية. فكل واحد - سواء أولئك الذين كانوا يميلون إلى نقد عناصر اقتصاد السوق، أو أولئك الذين كانوا يدافعون عنها - اتفقوا بكل حماسة على أن يدفعوا المشروعات البسيطة عن طريق تقديم قروض صغيرة للفقراء، والالتزام بها كواحدة من بين الطرق الواعدة لتنفيذ الدعوة الكتابية لتحقيق العدل للفقراء.

تدفقت المناقشات بشكل سريع ومكثف. وطرح المشاركون أفكارهم الأيديولوجية. غير أن كل واحد منا استمع للآخر. وكانت مشاركة الخبرات الشخصية عاملاً مساعداً فى التقاء وجهات نظرنا. وقد تتبع (راچا كليار) رحلة حياته بتطلعه المبكر فى أن تحل الاشتراكية مشكلة الهند، حتى قناعته الحاضرة بأن اقتصاد السوق قد يخدم بشكل أفضل قضية العدالة.

وباعتبارى أميناً للجنة الصياغة فىمكننى القول - وعلى أساس خبرة فعالة - بأنه كانت أمامنا مهمة شاقة. فالآراء المتعارضة فى المؤتمر مثلت بشكل جيد فى لجنتنا. وكافح بنجاح (رينيه بادىلا) رئيس اللجنة، كى يجمعنا معاً، لكى نصل إلى اتفاق. وانتهت المجادلات والمناقشات الحامية إلى عبارات صيغت بعناية، وكانت موضع مناقشة أخرى فى جلسات مكثفة ومكتملة.

لقد أسهمت مراقبة (بادىلا) لعملية النسخ بدرجة كبيرة جداً فى نجاحنا. فقد ذكرنا جميعاً

فى بداية عملنا أن أول شئ يعملهُ الإنسان عندما ينظر إلى صورة جماعية، هو أن يرى نفسه فيها. واقترح بأن تحمل المخطوطة النهائية سمات الصورة الجماعية بمعنى أن كل واحد يجب أن يكون ممثلاً فيها.

ولكن هذا لا يعن أن تكون وثيقة ضعيفة تحمل الملاحظات العامة فحسب . بل يجب أن تكون بالأحرى وثيقة قوية تعكس بأمانة كل نقاط الاتفاق الاختلاف معاً.

وواقع الحال أن الاختلافات المكثفة قد كثرت جداً. وقد تدفقت عشرات من القضايا المتباينة على لجنة الصياغة. وقد خصص (باديلاً) فى الغالب شخصين يمثلان جانبى المناقشة لكى يصوغوا عبارة أو فقرة يمكن لكليهما أن يقررا بحرص وعدل الاختلافات القائمة بينهما. وحين اشتكى الناس من أن العملية تسير بشكل بطيئ للغاية، أجاب (باديلاً) قائلاً: "كلا، لأنه يجب علينا أن نستمع لكل واحد".

وذكر (رينيه) فى محادثة جرت منذ عهد قريب تقييماً لقيادته للجنة الصياغة فقال: "إذا كنت قد أسهمت بأى شئ فى عملية الصياغة، فقد كان ذلك يتمثل فى أن اتأكد من أن كل واحد أتاحت له الفرصة لأن يسمع ويُمثل فى إعداد الوثيقة . ولقد فعلت هذا لأنى ملتزم بعملية ديمقراطية، سواء فى حياة الكنيسة أو المجتمع.

لقد شعرنا بإحساس عام حين انتهى عملنا بالبهجة والرضا، وما زلت أذكر بكل جلاء شعورى الخاص بالبهجة والدهشة. وقد علق (توم روز) من كلية سياتى جروب قائلاً: من الواضح لى أن الروح القدس قد عمل بيننا بطريقة إيجابية وعجيبة. أما (كيم هوتراى)، كبير الاقتصاديين ببنك الدولة فى سيدنى بأستراليا، فقد أضاف قائلاً: إن المسافات الشاسعة التى كانت تفصل بين قاراتنا، ومدارسنا الفكرية، وبين أفكارنا المتعارضة. والتى بدت فى الماضى

وكأنها لا يمكن قهرها، هي التي أصبحت نفس المواقع التي بُنيت عليها الجسور الجديدة التي تربطنا معاً. وقد ذكرت (د. كرينجساك كاريونوجساك) التايلاندى (وهو اقتصادى وقائد عالمى فى الحركة الكارزمية) فقال: "إن الثراء الذى أنتجته هذه المناقشات هو ثراء نفيس لا يقدر، وما كان فى الإمكان تحقيقه من خلال دراسة فردية. ولقد قدّرت بكل إعزاز الرغبة المشتركة فى إيجاد الحق الكامن فى كلمة الله.

وعبّر (البروفسور هيرمان سوتر) (جامعة فرانكفورت) عن رأيه على النحو التالى: "لم يسبق لى على الإطلاق أن رأيت هذا العدد الكبير من المسيحيين الذين جاءوا من خلفيات متباينة، يناقشون الموضوعات الاقتصادية بجدية. فكل منهم كان يعبر عن مفهومه القومى: فالاستراليون كانوا يقاومون قبول أى بيان ضد استغلال الموارد الطبيعية، أما الأمريكيون الشماليون فكانوا يميلون إلى تأكيد نظام السوق الحر. وكان الأمريكيون اللاتينيون بصفة خاصة مهتمين بوضع مشكلة ديونهم العالمية على جدول الأعمال.

فكل فريق بدأ وكأن لديه أسباباً اقتصادية قوية تساند آرائهم، إلا أن مناقشة هذه الحجج فتحت عيوننا على أحكام كثيرة قيمة كانت كامنة وراءها. وكان هذا ممكناً لأنه كان هناك فكر واحد مشترك ألا وهو: الفكر الكتابى، فقد كان أكثر أهمية من أية وجهة نظر أخرى، وعلى ضوء الإيمان المسيحى وُضعت القيم القومية والثقافية فى إطارها الصحيح فالاقتصاد يمكن أن يفهم كالاقتصاد، وليس كنوع من التعليم العلمانى عن الخلاص. وقد تعلمنا كثيراً (كل واحد من الآخر). وعلى وجه الإجمال تعلمنا أننا نشكّل مجتمعاً عالمياً من المسيحيين، وأن حقيقة الإيمان المسيحى لا يمكن اكتشافها على نحو تام إلا بالمشاركة فى هذا المجتمع.

وقد تأكد شعورنا المباشر بالفرحة، من الاستجابات التى لحقت لإعلان دمشق. فالتقارير الإخبارية، والتحليل النقدية، سرعان ما توالى. وهناك شخص وثيق الصلة بإعلان مجلس

الكنائس العالمى الصادر سنة ١٩٩٢ حول: "الإيمان المسيحى والاقتصاد العالمى". قد أخبر (فيناى صموئيل) أن إعلان اكسفورد كان له تأثير كبير فى إعداد تلك الوثيقة المسكونية.

تمثل الفصول التالية لهذا الكتاب محاولة لتأكيد مغزى إعلان اكسفورد. والتاريخ اللاحق هو الذى سيحدد بالطبع أهميته على المدى البعيد. أما بالنسبة للذين كانوا حاضرين منا، فقد كانت فرصة عظيمة لمناقشة حامية، وفرصة تعليم متبادل لا يمكن نسيانها على الإطلاق.

إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصاد

تمهيد :

قد صدر إعلان اكسفورد عن الإيمان المسيحي والاقتصاد فى يناير ١٩٩٠، وقد اشترك فيه ما يزيد عن مائة شخصية من اللاهوتيين، ورجال الاقتصاد، وعلماء الأخلاق، ورجال التنمية، وقادة الكنيسة، ورجال الأعمال. قد جاءوا من جهات مختلفة من العالم. إننا نعيش فى ثقافات متعددة، ترجع إلى تقاليد لاهوتية واقتصادية مختلفة، ولذلك فهى تتميز بالأفكار المتخالفة بالنسبة للطريقة التى يمكن بها أن يتلاقى الإيمان المسيحي والحقائق الاقتصادية. ولقد وجدنا فى هذا الاختلاف عامل إثراء حتى عندما لم نصل إلى إتفاق. وفى ذات الوقت شعرنا بابتهاج، لمدى الإجماع الذى تحقق حول الاقتصاديات المعقّدة لعالم اليوم، وهو إجماع جاء وليد إيماننا المشترك بربنا يسوع المسيح.

ونحن نؤكد أن المسيح، من خلال حياته وموته وقيامته وصعوده إلى المجد جعلنا شعباً واحداً (غل٣: ٢٨). وعلى الرغم من أننا نعيش فى ثقافات متعددة، إلا أننا جميعاً نعرف بأننا جسد واحد، وروح واحد، كما أننا دعينا لرجاء واحد رب واحد، إيمان واحد، معمودية واحدة، إله وأب واحد لكل. (أف ع: ٥).

إننا ندرك أن بحث المسيحي عن الحق هو جهد يجب أن تطلع به الجماعة كما يطلع به الفرد وكجزء من واحد فى المسيح فإن كل منا يرغب مع جميع القديسين فى أن يفهم علاقة المسيح بالموضوعات العظمى التى تواجه البشرية كلها فى أيامنا هذه، (أف ٣: ١٨). فكل أفكارنا الشخصية فى حاجة إلى أن تُصحّح فى إطار مفاهيم المجتمع المسيحي العالمى، وكذلك أفكار

المسيحيين عبر الزمن.

ونؤكد أن الكتاب المقدس، الذي هو كلمة الإله الحى الحقيقى، هو مرجعنا الأسمى، فى كل ما يتصل بالإيمان والسلوك من أمور. ولهذا نحن نرجع إلى الكتاب المقدس كمرشدنا، الذى يمكن الاعتماد عليه، عند تفكيرنا فى المجموعات المتعلقة بحياتنا الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وأنا - كإقتصادي - ولاهوتين نرغب فى أن نخضع النظرية والتطبيق لحكم الكتاب المقدس.

ونحن جميعاً نعترف بأن الله، سيد الحياة، خلق فى محبته عالماً يتسم بالكمال، لكى يحيا البشر فى شركة معه. ومع أن واجبنا الأعظم هو أن نعظم الله ونمجّده، إلا أننا تمرّدنا عليه، وسقطنا من علاقتنا المتناغمة مع الله، وجلبنا الشر على أنفسنا وعلى العالم الذى خلقه. ولكن الله لم يتخل عن خليقته. فهو كخالق، استمر يعمل بصبر لكى يتغلب على الشر الذى كان يفسد الخليقة. فالعمل الرئيسى لخليقة الله الجديدة المفدية هو : موت وقيامه وحكم يسوع المسيح ابن الله فى المجد وإرسال الروح القدس وهذا التجديد لن يكتمل إلا فى نهايه كل الأشياء. والعدل أمر أساس فى المفاهيم المسيحية المتعلقة بالحياة الاقتصادية.

والعدل أصيل فى طبيعة الله : "لأن الرب عادل ويحب العدل" (مز ١١: ٧). والعدل يعبر عن أعمال الله لإعادة تدبيره لأولئك الذين حُرّموا، ومعاقبة أولئك الذين انتهكوا المعايير الإلهية.

أ - الخليقة والوكالة

الله الخالق :

١. "لأن منه وبه وله كل الأشياء" (رو ١١: ٣٦). إن الله فى ثالوته الأقدس خلق العالم والبشر الذين يعيشون فيه فى حرية محبة الله الأبدية، وبكلمة الله القادر على كل شئ، وبواسطة الروح الخالق، وأعلن الله أن كل شئ فى الخليقة حسن. وتعتمد الخليقة على الله كاستمرار لوجودها. فنفس الله الذى خلقها، موجود فيها، ويعولها، ويعطيها حياة الشبع (مز ١٠٤: ٢٨). ففى المسيح "خلق الكل وفيه يقوم الكل" (كو ١: ١٥-٢٠). وعلى الرغم من أن الخليقة تدين بوجودها لله، إلا أنها هى نفسها ليست إلهية.

إن عظمة الخليقة سواء الكائنات البشرية أو غيرها فى أنها وجدت لتمجد الخالق فالأصل الإلهى للخليقة واستمرار وجودها بواسطة الله والفداء بالمسيح، وغرضها لتمجيد الله هى من الحقائق الجوهرية التى ينبغى أن توجه كل تفكير مسيحى للخليقة والوكالة.

الوكالة على الخليقة :

٢. الله الخالق والفادى هو المالك الأساسى : "للرب الأرض وملؤها. المسكونة وكل الساكنين فيها" (مز ٢٤: ١). لكن الله ائتمن الإنسان على الأرض ليكون مسئولاً عنها نيابة عنه فيجب على البشر أن يعملوا كوكلاء الله فى الخليقة، ويديروا شئون العالم بأمانة، مدركين أنهم مسئولون أمام الله بالنسبة لكل ما يفعلونه فى العالم ومن أجل العالم.

٣. خلق الله العالم وأعلن أنه "حسن جداً" (تك ١: ٣١). وبسبب السقوط وما تبعه من لعنة فإن الخليقة "تئن وتتمخض" (رو ٨: ٢٢) وكان من شأن اللامبالاة، والطمع، وعنف البشر

الخاطئين أن أتلف خليفة الله الحسنة، الأمر الذى تولدت عنه مشاكل وصراعات بيئية متنوعة. فنحن نسيء استخدام الخليفة ونلوّثها، كما نفعل فى كثير من الحالات، نكون، وكلاء أرباء، ونجلب كارثة على النظم البيئية المحلية والعالمية.

٤ - وكثير من اعتداء البشر على الخليفة يأتى نتيجة فهم خاطئ لطبيعة الخليفة، ودور الإنسان فيها. وتواجه البشرية باستمرار تحديين ناتجين عن الفردية والأنانية، التى تتجاهل المجتمع البشرى، والمبدأ الشمولى الصارم الذى يكبت حرية الإنسان. وقد أشار كثيراً إلى هذين الخطرين. إلا أنه منذ وقت قريب، أدركنا أن كلا من هاتين الإيدولوجيتين تنظران إلى العالم باعتبار أن البشر هم مركزه، الأمر الذى يحيل الخليفة المادية إلى مجرد آلة أو أداة.

٥. إن كلا من الحياة الكتابية ونظرة العالم لم يركزا على البشرية إنهما يرتكزان على الله، فالخليفة غير البشرية لم تُخلق على وجه الحصر من أجل الإنسان. فكثيراً ما يخبرنا الكتاب المقدس أن كل الأشياء، البشرية، والبيئة التى يعيشون فيها، إنما لله (روا: ١١: ٣٦، اكو٨: ٦، كو١: ١٦). وعلى نفس هذا الأساس، فالطبيعة ليست هى مجرد المادة الخام التى يستخدمها الإنسان رغم أن الإنسان فقط هو الذى خُلق على صورة الله، إلا أن الخليفة غير البشرية لها أيضاً كرامتها، حتى أن الله بعد الطوفان أقام عهداً، ليس مع نوح ونسله فقط، بل أيضاً "مع كل ذوات الأنفس الحية التى معكم" (تك٩: ١٠). وعلى مثال ذلك، فإن الرجاء المسيحى للمستقبل يشمل الخليفة أيضاً. "لأن الخليفة نفسها أيضاً ستعتق من عبودية الفساد إلى حرية مجد أولاد الله" (روا: ٨: ٢١).

٦. لقد أعطى الله السلطان على الخليفة (تك١: ٣٠) ولم يعطه تصريحاً بإفسادها وسوء استغلالها.

أولاً : هم مسئولون أمام الله، الذى خُلقوا على صورته، بآلا يفسدوا الخليفة بل يرعونها، كما يرعاها الله بعنايته الإلهية.

ثانياً : بالنظر إلى أن الناس خُلقوا على صورة الله للمجتمع وليس ببساطة مجرد أفراد منعزلين (تك ١: ٢٨) فعليهم ممارسة سلطانهم بطريقة مسئولة تراعى احتياجات العائلة البشرية كلها، بما فى ذلك الأجيال المستقبلية.

٧ - الإنسان جزء من الخليفة، وهو أيضاً ينفرد بميزة خاصة به، وذلك أنه فقط قد خُلق على صورة الله. فقد أعطاه الله سلطاناً على غيره من المخلوقات (تك ١: ٢٨-٣٠). غير أن السلطان ليس معناه السيطرة. وطبقاً لما جاء فى (تك ٢: ١٥)، فإن سلطان الإنسان على الخليفة يتمثل فى عمل من شقين : "يعملها ويحفظها" (أى جنة عدن). وعلى هذا فكل عمل يجب ألا يشمل الناحية الإنتاجية فحسب، بل والناحية الوقائية أيضاً. ويجب أن تصاغ النظم الاقتصادية بحيث يراعى نظام بيئى صحيح فى كل وقت وكل عمل بشرى مسئول تم بواسطة وكلاء الله الحافظ لكل شئ يجب أن يشمل عنصر التعاون مع البيئة.

الوكالة والإنتاج الاقتصادى :

٨ - الإنتاج الاقتصادى ناتج عن وكالة الإنسان على الأرض التى أعطاهها له الله، فى حين أن المادية، والظلم، والطمع هم فى صراع أساسى مع تعليم الكتاب المقدس، إلا أنه لا يوجد شئ فى الإيمان المسيحى يشير إلى أن إنتاج السلع الجديدة والخدمات يعد أمراً غير مرغوب فيه، والواقع أنه قيل لنا بكل صراحة أن الله "يمنحنا كل شئ بغنى للتمتع" (اتى ٦: ١٧). والإنتاج ليس ضرورياً لقيام الحياة وجعلها ممتعة فقط، بل إنه يوفر الفرصة أيضاً للبشر كي يعبروا عن قدرتهم الإبداعية فى خدمة الآخرين. وعندما نقيم النظم الاقتصادية من وجهة نظر

مسيحية علينا أن نأخذ في الحسبان قدرتها على أن تنتج الثروة والدخل، وأن توزعهما بطريقة عادلة.

التكنولوجيا وحدودها :

٩ . تعكس التكنولوجيا التناقض الظاهري الأساسي لطبيعة الإنسان الخاطئة وصلاحها. وتظهر كثير من المشاكل البيئية عن الاستعمال المتزايد للتكنولوجيا. بعد ظهور حركة التصنيع. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد حررت الإنسان من أنماط العمل التي تحط من قدره، إلا أنها أيضاً كثيراً ما كانت سبباً في ظهور بعض الأعمال المهينة للإنسان. فالأمم والمؤسسات القوية التي تتحكم في التكنولوجيا الحديثة كثيراً ما تقع تحت إغراء استخدامها للسيطرة على الضعفاء، من أجل مصالحها الشخصية الضيقة، وكما انتقدنا بشدة النتائج السلبية للتكنولوجيا، فإنه يتعين علينا ألا ننسى جوانبها الإيجابية. فالإبداع البشري يُعبر عنه في تصميم أدوات للاحتفال والعمل. فالتكنولوجيا تساعدنا على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان العالم، وعلى عمل ذلك بطرق تنمي القوى الإبداعية للأفراد والمجتمعات، ثم أن التكنولوجيا يمكنها أيضاً أن تساعد على مقاومة تخريب البيئة. ورفض التكنولوجيا الحديثة بشكل جذري يعد أمراً غير واقعي. وعوضاً عن ذلك علينا البحث عن طرق صحيحة لاستخدام التكنولوجيا بشكل مسئول وبما يتناسب مع كل بيئة ثقافية.

١٠ . وما هو ممكن من الناحية التكنولوجية، لا يكون بالضرورة مسموحاً به من الناحية الأخلاقية. ويجب علينا أن نسمح للنمو التكنولوجي بأن يأخذ مجراه الطبيعي، غير أنه علينا أن نوجهه لخدمة النواحي الأخلاقية، ونحن ندرك بمحدوديتنا في التنبؤ بنتيجة التغير التكنولوجي، ونشجع ما يتعلق بالابتكار التكنولوجي. ولذلك فإنه من الضروري مواصلة تقدير نتيجة التغير التكنولوجي. وهناك أربعة معايير مأخوذة من الإيمان المسيحي يمكنها أن

تساعدنا على تقييم تطوير التكنولوجيا واستخدامها.

أولاً : لا يجب أن تدعم التكنولوجيا تفسخ الأسرة أو المجتمع، أو أن تعمل كأداة للسيطرة الاجتماعية.

ثانياً : الأشخاص الذين خلّقوا على صورة الله لا ينبغي أن يصبحوا مجرد كائنات إضافية.

ثالثاً : باعتبارنا وكلاء الله علينا أن لا نسمح للتكنولوجيا أن تفسد الخليقة. وإذا كان يجب أن يكون عمل الإنسان بالتعاون مع الخليقة فعلى أدوات العمل إذاً أن تتعاون معها أيضاً ولا يجب أن نسمح للتقدم التكنولوجي بأن يصبح دوافع لعبادة زائفة أو أن يشغلنا بعيداً عن الاعتماد على الله (تك ١١: ٩). قد تختلف بالنسبة للأهمية التي نعزوها للمعيار الفردي من مواقف واقعية، ومن ثم فقد تختلف. فإن تقييمنا لأساليب التكنولوجيا الواقعية بيد أننا قد نعتقد أن هذه المعايير يجب أن تؤخذ في الحسبان عند انعكاس التقدم التكنولوجي في إطار من التفكير اللاهوتي.

١١. علينا أن نحث الأفراد والمؤسسات الخاصة، والحكومات في كل مكان، أن تضع في اعتبارها على المدى البعيد النتائج البيئية التي تنتج عن أعمالها. وذلك على المستوى المحلي المباشر، وعلى المستوى العالمي. ونحن نشجع العمل المشترك على عمل منتجات تتسم بصداقة أكثر من الناحية البيئية. ونناشد الحكومات على أن توجد إطارات تحكم بها المخاوف والعقوبات التي تشجع الأفراد والمؤسسات على تبني ممارسات بيئية سليمة.

١٢. نحن في حاجة إلى تعاون دولي أكثر بين الأفراد، والمنظمات الخاصة، والأمم لتقديم العمل البيئي المسئول. وبالنظر إلى أن العمل السياسي لا يخدم في العادة إلا مصالح

الأقوياء، فإنه سيكون من المهم ضمان أن تهتم الاتفاقيات البيئية الدولية بصفة خاصة بحماية احتياجات الفقراء. ونحن نطالب المسيحيين في كل مكان أن يعطوا أولوية مطلقة لاستعادة، وحفظ سلامة الخليقة.

ب - العمل وأوقات الفراغ

العمل وطبيعة الإنسان

١٣. العمل يشمل كل الأنشطة القائمة، ليست للعمل في ذاته، بل لتسدد احتياجات الإنسان. والعمل ينتمى إلى نفس الغرض الذى من أجله خلق الله البشر. نقرأ في (تك: ١: ٢٦-٢٨). فقد خلق الله الإنسان على صورته "فيتسلطون على..... كل حيوان يدب على الأرض". وعلى مثال ذلك يخبرنا ما جاء في (تك: ٢: ١٥) أن الله خلق آدم، ووضعه في جنة عدن، ليعمل فيها "ليعملها ويحفظها". وفيما ينفذ الإنسان هذا التفويض، فإنه بهذا يمجّد الله. وعلى الرغم من إننا خطاة كبشر إلا أن "الإنسان يخرج إلى عمله" (مز: ١٠٤: ٢٣)، والناس بهذا يتممون هدف الله الأساسى الذى وضعه للبشرية.

١٤. لأن العمل أمر جوهري بالنسبة لقصد الخالق من وجود البشر، فلقد أصبح للعمل قيمة كبرى. وعلى هذا فليس العمل مجرد وسيلة لغاية ما. فهو ليس مجرد روتين يجب تحمله من أجل إشباع رغبات الإنسان وحاجاته، ولا سيما بالنسبة للسلع المستهلكة. وفي ذات الوقت، علينا أن نحترس من المبالغة في قيمة العمل، فجوهر الإنسان يكمن في أنه خلق على صورة الله. ولو أن ذلك ليس للحرص، أن معنى وهوية الإنسان لا يكمن في العمل، بل في أن يصير ابناً لله بروح واحد بالإيمان بيسوع المسيح.

١٥. لقد اتخذ العمل بعداً جديداً بين المسيحيين، فالله يدعو كل المسيحيين إلى أن يوظفوا

مواهبهم فى عملهم ويدعو الله الناس لدخول ملكوت الله ويسلكوا بحسب وصاياه. وحين يستجيب الناس لدعوة الله، فإن الله يعطيهم القدرة على أن يجنوا ثمار الروح، ويعطى كل فرد منهم العديد من مواهب الروح. والمسيحيون، باعتبارهم قد أعطوا مواهب الروح القدس، وأن أعمالهم تتم بمحبه، عليهم أن يعملوا على خدمة الله والإنسانية.

الغرض من العمل :

١٦ - كان تسديد حاجات الإنسان وحاجات مجتمعه (ولاسيما بالنسبة للمعدمين من إعفائه) يشكّل الغرض الجوهري من العمل، فى الكتاب المقدس، وفى القرون الأولى للتقليد المسيحى (مز ١٢٨: ٢، ٢ تس ٣: ٨، اتس ٤: ٩-١٢، أف ٤: ٢٨، أع ٢٠: ٣٣-٣٥). وأول شئ منهم فى كافة ميادين عمل الإنسان هو حاجته إلى أن يكسب خبزه اليومى، وما يزيد على ذلك بشئ قليل.

١٧ - وأعمق معنى لعمل الإنسان هو أن الله القادر على كل شئ، قد أوجده كوسيلة لإتمام عمل الله فى العالم. مع ذلك يظل الإنسان معتمداً على الله، لأنه "إن لم يكن الرب البيت فباطلاً يتعب البناءون" (مز ١٢٧: ١). كما جاء فى (تك ٢: ٥) فإن الله، والإنسان (مشتركان معاً فى حفظ الخليقة).

١٨ - وينتج عن عمل الإنسان أبعد من حفظ الخليقة، بل الاشتراك فى الاسخاتولوجى (الأخروى) للعالم. وهذا بالطبع لا يدخل الإنسان إلى ملكوت الله، أو يبنى "سموات جديدة وأرضاً جديدة"، لأن الله وحده هو الذى يقدر أن يعمل هذا. ومع ذلك فعمل الإنسان يقدم مساهمة صغيرة غير كاملة، وعلى سبيل المثال، فإن تشكيل شخصيات مواطنى الملكوت الأبدى، سيكون نتيجة عمل الله وحده.

١٩. على الرغم من أن العمل، ليس مجرد وسيلة فقط يستطيع من خلالها مجد الإنسان باعتباره وكيلاً لله. بل هو أيضاً مكان يظهر فيه شقاء البشرية باعتباره معوق لغرض الله. فإن اختيار الناس يظهر العمل الذي له أكبر مغزى إذ أنه عمل بالاشتراك بالتعاون مع الله، بل وسيظهر أيضاً معنى العمل الذي تم بالاشتراك القوى البشرية التي تخطط لتدمير خليفة الله الصالحة (أكو٣: ١٢-١٥).

الاغتراب فى العمل :

٢٠. جعلت الخطية العمل حقيقة غامضة. فإن خلق الإنسان على صورة الله تعبير نبيل، كما أنه تُعد اللعنة شهادة أليمة لبعد الإنسان عن الله. وسواء كان الناس يعملون فى فلاحه الأرض فى المجتمعات الزراعيه، أو يديرون آلات تكنولوجيا رقيقة فى المجتمعات التى تهتم بالمعلومات، فإنهم يعملون فى ظل الموت، ويختبرون التعب والإحباط فى العمل (تك٣: ١٧-١٩).

٢١. خلق الله الناس كأشخاص، وأعطاهم مواهب، ودعاهم أن يستخدموها بحرية، ويعد العمل نشاطاً شخصياً كبعد أساسى للوجود الإنسانى. ولا يجب أن يعامل الناس إطلاقاً فى عملهم كمجرد وسائل. ويتعين علينا أن نقاوم الميل فى أن نعامل العمال على أنهم مجرد مبالغ أو من معطيات العمل، وهذا ميل نجده واضحاً فى المجتمعات القروية، والمدنية، ولكن هذا بصفة خاصة حيث تستخدم وسائل الإنتاج الصناعية، وما بعد الصناعية. ونحن نشجع الجهود التى ترمى إلى إيجاد شروط إدارية وتكنولوجية التى تمكّن العمال من المساهمة الفعالة فى العمليات الهامة الخاصة باتخاذ صناعة القرار، ولخلق فرص للتنمية الفردية بتصميم مواقع تضع أمامهم تحدياً لينموا قدراتهم، ويوضع برامج تعليمية.

٢٢ - يعطى الله مواهب للأفراد من أجل نفع المجتمع كله. ينبغي أن يكون عمل الإنسان مساهمة فى الصالح العام (أف:٤:٢٨). والنقلة الحديثة من الاهتمام بالمجتمع إلى الانشغال بالذات، مدعومة بقوى بنيوية وثقافية، تشكل الأسلوب الذى نعمل به. والانشغال الفردى بالذات يمكن أن يكون أمراً مشروعاً شريطة أن يكون ذلك فى إطار يتسم بالسعى لصالح الآخرين. وهذان المسعيان يكمل كل منهما الآخر. وبهدف جعل السعى من أجل الصالح العام ممكناً، ويحتاج المسيحيون إلى العمل من أجل تغيير سلوكيات العمال والأنظمة التى يعملون فيها.

٢٣ - ما زال التمييز فى العمل يشكل ظلماً بالنسبة للعمال، ويوضع الناس فى أعمال محددة، وذلك ولاسيما النساء والمجموعات المهمشة. وبسبب العنصر والجنس كثيراً ما يدفع الناس إلى حلقة ضيقة من الأعمال، التى لا تعطى إلا أجوراً جائرة، ولا تعطى مكانة ولا أماناً كافياً، وليس فيها إلا فرص ضئيلة للترقية، وفوائد هامشية، إن النساء والرجال وكذا الناس من كل الأجناس، متساوون أمام الله، ومن ثم يجب إدراك هذا، وأن يكون التعامل له صفة العدل، والكرامة فى النواحي الاجتماعية، والاقتصادية.

٢٤ - والعمل بالنسبة لمعظم الناس هو خير يتأتى بمشقة. فيقاسى كثير من العمال بدرجة بالغة تحت وطأة العمل. يعمل الناس لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة، وظروف عمل مروعة حيث لا توجد عقود عمل، وتتعرض النساء لتحرشات جنسية، ولا يسمح بقيام نقابات، ويتم الإستهزاء بقواعد الصحة والأمن. وتحدث هذه الأمور فى جميع أنحاء العالم أياً كان النظام الاقتصادى. وأصبح لكلمة "استغلال" معنىً قوى ومباشر فى مثل هذه الظروف. يدين إله الكتاب المقدس الاستغلال والظلم. وما فعله الله لتحرير بنى إسرائيل من العبودية والقهر جاء كمثال يبين كيف يسلك شعب الله بالنسبة للعمال الذين فى وسطهم (لا:٢٥:٣٩-٥٥).

٢٥ - ويعد العمل أمراً أساسياً لقصد الله للبشرية، فالناس فى كل مكان لهم الحق فى

العمل، وعلمهم أن يعملوا. وإذا أخذنا في الاعتبار التعريف العريض للعمل الذى ذكر سابقا (أنظر الفقرة ١٣)، فحق العمل هنا يجب أن يفهم كجزء من حرية الشخص فى أن يسهم فى إشباع حاجات المجتمع. وهو حق يتسم بالحرية، فالعمل بمعناه الواسع، إنما هو شكل من أشكال التعبير عن الذات. والحق المشار إليه هو حق العامل فى أن يعمل دون عائق. والإلتزام المفروض على كل إنسان هو أن يهتم فى سد حاجات المجتمع. وفى هذا المعنى قال الرسول بولس: "إن كان أحد لا يريد أن يشتغل فلا يأكل أيضاً".

٢٦ - يجب أن يكون حق كسب العيش حقاً إيجابياً. ومثل هذا الحق يتضمن إلتزام المجتمع بأن يوفر فرص العمل. والعمل لا يمكن أن يكون آمناً حيث الصراع على الحقوق ونقص فى الإمكانيات. ومع ذلك، فحقيقة أن مثل هذا الحق الذى لا يفرض بالقوة، لا ينقص بأى حال من الأحوال الإلتزام فى السعى للوصول إلى أعلى مستوى من العمل، الذى يشمل العدل، والإمكانيات المتاحة.

الراحة وأوقات الفراغ :

٢٧ - لا يجب الخلط بين المفهوم الكتابى للراحة وبين المفهوم الحديث لوقت الفراغ، كما نرى وصية السبت.... فوقت الفراغ يشمل أنشطة هى غاية فى حد ذاتها، وأساسها الاستمتاع. وتعد الحياة فى أنحاء كثيرة من العالم لكثير من الناس، أنها عمل بلا راحة! فى الوقت الذى فيه أعداداً غفيرة من الناس بلا عمل، ونجد ملايين من البشر - بما فيهم أطفال - يكدحون فى الواقع تحت وطأة أعمال مرهقة وذلك لتدبير ما يكفى بالكاد سد احتياجاتهم الضرورية. ونجد فى ذات الوقت أن كثير من شعوب الامم المتطورة اقتصادياً، يعملون أكثر من اللازم لإشباع رغبتهم فى الحصول على منزلة اجتماعية.

٢٨ - تقول لنا الاصحاحات الأولى من الكتاب المقدس أن الله استراح بعد أن خلق العالم (تك ٢: ٢-٣) ويعد ما فعله الله من عمل وراحة نموذجاً يحتذى به الإنسان فإن وصية السبت كانت توقف استمرارية العمل بفترات راحة منتظمة، وكانت تحرر الإنسان من عبوديته للعمل، فراحة السبت تقيم سياقاً حول نشاط الإنسان الإنتاجي وبذلك تحميه هو وسائر المخلوقات. ومن ثم فالبشر لهم حق كما إن عليهم التزام بالراحة.

٢٩ - تتشابه البشرية كلها في أربع علاقات رئيسية في علاقتهم بالمخلوقات الأخرى وبأنفسهم وبالناس الآخرين وبالله وتوجد أربعة أنشطة يجب مراعاتها في أوقات الفراغ والراحة وهي تكمن في التمتع بالطبيعة باعتبارها خليفة الله، وفي الممارسة الحرة، وتطوير القدرات التي أعطاها الله لكل شخص، وفي تعزيز الصداقة بين بعضنا البعض، وفوق كل هذا بالبهجة في شركتنا مع الله.

٣٠ - إن العبادة أمر أساسي في المفهوم الكتابي للراحة، ولكي يكون الناس حقاً بحسب ما أرادهم الله، فإنهم في حاجة إلى أوقات منتظمة، بحسب وصايا الله، بالاهتمام بعملهم الذي فيه يعطى وقتاً ليفسح المجال لعبادة الله المحب القدوس ولشكره على محبته المقدسة.

٣١ - يمكن تشجيع أولئك الذين ليس بوسعهم تسد حاجاتهم الأساسية دون التضحية بأوقات الفراغ، فإن الراحة حقاً واجباً يتضمن الحق في الراحة الحق في العمل لأولئك الذين يرغبون في العمل "سته أيام في الاسبوع" (خر ٢٠: ٩). أما الذين يدمنون العمل فقد تدفعهم رغبتهم الشديدة للوصول إلى مركز ما أو منزلة ما، حتى يصبح وقت الراحة بالنسبة لهم أمراً لا أهمية له، فهؤلاء عليهم بالالتزام بالراحة، لانهم ماذا ينتفعون لو ربحوا العالم كله وخسروا نفوسهم (مر ٨: ٣٦)؟

جـ - الفقر والعدالة

الله والفقراء :

٣٢ - لم يكن الفقر جزءاً من خليقة الله الأصلية، بل ولن يكون جزءاً من الخليقة الجديدة بعد أن يجئ المسيح. إن الفقر الإجبارى بجميع صورته وأشكاله جاء نتيجة السقوط وعواقبه فاننا نرى اليوم من بين كل خمسة أشخاص واحداً يعيش فى فقر مدقع حتى ان التطرف الذى يجعل بقاءه اليومى على قيد الحياة مشكوك فيه ونعتقد أن هذا يسئ إلى الله ويحزنه.

٣٣ - ونحن نفهم أن إله الكتاب المقدس، يبسط رحمته المحبة على الجميع ونؤمن فى ذات الوقت، أنه حين يُظلم الفقراء فإن الله يجرى حكماً للمظلومين (مز١٤٦: ٩-٧). أى أنه "منصف المظلومين" (بحسب ترجمة أخرى). والكتاب المقدس يكرر مراراً وتكراراً فى كل جزء منه على أن الله يهتم بالعدالة فى معاملة الفقراء. فالطاعة الحقّة تتطلب منا أن نشارك الله اهتمامه، ونتصرف على ضوء ذلك "ظالم الفقير يعير خالقة، ويمجده راحم المسكين" (أم١٤: ٣١). والواقع انه حين تصحح هذه المظالم يفى الله بوعده. بأن يستمع إلى صلواتنا ويتقبل عبادتنا (إش٥٨: ٩-١).

٣٤ - ينبع إهمالنا للفقراء أساساً من الطمع الذى فينا. وفضلاً عن ذلك فالسعى بجنون وراء الماديات، وإهمال كل شئ آخر يعد شكلاً من أشكال الوثنية المدمرة، فى تاريخ البشرية (أف٥: ٥). لأن ذلك يلهى الناس عن واجباتهم نحو الله، ويفسد العلاقات الشخصية والاجتماعية.

أسباب الفقر:

٣٥ - أسباب الفقر كثيرة ومعقدة. وهى تشمل الشر الذى يفعله الناس بعضهم لبعض، وبأنفسهم، وبيئتهم. وأسباب الفقر تشمل أيضاً الاتجاهات الثقافية، والأعمال التى تقوم بها المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، التى إما أنها تحط من قدر الموارد أو تهدرها، والتى تقيم العوائق فى طريق الانتاج الاقتصادى، أو تلك التى تفشل فى مكافأة العمل بعدل. وفضلاً عن ذلك، فإن القوى التى تسبب وتخلد الفقر تعمل على المستويات العالمية القومية، والمحلية، والشخصية. والحقيقة أيضاً يمكن أن يكون الإنسان فقيراً بسبب المرض، أو الأعاقة الذهنية، أو البدنية، أو بسبب الطفولة أو الشيخوخة. ثم أن الفقر قد يتأتى أيضاً نتيجة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير، والفيضانات، والمجاعات.

٣٦ - ونحن نعرف بذلك ان الفقر يأتى نتيجة القيود المفروضة على إنتاج الثروة، والتوزيع الظالم للثروة والدخل. ونحن نميل إلى أن نقلل من أسباب الفقر التى تنتج من إنفاق شخص على حساب الآخرين. ونحن نؤكد اننا فى حاجة إلى تحليل وشرح الظروف التى تعزز إيجاد الثروة، وتلك التى تحد توزيعها.

٣٧ - ونعتقد بأنها مسئولية كل مجتمع أن يوفر للناس وسائل للعيش بمستوى يتلاءم مع وضعهم كأشخاص خلقوا على صورة الله.

العدالة والفقر:

٣٨ - العدالة بحسب المفهوم الكتابى معناها أن يعطى كل شخص حقوقه بنزاهة وبما يتفق مع معايير ناموس الله الأخلاقى. يستخدم بولس العدل (أو البر) بمعناه الشامل كتعبير مجازى، لوصف محبة الله المخلصة الخلاقة القوية، وقد جاء المسيح وحده، بالنعمة، إلينا نحن

جماعة الله، الذين كنا غرباء عنها ويسبب الخطية قطعنا منها (روا: ١٧-١٨، ٣: ٢١-٢٦، أف ٢: ٢٢-٤). نرى في الفقرات الكتابية التي تتعرض لموضوع توزيع فوائد الحياة الاجتماعية في إطار الصراع الاجتماعي والظلم الاجتماعي، وغيرها ترتبط بالعدل بصفة خاصة لمن يستحقه مثل الفقراء، والأرامل، والأيتام، والغرباء، والاجراء، والعبيد. والخط المشترك الذي يربط هذه الجماعات هي قلة حيلتهم، نتيجة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية. والعدل المطلوب هو العدل الذي يعيد هذه الجماعات للتيسيرات التي أعدها الله لهم. يذكر ناموس الله هذه العدالة ويشير إلى مطالبها. وعلاوة على ذلك، فإن قصد الله بالنسبة للفقراء هو أن يعيشوا، ليس في عزلة، بل في المجتمع. وقد وصف الكتاب الفقراء بأنهم الضعفاء المكرمون من بقية المجتمع، وقد ذكرت مسئولية المجتمع بعبارة "فاعضده" (أى فأعنه، لا ٢٥: ٣٥-٣٦). ومن بين المشاكل التي يتعرض لها الفقراء نبذهم من المجتمع وافتقارهم إلى مجتمع خاص بهم (مز ١٠٧: ٩، ٣٣-٣٦). والواقع أن احتياجاتهم المختلفة هي التي تحرمهم من الأمن ومن أن يكونوا أعضاء مساهمين في المجتمع. ومن بين السمات الأساسية للعدل الكتابي هو إيفاء الاحتياجات الضرورية التي حرم منها الفقراء على النقيض من معايير الكتاب المقدس، بيد أن الأكثر من ذلك أن الكتاب المقدس يعطى دلالات عن كيفية سد الحاجات الأساسية. فهي تلك التي لا بد منها، ليس من أجل الحياة فحسب، بل من أجل الحياة في المجتمع.

٣٩ . والعدالة تتطلب إهتماماً خاصاً بأعضاء مجتمع الضعفاء، وذلك بسبب قلة حيلتهم وضعفهم البالغ. تُعد العدالة منحازة بهذا المعنى. ومع ذلك، فإن الترتيبات المدنية لإقامة العدالة، ليس لها أن تتعدى ما هو مستحق للفقير، أو للغنى (ثثا: ١٧، لا ١٩: ١٥). والعدالة بهذا المعنى تكون في نصابها الصحيح. فالعدالة أمر جوهري حتى أنها ترسم سمات الفضائل الشخصية، والعلاقات الشخصية، للأفراد عندما يتبعون بأمانة المعايير التي وضعها

الله. أما أولئك الذين ينتهكون معايير الله سيحقيق بهم جزاء الله العادل، والجزاء الذي يستبعد منتهك المعايير عن المجتمع أو من الشركة الإلهية.

٤٠ . تتطلب العدالة شروطاً تجعل كل شخص قادراً على الاسهام فى المجتمع بشكل يتناغم مع كرامه الإنسان. فالفقر المدقع، نراه حيث يفتقر الناس إلى أدنى حد من الطعام، والسكن، والتعليم الأساسى، والعناية الصحية، والعمل، ويحرم الناس من الامكانيات الاقتصادية الأساسية اللازمة لمجرد المساهمة فى المجتمع. فإن تصحيح الوضع للفقراء هو أهم عمل من أعمال العدالة. وهذا التصحيح يستلزم مسئوليات للأفراد والعائلات والكنائس والحكومات.

٤١ . قد تتطلب أيضاً إجراءات اجتماعية - سياسية تمكن الفقراء من مساعدة أنفسهم، وأن يعملوا بأنفسهم من أجل تنمية مجتمعاتهم فضلاً عن تنمية أنفسهم. ونحن نعتقد بأننا، والمؤسسات التى نسهم فيها، مسئولون عن إيجاد بيئة قانونية، واقتصادية، وتغذية روحية تخلق هذه الظروف.

بعض القضايا المعاصرة والملحة :

٤٢ . العلاقات الاقتصادية الدولية الجائزة كان من شأنها تفاقم الفقر فى الدول الفقيرة. وتثن بلدان كثيرة تحت وطأة خدمة الدين، والذي لا يمكن سداه إلا بئمن غير مقبول لدى الفقراء، ما لم يكن هناك إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية القومية والعلاقات الاقتصادية الدولية. والجمع بين معدلات الفائدة المتزايدة، وهبوط أسعار السلع مع بداية الثمانينيات زاد من عبء خدمة هذا الدين. وكان من شأن ذلك أن أزداد الناس فقراً. فإن مسئولية إيجاد الحلول تقع على كل من المقرضين، والمقترضين. ونحن بالخاص نشجع الحكومات

والمؤسسات المالية الدولية على مضاعفة جهودها، لإيجاد طرق لتخفيف ديون العالم الثالث الدولية، ولضمان تدفق رأس المال المنتج في القطاعين العام والخاص حيثما كان ذلك مناسباً.

٤٣ - الحواجز التي تضمها الحكومات على تدفق السلع والخدمات كثيراً ما لا تكون في صالح الفقراء. ونحن بصفة خاصة نمقت السياسة الحمائية التي تنتهجها الدول الغنية والتي تسبب الضرر للبلدان النامية فمزيد من الحرية والتجارة بين الأمم يعدّ أمراً لتقليل الفقر على مستوى العالم.

٤٤ - ومن متطلبات العدل أن تكون قيمة النقد معروفة وثابتة وبشكل يمكن الاعتماد عليه، وعلى هذا فإن التضخم يمثل عاملاً ضاراً ويخدع المواطنين. فهو يبديد الموارد ويؤدي بصفة خاصة للفقراء والضعفاء. فأثرياء المجتمع يجدونه أمراً سهلاً جداً أن يحموا أنفسهم ضد التضخم على النقيض مما يكون عليه الحال بالنسبة للفقراء. والتغيرات السريعة في الأسعار تؤثر بصفة أساسية في قدرة الفقراء على شراء السلع الأساسية.

٤٥ - تساوى الإتفاقات العسكرية السنوية على مستوى العالم دخل النصف الفقير من سكان العالم. وهذه الإتفاقات العسكرية الهائلة والمفرطة تحول دون عملية الإيفاء بأحتياجات الإنسان الأساسية مثل الطعام، والرعاية الصحية، والتعليم. ولقد شجعتنا الاحتمالات التي فُجئت عن التغييرات التي طرأت على الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب. ونحن نحث على استخدام جزء كبير من الفوائد الناجمة عن السلام لاستخدام في تقديم حلول تدعم حل مشكلات فقراء العالم.

٤٦ - إن استخدام المخدرات، وتهريبها، والاتجار فيها، يحطم الأمم الغنية والفقيرة على حد سواء. ويعكس الإسراف في المخدرات الفقر الروحي بين الشعوب، والمجتمعات التي تستعمل

فيها المخدرات. ويضعف الاتجار في المخدرات الاقتصاد القومى لأولئك الذين ينتجونه. وما ينفق فى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والروحية لتعاطى المخدرات، من الأمور غير المقبولة. يجب تغيير العاملين الرئيسيين الكامينين وراء هذه المشكلة وهى الأسواق الغنية التى تستهلك المخدرات، والبلدان الفقيرة التى تنتجها. وعلى ذلك يتعين على كليهما العمل بإلحاح من أجل إيجاد الحلول. فالأسواق الغنية التى تستهلك المخدرات يجب أن تتوقف عن طلبها. والبلدان الفقيرة التى تنتجها يجب أن تنتقل إلى منتجات أخرى.

٤٧ - إننا نشجب الأنظمة الاقتصادية التى تقوم على أساس سياسات، وقوانين، وتعليمات، يكون من شأنها محاباة الأقلية الغنية، واستبعاد الفقراء من الأنشطة المشروعة. مثل هذه النظم ليست غير فعالة فحسب، بل هى غير أخلاقية أيضاً، بالإضافة إلى أن المساهمة فى الاقتصاد الرسمى، والاستفادة منه تعتمد على الفائدة التى تعود لأولئك الذين لهم قوه، وتأثير على المؤسسات الخاصة والعامة، أكثر من التأثير على القدرة الإبداعية وبذل الجهد فى العمل. ويجب أن تتخذ المؤسسات العامة والخاصة الإجراءات اللازمة التى تقلل وتبسط متطلبات وتكاليف المساهمة فى الاقتصاد القومى.

٤٨ - وهناك أدلة كثيرة على أن الاستثمار فى المشروعات الصغيرة التى يديرها الفقراء، والتى يمكن أن تؤثر بشكل فعال على الدخل وخلق فرص العمل للفقراء. فإن الفقراء ملتزمون بصورة جيدة ويخاطرون جداً بالدخول فى الصفقات على نحو رائع، وعلى النقيض من الأساطير التى تتبناها المؤسسات المالية التقليدية، ونحن نأسف لنقص الضمانات المتاحة للفقراء فى القطاع غير الرسمى. نحن نشجع بقوة الحكومات والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية على أن يضاعفوا من جهودهم ليزيدوا، بشكل كبير من تقديم الائتمانات للفقراء. ولقد شعرنا بارتياح نتيجة إصدار المؤتمر لبيان منفصل خُصص لبرامج الائتمان القائمة على مشروعات تدر الدخل.

د - الحرية والحكومة والاقتصاد

لغة حقوق الإنسان :

٤٩ - لقد أصبحت لغة حقوق الإنسان، المرتبطة بإعلان الهيئة المتحدة لحقوق الإنسان لغة مغايرة عما كانت عليه في العالم كله. وهذا ما يعبر عن المحنة الملحة لأناس يعانون من إهدار آدميتهم كل يوم على أيدي مضطهديهم. وكان يُساء في بعض الحالات استخدام لغة حقوق الإنسان من قبل أولئك الذين يدعون أن أي شيء يريدونه هو من حقهم طبقاً لحقوق الإنسان. وهذا التطبيق غير المحدود حمل البعض على رفض الحقوق كمفهوم، قائلين إنه إذا كان كل شيء يصبح حقاً فلن يكون ثمة شيء يمكن أن يُطلق عليه حق، لأن كل الحقوق يقابلها مسئوليات. وعلى ذلك فمن المهم أن تكون هناك معايير واضحة لتحديد الحقوق.

المميزات المسيحية :

٥٠ - يقدر الله تفاعل البشرية كلها وهو يضبط هذا التفاعل. إننا نبحث عن حقوق الإنسان، ونطلب سلطة أو معيار أعلى من وضعنا، فالله هو تلك السلطة، وطبيعة الله تشكل هذا المعيار. وبالتالي تكون حقوق الإنسان أمراً بديهياً، فهي لا تُعطى بواسطة المجتمع أو الدولة. بل بالحرى فحقوق الإنسان تنبع من كون الإنسان مخلوق على صورة الله. ونجد أعمق أساس لكرامة الإنسان، في حقيقة أنه "ونحن بعد خطاة مات المسيح لأجلنا" (رو ٥: ٨).

٥١ - تتطلب عدالة الله، الحياه والحرية والتعايش تأكيداً لكرامة مخلوقات الله. والمتطلبات الإلهية للعدالة تقيم حقوقاً مناظرة للناس الذين يستحقون العدالة. وحق الحياة من أهم الحقوق الأساسية للإنسان. والله خلق البشر كوكلاء أحرار. بهذه الصفة لهم حق الحرية - على سبيل المثال حرية الديانة، والكلام، والاجتماع. ومع ذلك، فإن حريتهم لا تستخدم بشكل سليم إلا

باتكالهم على الله. وتشمل متطلبات العدالة، اللاجئين، ومن لا دولة لهم، أن يلجأوا إلى مجتمع يعيشون فيه بكرامة. ولذلك فإن الناس لديهم حق لدى الآخرين في أن يتخذوا الترتيبات الاجتماعية، التي تؤكد حصولهم على الدعم الذي يجعل حياتهم ممكنة في المجتمع.

٥٢ - لأننا أصبحنا مسيحيين وقد نرغب في التنازل عن حقوقنا محبة للآخرين، واتكالاً على رعاية الله وعنايته بنا، لكن لا يغنى أننا فقدنا هذه الحقوق إلى الأبد. والمسيحيون قد يتحملون انتهاك حقوقهم بكل شجاعة، غير أنهم يعملون بكل جهد من أجل حقوق الآخرين الذين هم في ظروف مماثلة. حقاً أن هذا التفاوت بين القناعة المسيحية والنضال من أجل الآخرين في مواقف عكسية تعد شهادة لعمل الله ومحبته.

٥٣ - يشترك جميعنا كبشر في نفس آمال واحدة بأن تُحفظ حقوقنا، سواء كان، الحق في الحياة. ولقد انتصر يسوع على الخطية والشر. ولكن يستمران قوة تخرب حتى اكتمال كل شيء. ولكن هذا لا يقلل بأي حال من فزعنا للانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان بالشكل الذي نلمسه في أيامنا هذه.

الديموقراطية :

٥٤ - وصفت الديمقراطية السياسية الحديثة، بأنها حكومة محدودة ذات طابع مؤقت، وبتقسيم السلطة في إطار الحكومة، والتمييز بين الدولة والمجتمع، والتعددية، وحكم القانون، وترسيخ الحق في الحرية (بما في ذلك انتخابات حرة ومنتظمة)، وقدراً كبيراً من السيطرة غير الحكومية على الملكية. ونحن ندرك أن الكتاب المقدس لم يضع لنا بصورة مباشرة أي نظام سياسي، غير أننا على قناعة بأن القيم الكتابية، والخبرة التاريخية، تدعو المسيحيين إلى أن يعملوا من أجل المساهمة الكافية لكل الناس في عمليات إتخاذ القرار، وذلك في الموضوعات

التي تؤثر على حياتهم.

٥٥ - وإننا نعلم أيضاً أن مجرد التصويت بصفة دورية ليس تعبيراً كافياً عن الديمقراطية. فعلى المجتمع أن يشارك فى القوة الاقتصادية على نطاق واسع لكى يكون مجتمعاً ديمقراطياً ولا يجب أن يكون التمييز الطبقي والاجتماعى عائقاً يحول دون الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. والديمقراطيات معرضة أيضاً لسوء الاستغلال من خلال الفرص المتباينة التى تجعلها ديمقراطية. تسيطر أحيانا على المجموعات القوية اقتصادياً على العملية السياسية. وتدفع الاغلبية الديمقراطية يمكن أن تدفعها مشاعر المادية، والعرقية، أو القومية، فى أن تتبنى سياسات غير عادلة. وحقيقة أن كل المؤسسات البشرية هى وسائل فاشلة، على الناس يأخذوا حذرهم بشكل مستمر من كل ما هو خطأ، وعليهن انتقاده.

٥٦ - نعلم أيضاً أن الكتاب المقدس لم يصف لنا أى نظام اقتصادى معين. ويشير التاريخ الحديث إلى إن توزيع ملكية وسائل الانتاج يُعد عنصراً هاماً للديمقراطية. يشكل الاحتكار للملكية أمراً خطيراً سواء إحتكار من قبل الدولة، أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى، أو نتيجة حكم الأقلية. أما توسيع الملكية سواء فى سوق اقتصادى، أو فى نظام مشترك، فإن من شأنه عدم مركزية السلطة والحيلولة دون الدكتاتورية.

تركيز القوة الاقتصادية :

٥٧ - تتركز للقوى الاقتصادية فى أيدي قلة من الناس فى ظل اقتصاديات السوق. وحين يحدث ذلك نرى أن القرارات السياسية تصدر بالأكثر على اسس اقتصادية، وينجم عن هذا تهميش الناس العاديين فى المجتمع من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وهكذا فإن السيطرة على الحياة الاقتصادية ستكون فى منأى عن الشطر الأكبر من السكان. ويمكن أن يكون

التعاونيات التى تتعدى الحدود القومية لها نفوذ هائل على بعض الاقتصاديات، ولكن على الرغم من هذه المشاكل، فإن القوى الاقتصادية تنتشر فى ظل اقتصاديات السوق، وبدرجة كبيرة لا نجد لها فى أية نظم أخرى.

٥٨ - تتخذ القرارات الاقتصادية على أسس سياسية، أما فى الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى تتعلق خيارات الناس الاقتصادية، ويترنح الاقتصاد. وتدخل الدولة بشكل كبير، والتعليمات التى تصدرها فى إطار اقتصاديات السوق يمكن أن ينجم عنها أيضاً تركيز السلطة، الأمر الذى يهمل بالفعل أعضاء المجتمع من الفقراء. وفى غالبية الأحوال لا بد وأن يتأتى الفساد من تركيز القوى الاقتصادية. ويضعف الفساد على نطاق واسع المجتمع حتى ينتهى أخيراً بانهيار النظام الشرعى.

الرأسمالية والثقافة :

٥٩ - تبتعد البلدان غير الرأسمالية بشكل متزايد عن التخطيط المركزى، وتتجه إلى السوق، وموضوع تأثير الرأسمالية على الثقافة يكتسب أهمية متزايدة. ويمكن أن يصبح نظام السوق وسيلة فعالة للنمو الاقتصادى، غير أنه يمكنه فى غضون ذلك وسيلة فعالة للنمو الاقتصادى، غير أنه يمكنه فى غضون ذلك أن يحمل الناس على اعتقاد أن الهدف الرئيسى يكمن فى تكريس المزيد من السلع. وتعد النزعة الاستهلاكية الطاغية للمجتمعات الغربية، شهادة على أن النجاح المادى للرأسمالية يشجع على قيام قوى ومواقف هى بلارب غير مسيحية. ومن بين هذه المواقف معاملة العمال على أنهم ببساطة مجرد تكاليف، أو مدخلات للإنتاج دون الاعتراف بإنسانيتهم. ثم إنه يوجد أيضاً خطر اعتبار نموذج السوق الذى قد ينجح بشكل جيد فى مشروعات اقتصادية ما، أنه مناسب لمجالات أخرى فى الحياة، ونتيجة ذلك قد يعتقد الناس أن ما يشجعه السوق هو الأفضل أو الأصح.

دور الحكومة :

٦٠ - تُقام الحكومة لخدمة مقاصد الله من ناحية دعم المجتمع، ولا سيما استجابة لطبيعتنا المتمردة (رو١:١٣ و٤، مز٧٢:١). والحكومة، بإعتبارها مؤسسة يديرها بشر يمكنها أن تفاقم من خطر المشاكل المتعلقة بالقوة، والطمع، والحسد. ومع ذلك، فإنه بمقدورها إذا ما شُيدت على نحو سليم ووضعت لها حدودها، أن تكبح بعض هذه النزعات الخاطئة. ولذلك فإنه من مسئولية المسيحيين أن يعملوا من أجل هياكل حكومية تخدم العدل. ومثل هذه الهياكل يتوجب عليها أن تحترم المبدأ القائل أن القرارات الهامة الخاصة بالمجتمعات البشرية المحلية إنما تتأتى بأفضل ما تكون إذا كانت على مستوى حكومة مسئولة بصفة مباشرة عن الشعب الذى تؤثر فيه هذه القرارات.

٦١ - يجب أن تضع الحكومة قاعدة قانونية تحمى الحياة، وتضمن الحرية، وتوفر الأمن الأساسى. ويجب أن تولى عناية خاصة للتأكد من أن حماية الحقوق الأساسية قد امتدت لتشمل كل أفراد المجتمع، ولا سيما الفقراء، والمظلومين (أم١٣:٨، دا٤٧:٢٧). وكثيراً جداً ما تقع المؤسسات الحكومية أسيرة قوى اقتصادية، أو اجتماعية. ومن ثم فالمساواة أمام القانون لا تتوافر بالنسبة لأولئك الذين ليست لديهم قوة. ويجب على الحكومات أيضاً أن تهتم بالكفاءة الاقتصادية وتحدد بشكل مناسب من مجالها وعملها.

٦٢ - ومن أعمال الحكومة أيضاً الاعتراف بحق العمل وتوفير أسباب الرزق. ويجب تحديد مثل هذه الحقوق حتى لا يشجع تدخل الحكومة السلوك غير المسئول، وانهيار العائلات، والمجتمعات. وفى المجتمع السوى، يتم إيفاء هذه الحقوق من خلال مؤسسات متنوعة حتى يكون دور الحكومة هو الملاذ الأخير.

النظم الوسيطة :

٦٣ - من الظواهر المرتبطة بالعالم الحديث الانقسام المتزايد بين القطاعين الخاص والعام. فالحاجة إلى قنطرة تربط بين هذين القطاعين، مما أدى إلى التأكيد على دور المؤسسات الوسيطة. وتدخل العائلة، والكنيسة، والجيران، والمؤسسات التطوعية الأخرى كلها ضمن هذه المؤسسات الوسيطة. وكما فعلت الكنيسة الأولى في دورها بهذا الصدد، فإن هذه المؤسسات تتيح للمواطنين فرصاً كثيرة للمشاركة والقيادة، كما أنها تتيح فرصاً أخرى للولاء بالإضافة. ودورها في الإيفاء باحتياجات أعضاء المجتمع الذي يقلل من الحاجة إلى حكومة مركزية. وتوفر أيضاً مجالا للأفراد لكي يؤثرؤا في الحكومة، والمؤسسات الكبيرة الأخرى. ويتعين على المسيحيين أن يشجعوا الحكومات في كل مكان، وعلى تدعيم الجمعيات التطوعية الفعالة

٦٤ - من المحتمل أن يتضمن المستقبل في رفع معاناه الفقر برامج اقتصادية صغيرة تدر دخلاً يسمى "القطاع غير الرسمي" حيث تصبح جزءاً من الاقتصاد الرسمي المحول. وفي هذا الإطار، ومن المحتمل جداً أن يكون ثمة دور أكبر للمنظمات غير الحكومية. والهيئات الكنسية بصفة خاصة ستكون قادرة على الاسهام الكبير والخلاق بالمشاركة مع الفقراء، حيث تقوم بدور المؤسسات الوسيطة نتيجة انخراط الكنائس منذ أمد بعيد وبشكل عميق في المجتمعات المحلية.

خاتمة :

٦٥ - فيما نختم هذا الباب، نقدم الشكر لله للفرصة التي أتاحها لنا للمشاركة في هذا المؤتمر. وطوال وقتنا كله كانت تواجهنا التحديات لنعبر عن إيماننا في مجال الحياة الاقتصادية وبطرق عملية. ونحن نقر بأنه في الغالب سمحنا للمجتمع أن يشكل آراءنا وأعمالنا، وأخفقنا في تطبيق التعليم الكتابي في هذا الوقت الحرج من حياتنا، ونحن نأسف لذلك.

والآن، يشجع كل منا الآخر على تأييد القيم الاقتصادية المسيحية في مواجهة الظروف الظالمة البعيدة عن الإنسانية ومع ذلك، ندرك أن المتطلبات الأخلاقية كثيراً ما تفتقر إلى الفعالية، لأنها لا تلقى الدعم إلا من الضمير الفردي وأن إعلان القيم المسيحية يجب أن يصاحبه عمل لتشجيع التغييرات المؤسسية والهيكلية والتي تدعم هذه القيم في مجتمعاتنا. وعلى هذا، سنحاول انتهاز كل فرصة للعمل من أجل تنفيذ هذه المبادئ التي حددها الإعلان، وذلك بكل أمانة لدعوة الله.

ونحن نحث كل الناس ولاسيما المسيحيين، أن يتبنوا الوكالة، والعدل كمبادئ مرشدة لكل نواحي الحياة الاقتصادية، ولاسيما من أجل أولئك الذين هم أكثر ضعفاً وفقراً. تطبيق هذه المبادئ يجب تطبيقها في جميع مجالات الحياة. وهذا يتعلق بكيفية استخدامنا للإمكانيات المادية وأسلوب الحياة، وكذلك بالطريقة التي تتعامل بها الشعوب والأمم كل منها بالنسبة للآخرى، بأحقاء منطقة وسرج موقدة ننتظر المجيء الثاني لربنا يسوع المسيح حيث يتعانق العدل والسلام.

الباب الثانى

الفصل الاول

العمل والمواهب

بقلم : ميروسلاف فولف

وُصف مؤتمر اكسفورد فور أن انتهى من أعماله حول الإيمان المسيحي والاقتصاد بأنه مؤتمر "تاريخي". وكان هذا بلا ريب تسرعاً وتفاؤلاً المفرطين. والجدير بالذكر أن الوثيقة الخاصة بالعلاقة بين الإيمان المسيحي والاقتصاد، قد اشترك في وضعها أكثر من مئة شخصاً من اللاهوتيين، والاقتصاديين، ورجال علم الأخلاق، وخبراء التنمية وقادة الكنيسة، ورجال الأعمال - وكل له ولاؤه لتقاليد مختلفة من الفكر اللاهوتي والاقتصادي.

إن تداخل المفاهيم العديدة المرتبطة بالقرائن ولايدلوجيات هي أكثر التحديات صعوبة بالنسبة لكافة المؤتمرات اللاهوتية، والدولية الخاصة بالنواحي الاجتماعية والأخلاقية للمشاركين وفق رؤاهم. وتواجه مثل هذه المؤتمرات بالبدائل المتمثلة في وضع وثيقة يسيطر عليها مفهوم موحد، أو يحتوي علي ملاحظات بلا أهمية، إن عدم القدرة علي التوفيق بين المفاهيم المختلفة قد اصاب المؤتمر الذي عقد في "سول" Seoul (سنة ١٩٩٠) حول العدل والسلام ووحدة الخليقة بالشلل، فقد عجز المؤتمر عن تقديم إجابة مشتركة للمشاكل الكبيرة لعالم اليوم. ولذلك اختار مؤتمر "سول" البديل الثاني، وعمت خيبة الأمل علي الجميع.

إن قوة مؤتمر اكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصادي (والذي تُنظر إليه بصفة جزئية علي أنه مساهمة إنجيلية للعملية المسكونية الخاصة بالعدل، والسلام ووحدة الخليقة)، قد نجحت في السمو بهذا البديل غير السار.

كان النجاح في التوفيق بين الأوضاع المتعارضة واضحاً بشكل جلي في الجزئين الأخيرين من إعلان اكسفورد (حول "الفقر والعدالة" والحرية، والحكومة، والنواحي، والاقتصادية "،

وكان ذلك ضمن أسباب أخرى لأن المناقشة الكبرى بين اليسار واليمين ركزت علي المناطق الخاصة بهذه المشاكل، بيد أن الجزئين الأولين من إعلان اكسفورد (حول "الخليقة والوكالة" و"العمل ووقت الفراغ") كانا من هذه الناحية علي نفس القدر من النجاح. وفضلاً عن ذلك فقد قدموا إسهامات هامة في الفكر اللاهوتي للعمل من خلال مفاهيم جديدة وشجاعة. وأكثر هذه الإسهامات أهمية، هو التخلي عن الرأي البروتستانتي التقليدي، والعمل لصالح دراسة الكائنات والظواهر الروحية. وسوف أركز بصفة أساسية في التعليق التالي علي هذا التغيير الذي طرأ علي النموذج اللاهوتي لفهم العمل، وسوف أقصر تعليقي علي القسم الوارد في إعلان اكسفورد تحت عنوان : "العمل ووقت الفراغ".

مفاهيم أسخاتولوجية، بخصوص دراسة الظواهر الروحية وما يتعلق بها.

تحرك الفكر اللاهوتي في عمل الإنسان من الناحية التقليدية بصفة رئيسية علي المستوي الأخلاقي، وتناول بصفة أساسية العلاقة بين العمل، والإلتزام. وثمة سؤالان كان لهما أهمية خاصة :

أولاً : ما هي تأثيرات الحياة الجديدة في المسيح علي العمل؟

ثانياً : كيف يؤثر العمل علي المسيحية؟

وبالنسبة للسؤال الأول، فقد سمعنا علي سبيل المثال، وصايا بالعمل لمساعدة الجيران، والاقارب، والفقراء، أو عدم الإنخراط في وظائف معينة، مثل الخدمة العسكرية.

وبالنسبة للسؤال الثاني فإنه قد تم التشديد علي الحاجة إلى العمل من أجل السيطرة علي "الشهوات الجسدية"، وحين تجاوز اللاهوتيون الفكر في العمل من الناحية الأخلاقية بخطوة

واحدة، وتناولوا أهمية اللاهوتية، ركزوا علي العلاقة بين عمل الإنسان وخليقة الله. ونلاحظ في وقت الإصلاح أن لوثر وكالفن يؤكدان علي أن الإنسان خلق للعمل، "مثلما خلق الطير لكي يطير" (لوثر)، وأن الله يحفظ الخليقة من خلال عمل الإنسان وقد خلق الإنسان للتعاون مع الله من خلال عمله اليومي وايضاً من خلال أهداف اخري، وهذا الفكر الخاص للعمل علي اساس فكرنا اللاهوتي عن الخليقة كان بمثابة الإطار العريض للتأمل الفكري الأخلاقي.

ما زال الفكر الأخلاقي، واللاهوتي الخاص بالعمل في اطار المفهوم اللاهوتي للخليقة سائدين في الاوساط البروتستانتية، ولا سيما في أوساط البروتستانت الأكثر تحفظاً. ولذلك فإنه من دواعي الارتياح أن نري إعلان اكسفورد وقد وضع في إطار الفكر اللاهوتي للخليقة في سياقه الأوسع، والروحي والاسخاتولوجي. وإذا سلمنا، أن هذه الوثيقة، لا تتابع التأمل الأخلاقي والنظرة اللاهوتية للخليقة بصفة دائمة من وجهة نظر روحية واسخاتولوجية مثل معظم الوثائق التي تصدر بالإجماع، فسنجد أن إعلان اكسفورد غير متناغم في بعض النقاط. ومع ذلك فإن التفكير في إطار الظواهر الروحية والأخرويه أخذ بصفة قاطعة كإطار الرئيسي للتفكير في موضوع العمل. وإني أعترف بأن هذا ما قرأت الوثيقة في ظله. ثم أنه يمكن قراءتها أيضاً دون أن يوجد تناغم بين النظرة اللاهوتية للخليقة والفكر الروحي الإسخاتولوجي. ومع ذلك، فإن مالا نستطيع عمله هو تجاهل السؤال الاخير.

وفي تحليلي للفصل الخاص "بالعمل وأوقات الفراغ" فإنني أسير علي نهج هيكل الوثيقة. أولاً، سأناقش بإيجاز التحديد الشامل للعمل ومعناه الإنساني. وبعد ذلك سأفحص ما اعتبره، والفكرة الرئيسية لهذا القسم هي العلاقة بين العمل ومواهب الروح، وتتولد مفاهيم هامة من هذه الإعتبارات عن المغزي اللاهوتي للعمل. وعن العزلة فيه. ولسوف أختتم هذا الفصل ببعض الملاحظات عن وقت الفراغ. ولا يقتصر هدفي علي التعليق علي الوثيقة فقط،

بل لا أتجاهل الفكر الاسخاتولوجي، والروحي، عن العمل.

ما هو العمل ؟

يبدأ الفصل الخاص "بالعمل ووقت الفراغ" بتعريف مقتضب عن العمل: فالعمل هو كل الأنشطة التي تُعمل، ليس العمل لمجرد العمل، بل لإشباع حاجات الإنسان، وعلي غرار ذلك عُرِفَ وقت الفراغ بأنه "الأنشطة التي هي غاية في حد ذاتها، وأيضاً للاستمتاع. وفي مقابل هذين التعريفين يمكن الاعتراض بحق بأنهما قاصرين جداً. فإذا أخذنا علي نحو دقيق فإنهما يشيران الي أن الإنسان لا يستطيع ان يقوم بعمل في ذاته، ولا يمكن أن تشبع أنشطه أوقات الفراغ حاجات الإنسان. لكن ليست هذه هي القضية إلا أننا نستطيع أن نعمل لأننا نحب العمل. والواقع أنه كلما زاد العمل الذي نعمله لذاته كلما زادت سمته الإنسانية. وعلي غرار ذلك فلا تُعمل أنشطة أوقات الفراغ ببساطة لذاتها، بل إنها، مثل الهوايات النافعة الاخرى العديدة، كثيراً ما توفي باحتياجات ليست أساسية لنفس النشاط الذي يشغل وقت الفراغ. ويوضح إعلان اكسفورد الفرق بين العمل ووقت الفراغ كماً لا ينطبق الا في حالة ان تكون : الرسالة الاساسية للعمل هي ايفاء الاحتياجات التي تخدم وقت الفراغ، ويتبنى إعلان اكسفورد العمل عندما يكون للعمل قيمة جوهرية "ولذلك فهو ليس مجرد وسيلة لغاية".

وعلي الرغم من الاسلوب الغامض، فإن التعريف البسيط للعمل، الذي يقدمه إعلان اكسفورد له مغزاه، بمفاهيم شاملة لظاهرة العمل المعقدة في مجتمعات عديدة، وهناك ميلاً للتقليل من شأن الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية اى العمل مقابل أجرأ وهذا المفهوم يقلل من قيمة العمل، ويعكس التطورات الاجتماعية التي جاءت وليدة ثورة التصنيع، والتي تضع العمل مقابل أجرأ لحياة الانسان. أما في أيا منا هذه، فإن العمل من اجل الآخرين يتوقف شيئاً فشيئاً عن أن يكون الشكل الغالب لعمل الإنسان حتي في المجتمعات الصناعية. وزيادة

علي ذلك، فإن أي تعريف للعمل يستبعد أنشطة الإنسان الهامة من مفهوم العمل إنما هو جائز من الناحية الاجتماعية لأننا نعطي العمل قيمة خاصة ولأن العمل يعطينا طريق الوصول إلى القوى الاجتماعية. فعلي سبيل المثال ، انه من الخطأ أن نعتقد أن دور ربات البيوت ليس عملاً حقيقياً، فنحن اذاً في حاجة إلى تعريف للعمل، الذي يسمح لنا بأن نعتبر غسل الملابس عملاً ليس أقل من العمل الخاص بإرسال الاقمار الصناعية في الكون. وتعريف إعلان اكسفورد للعمل يؤدي لهذا الغرض، لانه ينظر إلى كل الأنشطة التي تعمل (بصفة أساسية) لاشباع حاجات الإنسان أنها عمل.

ولكى نصل إلى مفهوم لاهوتي شامل للعمل، علينا مقاومة الميل التي تحصر مفهوم العمل في الوظائف المأجورة. فهذا الميل القاصر كان موجوداً كقاعدة في المفهوم البروتستانتي التقليدي للعمل كدعوة (Vocatio). وعلي النقيض من لوثر نفسه، ولكن في أمانة ما يشابه الدعوة بالدعوة الروحية الواحدة (Vocatio Spiritualis)، والأخلاقيات الاجتماعية اللوثرية ركزت مفهومها المهني للعمل على النشاط الموجه نحو عمل يدر ربحاً. قام المفهوم الروحي للعمل من الناحية اللاهوتية علي أساس مواهب الروح القدس الكثيرة والمتغيرة، وليس علي دعوة الله الوحيدة الدائمة لأنه يناسب بشكل أفضل تعريفاً أوسع للعمل.

القيمة الإنسانية للعمل :

لقد انتقل إعلان اكسفورد للتفكير في العلاقة بين العمل وطبيعة الإنسان بعد أن حدد معني العمل مرتكزاً علي أساس قصتنا الخليقة الاولى (تكوين ١: ٢٦-٢٨ ، ٢: ١٥).

إنه من المؤكد أن الإنسان في عمله "يحقق هدفاً أساسياً، وضعه الخالق لوجود الإنسان"،

وعلي هذا فالعمل هو أكثر من شيء يعمل به الإنسان، إنه جزء لا يتجزأ من الحالة التي خلق عليها، فالعمل هو "تعبير نبيل للإنسان كمخلوق علي صورة الله". ونقرأ فقرات قليلة أخرى في البند (٢٠) من الإعلان. وقد حمل هذا المفهوم المتعلق بالاهمية الإنسانية للعمل، إعلان اكسفورد علي أن يصل إلي نتيجة هامة، وأن يصدر تحذيراً شديداً. وجههما ضد المفهوم الشائع للعمل في المجتمعات الصناعية الحديثة والمجتمعات المتميزة بالإعلام.

إن قيمة العمل الأساسية هي في فكر الخالق للبشرية. فليس هو ببساطة مهمة روتينية يجب تحملها من أجل إشباع رغبات الإنسان أو احتياجاته، ولا سيما السلع الاستهلاكية، فإن معني العمل هو كرامة الإنسان، وليس مجرد قيمة اقتصادية.

لهذا فإن العمل ينبغي أن يتم بطريقة تُحفظ فيها كرامة الإنسان، مما يتطلب أيضاً الهيكل التنظيمي الذي يفتح الباب أمام العمل.

وفضلاً عن ذلك يحذر إعلان دمشق من الإفراط في تقييم العمل. فالعمل في المجتمعات الحديثة، يمثل تناقضاً، ظاهرياً، ولم يحط من قدر العمل حتي أصبح مجرد وسيلة، ولكنه في ذات الوقت رفع من شأنه باعتباره مفتاح الأنثروبولوجيا، وأساس هوية الإنسان الحقيقية. ومن المؤكد أن العمل يشكل شخصية الإنسان، وبالنظر إلى الإنسان في ضوء أنه طرف مع الله في العهد فنجد أن الإنسان لم يُخلقوا من أنفسهم، بل هم خليقه الله. ويذكر إعلان اكسفورد وبحق أن "جوهر الإنسان يكمن في أنه خُلق علي صورة الله. ومعني حياة الإنسان وهويته، لا يكمن في العمل، بل في أن يصبح ابناً لله بالروح القدس بالإيمان بيسوع المسيح.

العمل ومواهب الروح :

وفيما نتوقع أن يقدم لنا الفكر البروتستانتي التقليدي للعمل مفهوم الدعوة، نجد أن إعلان

اكسفورد يتحدث عن "مواهب الروح". حين يستجيب الناس لدعوة الله، يمكنهم الله من أن يحملوا ثمار الروح ويمنحهم، بصفة فردية، مواهب الروح المتعددة. وباعتبار أن المسيحيين نالوا مواهب الروح وأن أعمالهم تتم تحت إرشاد متطلبات المحبة، فمن ثم عليهم أن يؤدوا عملهم في خدمة الله والبشرية. ويفسر إعلان اكسفورد العمل اليومي من الناحية اللاهوتية لا علي أساس دعوة بل الموهبة. وهذه خطوة هامة، وهي خطوة يعتمد عليها الطهوريون إلي العمل، ويحتفظ المفهوم البروتستانتي للعمل بكل قوته الروحية (علي سبيل المثال : القناعة بأن كل الأنشطة لها نفس القيمة في نظر الله لان الله يدعونا للقيام بها). ولكنه أيضاً يقدر ان يغطي كل المشاكل الظاهرة من هذا المفهوم . ولسوف أناقش اولاً إلي أي مدي يُطبق مفهوم العمل القائم علي أساس المواهب في المجتمعات الحديثة، ثم أحاول أن أبين كيف أن ذلك قد يكون مفيداً عند مناقشة معني العمل في الفصول التالية، وعند مناقشة مفهوم الاغتراب وتفكيرنا عن وقت الفراغ.

أولاً : لا يطبق المفهوم البرتستانتي المهني التقليدي في العمل في المجتمعات الحديثة، التي أُسْتُبدل فيها وبشكل متزايد الالتزام طوال العمر بمهنة واحدة، وبامكانية تبني أعمال بديلة. وطبقاً للمفهوم المهني للعمل، فإن الشخص يتلقي دعوة واحدة، بالمعني اللاهوتي الدقيق، فلا يمكن إلغاؤها. وعلي ذلك يتعين علي كل شخص أن يظل في المهنة الواحدة التي يمتثلها، وبذلك يكون تغيير العمل له نفس معني عدم الوفاء.

وفي اطار المفهوم الروحي للعمل، لا يكون الأمر كذلك. لا يستطيع الإنسان أن يختار موهبته. فالروح القدس هو الذي يوزع المواهب "كما يشاء" (١كو١٢: ١١). ولكن الإنسان بمقدوره بل ويجب أن يجاهد في سبيل مواهب مختلفة (١كو١٢: ٣١، ١٤: ١-١٢). وعلي ذلك يستطيع الإنسان أن يتكلم عن تعددية المواهب التي تتناسب مع تغيير الإنسان لعمله أو

مهنته. فإذا ما غير إنسان عمله تمشياً مع المواهب التي أعطيت له، فلا يؤخذ هذا علي أنه تعبير عن عدم أمانته، بل يمكن اعتبار هذا دلالة علي أمانته لعمل الروح القدس.

وتشبيهها بالدعوة الروحية الواحدة، يفترض الفهم المهني للعمل بأنه لا يجب أن يكون للإنسان سوي مهنة واحدة، أو عمل واحد في الوقت الواحد. غير أن المجتمعات الحديثة تتسم بتعدد المهن والوظائف. ويتعامل المفهوم الروحي للعمل بشكل أفضل مع هذه الظاهرة. وطبقاً للعهد الجديد لا يمكن للشخص أن يكون له بالتتابع أكثر من موهبة واحدة، بل العديد من المواهب في ذات الوقت. ومع المفهوم الروحي للعمل، فبوسع الإنسان أن يعزو الكرامة اللاهوتية، ليس للمهنة المريحة فحسب، ولكن لأعمال أخرى يقوم بها الإنسان. وبالنظر إلي أنه من الممكن أن يكون للإنسان مواهب متعددة، فيمكن للإنسان أن ينخرط في عدة أعمال في ذات الوقت دون حاجة إلى أن يحط من قدرها باعتبارها أعمالاً إضافية .

وخلاصة القول، إن الفهم الروحي للعمل يتناغم بشكل أفضل في المجتمعات الحديثة التي تتسم بالفاعلية.

العمل كتعاون مع الله :

إن المعنى الأساسي للعمل هو التعاون مع الله. ويصف إعلان اكسفورد هذا التعاون قبل كل شيء في علاقته بتعليم الخليقة، وأعمق معني لعمل الإنسان هو أن الله القادر علي كل شيء جعل عمل الإنسان وسيلة لإنجاز عمل الله في العالم فالله والبشر يعملون معاً في مهمة حفظ الخليقة. وبالطبع أن البشرية تعتمد علي الله. وتشدد الوثيقة علي تأكيد هذا المعنى. وقد أخفقت الوثيقة في ذكر اعتماد الله علي البشر - ولعل ذلك مرده خوف لا مبرر له من وضع قدرة الله علي كل شيء في موضع النقاش، ومع ذلك، لم يتردد إعلان اكسفورد في

الحديث ليس عن النمط الأصلي بل أيضاً عن المغزى الاسخاتولوجي للعمل: "لعمل الإنسان نتائج تتعدي حفظ الخليقة، إلي توقع التغيير الأخرى (الاسخاتولوجي) للعالم. ويجعل المنظور الروحي منهم العمل علي هذا التحو بعمل الروح القدس، الذي يعطي المواهب "كعربون" المجد الأخرى الأسنى (انظر ٢كو ١: ٢٢، رو ٨: ٢٣). وإذا كان العمل الذي نتعاون فيه مع الله يتحقق بقوة الروح القدس، فسيكون دفعاً فعالاً لملكوت الله. وهذا لايعني بالطبع أن البشر يبنون "سماوات جديدة وأرضاً جديدة". ولا نجد أثراً في الوثيقة لمثل هذا الإيمان الساذج المتغرس عن تقدم الإنسان. فالخلاص الأخرى من الله وحده. وفضلا عن ذلك، يمكن للبشر أن يقدموا "مساهمة صغيرة غير كاملة" لظهور ملكوت الله. وكمثال لهذه المساهمة يذكر إعلان اكسفورد سمات "مواطني الملكوت الأبدى" وما لم يذكره، هو أن الله سوف يظهر، ويغير، ويقبل في ملكوته الأبدى كل الأشياء الحسنة والجميلة التي قد ابدعتها أيدي البشر.

ويمكن أن يعترض شخصاً ما باعتراضين ضد المفهوم السامى العمل: فهو يمجّد العمل، متغاضياً عن حقيقة أن الناس يعملون في المقام الأول كي يلبوا احتياجاتهم اليومية. والفقرتان اللتان تتحدثان عن العمل كتعاون مع الله، وضعوا في إطار يبطلان هذين الاعتراضين. أما الإجابة علي الاعتراض الثاني فتتمثل في التشديد العملي علي أن "إيفاء احتياجات الإنسان واحتياجات مجتمعة (ولاسيما المعدمين) هو غرض أساسي للعمل. والغرض من وراء مفهوم العمل كتعاون مع الله لا يلغي هذا، ولا يكون له معني إلا إذا شرح مقابله احتياجات الناس علي أنه تعاون مع الله.

والاعتراض القائل بأن فهم العمل علي أنه تعاون مع الله يمجّد العمل بشكل مفرط، ويبطل نفسه لأن الوثيقة تقول إن "العمل ليس وسيلة فقط يلمع من خلالها مجد الإنسان باعتباره وكيلا لله، بل إنه أيضاً مكان يري فيه بؤس الانسان كمعوق لقصد الله. ففكرة أن العمل

تعاون مع الله لا يشكل نظرة عامة عن العمل. فهي لا تنكر أن عمل الإنسان يمكن أيضاً أن يؤدي بالتعاون مع قوي الشر التي تخطط لتدمير خليفة الله الحسنة. ودينونة الله سوف توضح التفاهة البالغة لهذا العمل. وعلي هذا "فالتعاون مع الله، ليس فقط تفسير للعمل بل هو انتقاد له أيضاً.

وإذا بدأنا بالمواهب الروحية فيتوجب أن ننظر أيضاً إلي العمل علي أنه خدمة لباقي البشرية. إنها السمة الأساسية في العهد الجديد للمواهب التي تُعطي لخدمة الآخرين (انظر ١ كو ١٢: ٥-٤). وفضلاً عن ذلك فإن المنظور الروحي يشير إلي أن الله لا يدعونا ببساطة لأن نتعاون معه بل في الوقت ذاته يمنحنا هذه الرسالة، ويعطينا القدرة على إنجازها. والله ببساطة لا يأمرنا من خارج، بل يهبنا أيضاً من الداخل. ولهذا فإننا نشترك في عمل الله المحرر في العالم.

العمل والاعتراب :

يتناول هذا القسم موضوع العمل والاعتراب، ويؤكد أن الفهم الروحي لا يشكل فكراً ايديولوجياً، يخفي حقيقة المعاناة في العمل (وهو أطول قسم في الجزء "ب"). ونحن نقرأ هنا أن العمل هو "حقيقة غامضة". فهو تعبير عن خلق الإنسان على صورة الله، ولكنه في ذات الوقت يُعد أيضاً "شهادة مؤلمة لإبتعاد الإنسان عن الله". وإبتعاد أو تغرب الإنسان عن الله، يظهر، ضمن أشياء أخرى، في الأشكال المختلفة للتغرب عن العمل. وحقيقة أن الإنسان خلق على صورة الله لكي تكون له شركة مع الله تُعد المعيار النقدي لتقييم التغرب في العمل، كما أنها في ذات الوقت التحفيز للتغلب على هذه الغربة.

وأول أشكال الغربة التي نتعرض لها هي التقليل من شأن العامل إلى حد اعتباره "مجرد

وسيلة"، عن الميل إلى "معاملة العمال على إنهم مجرد انفاق أومتطلبات العمل". ولهذا الاغتراب نتيجتان سلبيتان : فهي تحد الحرية في اتخاذ القرار وتعوق التطور الشخصي. ويؤكد إعلان اكسفورد في مواجه ذلك، أن الناس يخلقوا فقط أحراراً، بل ويؤكد أيضاً على أن الله اعطاهم مواهب : والعمل "كبعد أساسى في وجود الإنسان هو نشاط شخصى"، ولا ينبغى أن يسمح الناس أن تشوهوا القدرات المعطاه لهم من الله، بل يجب أن يستعملوها فى خدمه ملكوت الله. ويتطلب هذا بالطبع تغييرات تنظيمية فى مراحل العمل. وهنا نرى نتائج المنظور الروحى للعمل. ويوصف كل جزء "بأنه الهى" وهذا طبقاً للمفهوم المهنى للعمل (لوثر). ومن هنا جاء اغراء اساءة استخدام ايدىولوجية العمل كفكر لاهوتى. ويفترض المفهوم الروحى للعمل أن مواهب الشخص وقدراته تتناغم مع العمل الذى يؤديه. ونحن نقدم خدمتنا لله، والبشرية، ولا يجب تجاهل القدرات أو الاستخفاف بها، بل يجب حفظها، وتنميتها بشكل دقيق حتى يمكن للإنسان أن يؤدي الخدمة بفاعلية.

تُعطى المواهب لخدمة المجتمع. لا أن يعمل الإنسان لمصلحته الشخصية فقط، وإلا فهذا يعنى أنه متغرب. والعمل الإنسانى الحقيقى يعمل دائماً من أجل الآخرين. ولكى نعمل من أجل الآخرين لا نحتاج فقط إلى "اتجاهات العاملين"، بل "الأنظمة" وأيضاً لايتوجب أن تُدعم الأنانية. وتتسم الوثيقة كلها بالتركيز على الأشخاص وكذلك الهياكل، "ووراء هذا يقين مزدوج بأن المشاكل المتعلقة بالشخص لايمكن أن تتحول إلى المشاكل التنظيمية، كما أن المشاكل التنظيمية لا يمكن أن تتحول إلى مشاكل شخصية. ونذكر أنه على الرغم من كل الجدل ضد العمل على حساب المصلحة الشخصية فقط، فإن الوثيقة لم تنبذ المصلحة الشخصية، بل انها تسعى إلى فهم المصلحة الشخصية فى وحدة للبحث عن الصالح العام. والناحيتان تكمل كل منهما الأخرى. واتحادهما ليس مجرد تعبير عن الإنسان بل إنه أيضاً صحيح من الناحية اللاهوتية. وسلام خليفة الله الجديدة تتضمن خير الشخص نفسه فضلاً عن

خير البشرية كلها. ومن هنا فإنه بوسع أى شخص أن يبذل نفسه عن الآخرين وفى نفس الوقت "يحب نفسه" (أف ٥: ٢٥-٢٨).

ويذكر إعلان اكسفورد التفرقة والاستغلال كشكلين هامين آخرين من اشكال التغرب، ويتأثر الناس بها، وربما بأشد مما يتأثرون نتيجة الإقلال من قيمتهم واعتبارهم وسائل إنتاج، أو بثقافة الأنانية وهيكل العمل. وكان من الملائم أنه فيما يتعلق بالتفرقة ان ابرزت الوثيقة مشكلة النساء والمجموعات المهمشة، أولئك الذين كثيراً ما يدفعون إلي حيز ضيق من الأعمال والتي فى كثير من الاحوال يُعطى عنها أجور ظالمة، ولا تقدم إلا فرصة ضئيلة من المركز أو الأمان، ولا تتيح إلا فرصاً قليلة للترقى وأرباحاً هامشية. وضد هذا تؤكد الوثيقة أن "النساء والرجال والناس من كل جنسين متساوون أمام الله" ويتوجب أن يعاملوا كأنداد فى الحياة الاجتماعية والثقافية.

وأخيراً تتعرض الوثيقة لمشكلة "الاستغلال" الاقتصادى. ومع ذلك فوصف كدح العمل فى إعلان اكسفورد يتعدى ما اصطلح على تسميته "استغلال" ويتناول المشكلة الأكبر للظلم الاقتصادى. وعلى أى حال، فقد ذكر بكل وضوح أن إله الكتاب المقدس لا يدين الظلم فقط، بل أيضاً إله يحرر الناس من الظلم. وهذا الإله المحرر هو مثال لشعب الله، الذين دُعوا للكفاح فى سبيل قهر الاستغلال والظلم - كما يذكر إعلان اكسفورد - الواقعين فى جميع النظم الاقتصادية. والادعاء بأن الاستغلال والظلم موجودان فى جميع أنحاء العالم بغض النظر عن النظام الاقتصادى ليس معناه أن الحالات متماثلة فى جميع النظم الاقتصادية، وانه ليس هناك حلول اقتصادية جيدة أو سيئة، بل إن معنى ذلك ببساطة هو دعوة للحذر واليقظة لأنه ليس هناك نظام كامل فى هذا العالم الساقط.

حق العمل :

يتناول إعلان اكسفورد حق العمل، بعد التعبير عن القناعة بأنه ليست كل حلول الأبنية الاقتصادية على نفس القدر من الصلاح، إن المعنى الاساسى للنصرة الإنسانية للعمل هو "الناس في كل مكان لهم الالتزام والحق في العمل. وما تقوله الوثيقة عن الحق في العمل لا يمكن تصنيفه على وجه الدقة بأن ينتمى الى اليمين أو الى اليسار من الناحيتين الاقتصادية والسياسية (تتسم الوثيقة ككل بالسعى وراء الحل الوسط، من ناحية أخرى، فإنه يفهم أن حق العمل هو حق يتسم بالحرية، وإنه من حق العامل أن يعمل دون عائق، ويفترض هذا الجانب فهم شامل للعمل على أنه أكثر من الريح الوظيفي. وتحدث عن حرية الأفراد "في أن يسهروا في اشباع حاجات المجتمع"، ومن المفترض أيضاً اشباع حاجات الفرد الشخصية. وقد شددت الوثيقة على حق العمل بالمقابلة مع كل أشكال اشتراكية الدولة البيروقراطية، والتي ليس للفرد أن يعمل بحرية، حيث أن الأرض وكل "وسائل الانتاج" هي ملك للدولة.

يؤكد إعلان اكسفورد الحق في العمل كحق "إيجابى"، وكحق في "اكتساب العيش" إلى جانب مفهوم الحق في العمل كحرية يشير مثل هذا الحق إلى "إلتزام المجتمع بأن يوفر فرص العمل، ويؤكد إعلان اكسفورد بكل وضوح أن العمل كحق ايجابى هو البعد الفعال لحق الاعالة، "والحق في الحياة هو حق إنسانى أساسى... ولذلك فإن الناس لهم الحق على غيرهم من الناس في أن يرتبوا لهم ترتيبات اجتماعية تؤكد حصولهم على الاعالة التى تجعل امكانية الحياة لهم في المجتمع. وهذا الحق الإيجابى في العمل (غير الحق في الإعالة) لم يلق نفس الالحاح الذى لقاه حق الحرية في العمل : لا يمكن أن يكون هناك ضمان في حيث تتصارع الحقوق، في حين تتعارض المصالح، وقد تكون الامكانات غير كافية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعفى المجتمع من التزام سعيه إلى أعلى مستوى من العمل والذي يتناغم مع العدل

والامكانات المتاحة.

كانت الرسالة واضحة فيما يتعلق بمشكلة البطالة، مع التأكيد على حق العمل. وكانت رسالة واضحة بقدر الإمكان في ظل عدم تقييد حقوق الحرية، إلى درجة أن الإنسان لا يستطيع التحدث بعد عن نظام سياسى ديمقراطى. وبالنظر إلى أن العمل أمر أساسى لقصد الله للبشرية، فإن الدولة ملزمة بخلق "مكان" يمكن للناس أن يوفوا فيه احتياجاتهم ويشاركوا بنشاط في العملية الاقتصادية.

العمل ووقت الفراغ :

لا يشكل العمل، طبقاً لما جاء في إعلان اكسفورد إلا قطباً واحداً من الوجود الإنسانى. اما القطب الآخر فهو الراحة أو وقت الفراغ. "وتعاقب العمل والراحة الذى لمسناه فى نشاط الله يُعد نموذجاً للإنسان". وعلى مثال ذلك، فإن أنشطة وقت الفراغ تُفهم على أنها تناقض العمل، وأنها أنشطة "غاية فى حد ذاتها"، وعلى هذا فإنها ممتعة فى أساسها. ووقت الفراغ وقت تحرر، وليس معنى ذلك أنه مجال حرية بالتناقض مع العبودية، والتى يختبرها الإنسان فى العمل، بل بمعنى أنها تلطف العمل نفسه. والوصية بالراحة "كسياج حول نشاط الإنسان الإنتاجى" فهى تحرر الإنسان من العبودية للعمل. وهى فى ذات الوقت تحمى الطبيعة لأنها تتيح استعادة سلامة الطبيعة التى لحقها الاضطراب نتيجة العمل.

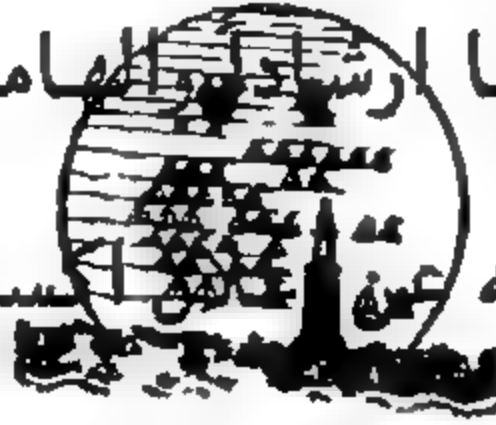
يصف إعلان اكسفورد انمطاءً من أنشطة وقت الفراغ بإشارته إلى العلاقات الأساسية الأربع التى يجد الإنسان فيها نفسه وهى : علاقته بالمخلوقات من غير الإنسان، وعلاقته بنفسه، وعلاقته بغيره من الناس، وعلاقته بالله. ويعرف وقت الفراغ الجيد على أنه يتمثل فى الأنشطة التى فى ظل أبعاد الحياة الأربعة، والتى هى غاية فى حد ذاتها: فوقت الفراغ الجيد

يتضمن التمتع بالطبيعة باعتبارها من صنع الله، فى اطار من الممارسة الحرة وتنمية القدرات التى اعطاها الله لكل شخص، وفى تعزيز الشركة بين بعضنا البعض، وقبل هذا كله، فى الفرح بالشركة مع الله.

عرفت الوثيقة بصورة محددة أن الشركة مع الله هى الشكل الوحيد لاستغلال وقت الفراغ. وهذا أمر يؤسف له فإن الشركة مع الله هى مركز المفهوم اللاهوتى للراحة. وهذا ما يتمشى مع الفكرة الإنسانية والخلابية بأن الهوية الحقيقية للإنسان تكمن قبل كل شىء فى أنه ابن الله. ولكى يكون الناس حقاً على طبيعتهم فإنهم فى حاجة إلى فترات زمنية متكررة، يراجعون فيها وصايا الله الخاصة بالعمل من مقدمة فكرهم فيما يعبدون الله فى قداسة محبته ويشكرون كإله المحبة المقدسة. ومما يجدر ذكره أن النص لم يقل إن العالم والعمل العالمى فى حاجة للاختفاء من وعى الإنسان فى بعض حالات الوجدان الدينى فى العبادة. كلا، العمل الدنيوى موجود أيضاً فى العبادة. وكيف يمكن أن يغيب العمل فيما هو "العبادة الفعالة" لله فى العالم (رو ١٢: ١)؟. غير أنه إبان العبادة يرجع العمل إلى الخلقية. أما ما يكون فى المقدمة فهو النسق الأخير لمعنى العمل، أى الله، وهو مركز العبادة.

لم تكن علاقة الروح القدس بالعمل واضحة فى تفكير إعلان اكسفورد عن وقت الفراغ . ومع ذلك، ليس من الصعب أن نبين كيف أن ما قيل يتناغم بسهولة مع منظور روحى، لأن "المواهب" يقدمها بولس كتعبير عام لكل من الأنشطة التعبدية (الصلاة، مثلاً) والمهام اليومية فإنها تتضمن كلاً من الراحة والعمل معاً. وتجعل من الممكن أن نفهم الراحة والعمل على أنهما أنشطة تتكامل كل منهما حقاً على الأخرى. والعمل ليس الغرض الوحيد للراحة: فالراحة لها قيمتها الأساسية حتى وإن كان من بين وظائفها إثراء العمل وتعظيمه. والراحة ليست الغرض الوحيد للعمل : فالعمل له مغزاه بصفة أساسية حتى وإن كانت للراحة وقتاً مكملاً.

لقد وجدت القسم الذى تناول فيه إعلان دمشق العمل وأوقات الفراغ مسؤولاً من الناحيتين الكتابية واللاهوتية، وحساساً بالنسبة لطبيعة المجتمعات المعاصرة ومشاكلها. غير أنني لم أكن فى حاجة إلى الاقتناع، بأن اشارك ما ورد فيه من أفكار رئيسية. وعلى أى حال، فإن النجاح الحقيقى لهذا القسم وللوثيقة ككل لن يُقاس على أساس بما إذا كانت تقنع اللاهوتيين، بل ما إذا كان شعب الله سيجد فيها إرشاداً هاماً لما يؤدون به عملهم اليومى. ويجب أن يجربوها. وهذا هو أقل ما يتعين قوله عن إعلان أكسفورد.



Go . Department of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الفصل الثانی

ضمان یدر دخلاً ثابتاً للفقراء

بقلم : چو رمینی ویل تایلور

كان الاعتراف بأن العالم لم يعد لديه مشكلة نقص فى الطعام فى المناقشات الخاصة عن سوء التغذية، والجوع على مستوى العالم وأن هناك أكثر مما يكفى لإطعام كل واحد على كوكب الأرض وما يزيد. ومع ذلك، فإن دور الفقراء كأساس للجوع، لم يأخذ الاهتمام الكافى. واستمرار الجوع فى العالم، لا لعدم وجود طعام كاف لتوزيعه، بل لأن المصابين بسوء التغذية لا يوجد لهم ما يشترون به الطعام الذي يحتاجونه. ومن هنا كانت المهمة الخطيرة لتوليد دخلاً. فلماذا والحال يصيبه الإهمال الخطير فى الاهتمام ببرامج للمشروعات التى تدر دخلاً والقائمة ببرامج ائتمانية لتوليد دخلاً موجهة للمستثمرين للاقتصاد الفقير؟ وهناك كثير من الاجابات على هذا السؤال، ولكن سنقدم أربعة أسباب يحددها بحثنا فى هذا المجال ويعتبرها هامة.

تذليل الفقر:

مازال أمراً عادياً أن نختبر "ذل الفقر" ولا سيما فى الجهات الرسمية، وذلك حين يقترح أحدهم العمل مع الفقراء فى العالم الثالث. وردة الفعل التلقائية هى أن نواجهه بوعى أو بدون وعى، والتى سيتعين مواجهتها لأن الفقراء "أميون، وكثيرون التنقل، وغير مسئولين". والرد المألوف هو أن يُنكر على الفقير الاحترام والتقدير اللذان لا يتردد أحد فى تقديمهما لمهندس مدنى، أو مهندس زراعى، أو مدرس، أو طبيب، نظيف وحسن الهمام. "وأن هناك فكرة تعتبر الفقراء هم أنفسهم مسئولون تماماً عن التخلف والافتقار إلى التقدم فى المناطق الريفية فى العالم الثالث، لكنها ليست مقبولة وعلى نطاق واسع فى البلاد الغربية فحسب، بل إنها تعكس أيضاً اتجاهات فكرياً سائداً بين النخبة الحاكمة فى البلدان النامية.

إن الفقر المزمّن هو علامة على وجود نظم جائرة في مجتمعاتنا. بغض النظر عن رغبتنا في تجنب الكلام المنمق عن القلب الدامي، إلا أن الحقيقة تظل قائمة وهي أن الفقراء هم ضحايا النظم "الاجتماعية الاقتصادية" المترسخة التي تسمح باستمرار الفقر. وليس ثمة دليل على أن الفقراء يريدون أن يكونوا كذلك. ولا وجود آلاف المشروعات الصغيرة القائمة على القروض، تشير أن الفقراء أقل جدارة بالثقة، أو أقل احتمالاً من ناحية أن يتصرفوا بطريقة تتناغم مع المصلحة الشخصية المعقولة، بأقل مما يفعله الأشخاص الأكثر ثراء، أو الأفضل علماً. فالفقراء يستحقون ثقتنا واحترامنا كخبراء في الأعمال القائمة في بيئتهم. وهم ليسوا في حاجة إلى احساننا أو إلى أن نتفضل عليهم بنصائحنا. غير أن التحيزات والمحاباة غير الواعية الكامنة وراء مذلة الفقر، هي من الأمور الواقعة فعلاً وهي تشكل الأسباب الرئيسية في أنه من السهل جداً الوقوع في مصيدة العمل من "أجل" الفقر وليس "مع" الفقراء. وقد لخص دافيد كورثن هذه النقطة بقوله :

باسم مساعدة الفقراء، نرى البيروقراطيين الذين يتم بمعرفتهم توزيع معظم مساعدات التنمية يقومون أولاً بخدمة أعضائهم ثم الصفوة المحلية. ولن تنجح فكرة تذليل الفقر كحجر أساسي لتنمية العالم الثالث، ما لم يُعط للفقراء حق ما يستحقونه من احترام، وكرامة باعتبارهم مساهمين طبيعيين في النشاط الاقتصادي في الدول النامية.

الفقراء هم فقراء ضمان جرىء (الائتمان) The poor are a poor credit risk

تشكل الممارسات المصرفية الغربية والتحيزات الأساسية تقوم عليها النظم المالية في العالم الثالث. ولا نجد ذلك أكثر وضوحاً في أي مجال مثلما نجده في القواعد الخاصة بمسئولية المقرض في أن يقدم للمقرض ضماناً إضافية . وهذه القواعد تتحيز ضد الفقراء، الذين ليست

لديهم ضمانات اضافية، وهي تطبق بكل حسم نتيجة القناعة فى النظرية التى تقول ان الإقراض للفقير حتى لو كان لديه ضمان أكثر خطراً من الإقراض للغنى الذى لديه ضمانات وهذا الاعتقاد يُطبق بطريقة غير منطقية، ودون أى تفكير فيما إذا كان سجل السداد بالنسبة للفقراء سيئاً بالفعل حسبما يُدعى أم لا. وكان من شأن ذلك أن النظم المصرفية العالم الثلاثين لا تخدم الاحتياجات المالية للفقراء. وهى لا تريد ذلك، لأنهم، حسبما هو مفترض، يعتقدون أن ذلك سوف يكون أثره سيئاً بالنسبة لمربحيهم.

وانه من الجهل أن نقول إن تقديم القروض للفقراء لا يشكل أية مخاطرة. فكل أنشطة الاقتراض أيا كان شكلها فيها مخاطرة، أن الدليل المتوافر يبين أن الاقتراض للفقراء لا يشكل مخاطرة تفوق مخاطرة الاقتراض للأغنياء، وعدد القروض الاستثمارية التى يتوجب إعادة جدولتها بسبب صعوبة السداد ومعدلات التخلف عن سداد الديون الخاصة بالقروض الصغيرة (مائة دولار فأقل) بمقارنتها بقروض البنوك التجارية تثبت عكس ذلك بكل وضوح. لقد ذكر أحد الموظفين من سرى لانكا أن معدل السداد فى الميعاد المحدد، بالنسبة للقروض التى ضمننتها الحكومة فى تلك البلاد لم يتجاوز ٧٪ فى الثمانينيات. وهذا يساوى معدل السداد فى الميعاد لقروض استثمارية صغيرة مجموعها ١,٨ بليون دولار تم فحصها تحت شعار أين تستحق الديون "والذى زاد عن ٩٠٪ وهذا يعطينا مبرراً للاعتقاد أن هناك فائدة تجنى من مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم. ومع ذلك يستمر حرمان الفقراء من التعامل مع القنوات الرسمية للائتمان، وتبرر هذا باعتقاد متواصل بأن الفقراء يشكلون مخاطرة ائتمان رديئة.

الفقراء فى مصيدة الفقر:

يظل الفقراء فى مصيدة الفقر الذى يسود الاعتقاد بصفة عامة فقراء هذا نتيجة عجز فرص الاستثمار المربحة أن تكون متاحة أمام الفقراء فى دفع قوى لعملية برامج التنمية الموحد الذى تساندة الحكومة، كما يسود الاعتقاد أنها تستطيع أن تتغلب على حالة الكساد الاقتصادى، الذى يعانى منه الفقراء، والذى كان من شأنه أن يجعل الفقر موطناً، إن نظرية مصيدة الفقر فكرتها أن الفقر يمثل مشكلة كبيرة، لا يستطيع أى شئ التغلب عليها سوى التدخل الحكومى.

أُتصفت مصيدة الفقراء أيضاً بصفة تقليدية على أنها الإنتاجية الضعيفة، فهى تبقى الأجور ضعيفة، ومن ثم يكون الطلب على السلع متواضعاً. وتريد الدخل المنخفضة من حالة الكساد لدى الفقراء وتعوق أى احتمال لرفع مستوى الدخل الذى يساعد على الاستمرار فى الهروب من القطاع الخاص. أما الأكثر من ذلك، فهو أنه نظراً لانخفاض الدخل بدرجة كبيرة، فإنه ينظر إلى الفقراء على أنهم عاجزين عن جميع مدخرات كافية لتمويل مشاريع تجارية قابلة للتطبيق.

لكن ما تظهره البيانات من مؤشر عن كيفية معيشة الفقراء، وما الذى يعملونه كى يكسبوا دخولهم، وما الذى يفعلونه بهذه الدخل، تتعارض مع افتراضات نظرية مصيدة الفقر. ما يدبره الفقراء من معدل إنتاجية المشروعات منخفض، لكن الاستجابة الإنتاجية حتى بالنسبة إذا كانت للاستثمارات الصغيرة جداً بوسعها أن تكون مثيرة. وطلب الفقراء للسلع أمر بالغ الحساسية أيضاً، بالنسبة للتغيرات التى تطرأ على الدخل، لتأثر التأثير المضاعف لنمو الدخل، والناجمة عن الضخ الاستراتيجى الأولى، ودعماً للمشروعات الناتجة عن توحيد العمل. ويوفر الفقراء بالفعل، ولكن بمقادير صغيرة جداً فى المرة الواحدة. والتحدى الذى يواجه

من يدير البرامج التي تولد الدخل، والقائمة على الائتمان (وبالنسبة للمقترضين من هذه البرامج)، ستجد طرقاً لتأمين استخدام هذه المدخرات، واستثمارها بفعالية، دون فرض اجراءات وترتيبات بيروقراطية، تضاعف من تكاليف العملية بشكل مفرط. وإذا أُتيح للفقراء مخرجاً لمدخراتهم، فإن هذا سيعوض اقتصادهم في الانفاق، بعائد حقيقى ايجابى، وبهذا تكون قد أتخذت خطوة عظيمة لتذليل الصعوبات التي جعلت من الفقر مصيدة بالنسبة للكثيرين في العالم اليوم.

ما هو صالح للأمة فهو خير للفقراء :

إن مشروعات التنمية الحكومية هي في الأساس مشروعات اقتصادية كبيرة من حيث تصميمها واعتمادها على النتائج غير الثابتة، تدر الارباح والفوائد البسيطة بشكل هزيل - لمواجهة الفقر، فضلا عن ذلك فإن الدور الملائم للحكومة كثيراً ما يعتمد عليه بأقوال مثل "ما هو صالح للأمة يكون صالحاً للفقراء". والواقع رغم أن مبادرات النمو الاقتصادية التي تتبناها الحكومة في الاقتصاد الرسمى الحديث في بلدان ثلثى العالم، يمكن أن تكون نافعة تماماً للأمة، فإن منافع النمو الاقتصاى فى القطاع الحديث للاقتصاديات الفقيرة، تتجاهل أولئك الذين يجدون رزقهم فى المشروعات الخاصة بالفقراء.

وفوائد النمو الاقتصاى فى الاقتصاد الرسمى تميل إلى تجاهل الفقراء لأن مشروعات التنمية فى القطاع الحديث، حتى تلك التي تُوصف بأنها مشروعات ذات أهمية قومية، لا تفعل إلا القليل من أجل تحسين إنتاجية الفقراء. مثل محطة كهرباء جديدة، مستشفى جديدة، تسهيلات محسنة فى الميناء، مطاراً جديداً، أو مصنع أخشاب جديد، كل هذه قد ترفع من مستوى معيشة البيروقراطيين، ورؤساء الصناعة، والعمال المهرة، والمحترفين فى القوى العاملة الرسمية، لكن بالكاد تحدث فرقاً فى التنمية المضافة الناجمة عن الشركات التي تستخدم

للفقراء، والتي تنتج من أجل الفقراء، وتبيع للفقراء.

اين يكون الائتمان مناسباً ؟

إذا كنا جادين حقاً في القضاء على الجوع وسوء التغذية، علينا أن نفعل الكثير من أجل تقليل الفقر. ولكي يحدث هذا علينا أن نتحدى ونرفض هذه المغالطات. وبالنظر إلى أن لها مثل هذه السيطرة، فإن الإلتزامات العالمية للحكومات القومية والوكالات الدولية نحو نمو الاقتصاد العالمى لم تنجز الكثير في حربها ضد الفقر. ونحن لا نفهم مشكلة الفقر بسبب قلة تمييزنا للحكمة المسلمة لنا عن الفقر، والتي أنكرت تقديم الإمكانيات لتنمية المشروعات وبرامج التخفيف من حدة الفقر التي تعتمد على الائتمان. وما السبب في عدم الاعتراف بهذه البرامج على أنها بديل "لآليات النمو الاقتصادي والتنمية" في العالم الثالث ؟

لقد وضعنا مع هذه الأسئلة التي تدور في خاطرننا، بعض النتائج التي تمخضت عنها دراسة كبرى عن البرامج التي تدر دخلاً والتي تعتمد على الائتمان في العالم كله، والتي نشرت حديثاً تحت عنوان "أين تكون القروض مناسبة"

بذور النجاح :

تُعَرَّف بذور نجاح البرنامج الذي يدر دخلاً، والقائم على الائتمان كالآتى :

ـ اعطاء الأولوية للناس،

ـ العمل مع الفقراء عوض العمل من أجلهم،

ـ نظام مشترك يجمع بين قوى السوق، والمصالح الفردية، ومجموعة للمراقبة، والدعم،

والتنظيم.....

- رفض التحديث كهدف رئيسى للتنمية.

والتحديث هو الذى يجب أن ينفذ إلى أعلى هرم الفقر، إذا كان لنا أن نزيد الدخل الحقيقى، والانتاجية، والقيمة المضافة لأولئك الذين هم فى فقر. معناه أن نختار أولويات التنمية على النحو التالى :

- تخفيض ثمن استخدام السلع.

- تقليل البطالة.

- عدم تشوية الأولويات القومية بطريقة تعجز قدرة الاقتصاد، على أن يوفر أولاً احتياجات الإنسان الأساسية والعائلية.

- تنمية الظروف التى تؤدي إلى ازدهار واسع القاعدة بما فيها "رفاهية للفقراء".

مجموعة الوكلاء :

معظم سكان العالم الثالث من الفقراء، دون أن يكون لهم دور فى ذلك. ويشكل الأطفال والنساء غالبية الذين يعانون من الفقر. والفقراء مجموعة متباينة الخواص يمكن وصفها بأنها تشكل "هرماً من الفقر". واستمرار هذا الهرم يرجع إلى أن الفقر أصبح "عاماً" واعتُبر نظاماً قائماً نتيجة القيود التى تمنع الفقراء من "انتشال أنفسهم من الفقر". والبرامج التى تدر دخلاً، والقائمة على أساس القروض الائتمانية، والخاصة بالفقراء أنفسهم، وإزاله هذه القيود والأعداد التى تضاف إلى فقراء العالم كل سنة تزيد باستمرار عن أعداد الذين يحاولون الهرب من الفقر. ونتيجة لذلك، فإن برامج الاستثمار القائمة على الائتمان، والخاصة بالفقراء يجب أن

تضاعف عدة مرات إذا كان لمعدل زيادة الفقر أن ينعكس. وهناك دور حاسم للمنظمات غير الحكومية فى هذا الشأن ، لأن الكثير من مساعدات التنمية الرسمية، على الرغم من الكلام الطنان الذى يهال بما يفيد العكس، وتعتمد على العملة المفلسة للاقتصاد المتهاوى. وما لم نعمل بصفة مباشرة مع الفقراء فلن ننجح فى قلب هرم الفقر. وهذا أدنى ما يحتاجه الأمر فى هذا الخصوص.

إنتاجية بالغة الأهمية :

ويذكر التقرير أن التخفيف من وطأة الفقر قد فشل، لأنه لم يُبذل إلا القليل فى التنمية من أجل زيادة إنتاجية الفقراء، والقيمة المضافة الناجمة فى "اقتصاد الفقر". والمساعدات الخيرية الاجتماعية، والمعونات حسنة النية، لم تخفف من الفقر على اسس راسخة، لأنها لم تفعل شيئاً لزيادة إنتاجية الفقراء. والمشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على أساس الائتمان، والتى حققت نجاحاً دائماً توصلت إلى ذلك لأنها لم تفشل فى هذه الناحية. فهى تخلق فرص عمل لأن زيادة الانتاجية وتحسن الطلب على انتاج المشروعات الصغيرة جعلتها مربحة لأصحابها بحيث أصبحت تقبل عمالاً اضافيين، ومن بين القيود الشديدة التى تحول دون زيادة الطلب على العمال نقص التمويل المطلوب للاستثمار المتاح للشركات التى تقدم أكبر قدر من الوظائف للفقراء. والاستثمارات القائمة على القروض فى المشروعات الصغيرة الخاصة بالفقراء تعد رداً على هذه القيود الشديدة ويجب تقييمها على أساس تأثيرها على الانتاجية والقيمة المضافة التى تأتى وليدة أنشطة الفقراء.

خذل أسلوب التنمية الذى تنتهجه الاقتصاديات التقليدية الكبيرة الفقراء، لأنها تبنت فكرة أن التنمية تعنى التحديث. ولم يعمل التحديث فى الاقتصاد الرسمى إلا القليل من أجل

تحسين إنتاجية الفقراء "فى الاقتصاد الهزيل". فضلا عن ذلك، فقد قدم التحديث سياسات امتصت امكانات الاقتصاد التقليدى، مما فاقم من الحرمان والتكشف فى أوساط الفقراء. وهذا منع الفقراء من الاستثمار من أجل تحسين أموالهم.

ثم إن الحكمة التقليدية فى التنمية خذلت أيضاً الفقراء لأنها قامت على بعض افتراضات حاسمة ولكنها مضللة.

ولم ينظر إلى الفقراء كآلة محتملة للنمو الاقتصادى لأنهم كانوا يعتبرون مخاطرة رديئة، وغير جديرين بالثقة، وأنهم فى مصيدة الفقر التى تتسم بالافتقار إلى فرص الاستثمار. والمعلومات التى قُدمت فى "أين يكون القرض مناسباً" تناقض كل هذه الافتراضات.

الدليل :

إن التحليل الذى قُدم فى " أين يكون الائتمان مناسباً يقدم دليلاً من البرامج التى تمت زيادتها والتى بلغت مبالغها معاً ١١٨ مليون دولار أمريكى، وكان معدل حجم كل قرض أقل من مائة دولار. والدليل الذى يدعم ذلك قُدم أيضاً من برامج ذكرت فى هذا الكتاب، والتى تشمل قروضاً أخرى بلغت خمسمائة مليون دولار أمريكى لمشروعات صغيرة لأغراض تحقيق دخل. والنتائج المالية للقروض النمطية يمكن ايجازها على النحو التالى :

- الدخل الدائم للمقترضين زاد بما لا يقل عن ٢٥٪.

- خُلقت وظائف بمعدل وظيفة واحدة دائمة مدفوعة الأجر مقابل كل ألف دولار أو أقل تم اقراضها، والتى لا تتعدى سوى عشر التكلفة النمطية لبرامج خلف الوظيفة فى القطاع الحديث لاقتصاديات العالم الثالث.

. معدلات السداد فى الميعاد كانت أفضل بنسبة الضعف عن تلك التى فى الأسواق التجارية المالية فى تلك البلدان.

. معدلات التخلف عن السداد كانت أقل مستوى.

. معدلات العائد بالنسبة للاستثمارات فى القطاع الحديث. أقيمت لتدر دخلاً، وقد قامت على أساس القروض تُعد سبيلاً هاماً. يمكن فى اطاره أن يصبح التخفيف من الفقر استراتيجية فعالة للنمو الاقتصادى. وهذا ما يؤكد أهمية النمو الاقتصادى إذا نجح فى التخفيف من الفقر، ولكنه فى ذات الوقت بلغت أنتباهنا لتوعية النمو الاقتصادى المطلوب.

معانى ختامية وسياسية :

يوجد دليل كافى يشير إلى أن الاستثمار فى مشروعات الفقراء إنما هو أقل بكثير من المستويات الاجتماعية المرغوبة. وقد جاء ذلك لأن التنمية وسياسات الحكومة بصفة عامة، قد تجاهلت اقتصاد الفقراء غير الرسمى لصالح القطاع الحديث الرسمى. وجعلت سياسات التنمية الرسمية تكلفة رأس المال تنحاز إلى القطاع الحديث بأن جعلتها أقل من تكلفتها الاجتماعية الحقيقية. وقد شجع هذا على استبدال رأس المال بجهد العمال، وكان من شأن ذلك أن اضطر الفقراء إلى توجيه مدخراتهم إلى استخدامات القطاع الحديث. وفضلاً عن ذلك، كان هناك اخفاق خطير فى السوق، ظل قائماً طالما قامت قرارات الاستثمار الخاصة بالعالم الثالث معتمداً على أساس المعلومات الخاطئة، والخاصة بفرص الاستثمار ومخاطر اقراض الفقراء. فإن إقراض الفقراء يشكل عملاً طيباً.

ينبغى أن تكون استراتيجيات التنمية الموجهة نحو الفقر أن تستخدم الطبيعة المتنافرة للمنافسة فى اقتصاد البقاء الخاص بالفقراء. وسياسات التخفيف من الفقر يجب أن تعين قدرة

وامكانية أهداف الاقتصاد الموجه للمشروعات الخاصة للآلاف المؤلفة للمشروعات الصغيرة التي توظف وتخدم الاحتياجات الاستهلاكية للفقراء.

تعتبر أهمية الاستثمار العام في ظل بنية تحتية محسنة في خدمة الاقتصاد غير الرسمي، ولاسيما حين يؤثر هذا في صحة الفقراء وتغذيتهم. ومن المهم أيضاً تحرير الأسواق من القيود للسماح بقوى السوق أن تعمل، ولتشجيع على جميع مستويات. ويجب توجيه عناية خاصة لمناطق الاقتصاد حيث تقع فوق الاحتكار في أيدي الأقلية. وحين تكون هذه الأقلية من الموظفين العموميين الذين يديرون برنامجاً حكومياً، أو مشروعات حكومية شبه مستقبل، تكون هناك مسئولية خاصة لمعرفة ما إذا كان الوجود المستمر لهذا الاحتكار يعزز أم يعوق عملية تخفيف وطأة الفقر في الأزمة.

ويعطى المشروع الخاص في الاقتصاد غير الرسمي للفقراء الأهمية البالغة للمنظمات غير الحكومية مكاناً خاصاً، وفرصة خاصة لتأخذ المقدمة في المبادرات غير الحكومية مكاناً خاصاً، وفرص عمل للفقراء. ولقد أوجدت سبيلاً قياسياً مرغوباً فيه، ويقدم مؤشراً واضحاً بالنسبة للمستقبل. ومن المهم أن يوجد المزيد من هذا. ثم إنه أمر حيوي أيضاً أن تستفيد التجارب المكررة وبرامج التوسع من دروس التجارب السابقة.

وهناك ثلاثة مجالات يقودنا إليها هذا التحدي الأخير هي :

أولاً : العلاقات بين اقتصاد الفقراء غير الرسمي وبقية الاقتصاد (أي روابط أكثر فعالية بين المجموعات التي يعين نفسها والبنوك) يجب أن تتحسن، ولاسيما أن هذا يسهل الحصول على القروض. وقد يتطلب هذا مؤسسات قائمة أو يتوجب إقامتها لتوجد الجسور التي تسمح لمؤسسات القطاع الحديث الرسمية أن تخدم احتياجات الفقراء بفاعلية وكفاءة.

ثانياً : إذا كان للمؤسسات المسيحية ان تصبح جسوراً هامة بين الفقراء، والاقتصاد الرسمي، وهذا أمر بمقدورها أن تعمله، عليها أن تقدم على المجازفة، وأن تصبح مؤسسات مبتكرة وذلك بدخول مجال التجربة عن طريق خلق خطوط جديدة لتقديم القروض للفقراء، حيث تقترض نيابة عن العملاء الذين تخدمهم، وذلك من البنوك التي لا يستطيع الفقراء الاقتراض منها. ومع ذلك، وقبل أن يصبح بمقدور الكثير من هذه الوكالات أن تفعل ذلك بنجاح، عليها أولاً أن تصبح أكثر معرفة بأساليب المحترفين.

ثالثاً : يجب أن يولى اهتمام كبير لتأثير سياسات الحكومة على أداء المشروعات الصغيرة فى اقتصاد الفقراء. ولقد اهتم فى الماضى وإن كان قليلا بعض الملتزمين بالمشروعات الصغيرة والمقاولون الخصوصيون يعملون فى بيئة الاقتصاديات الكبيرة سواء كانت غنية أم فقيرة، ومع ذلك، فمقاولى المشروعات الصغيرة فى الماضى أولوا اعتباراً قليلاً، بل لم يولوا أى اعتبار فى تشكيل الاقتصاديات الكبيرة أو السياسات الصناعية وأولوياتها. وعلى سبيل المثال، يُعد التضخم حتى الآن أسوأ عدو بالنسبة للفقراء. فإذا كان لديك القليل جداً من المال، فإن قدرأ قليلاً من التضخم بوسعة أن يأخذ على وجه السرعة القليل الذى لديك. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من البلدان النامية تنظر إلى أولويات اقتصادياتها الكبيرة فى ضوء هذه الاعتبارات. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على سياسة الصناعة. وعلى الرغم من معرفتنا أن الشركة فى القطاع الحيوى من الاقتصاد تعمل بشكل أفضل من تلك التى فى قطاع راكد، ومتناقص، إلا أن القليل من حكومات العالم الثالث تختار أولويات اقتصادية لكى لكى تضمن أنه تم الرهان بأوراقها الاقتصادية لصالح تلك الصناعات التى تقدم الحجم الأكبر من فرص العمل غير الزراعية للفقراء.

سقط جدول تنمية الفقراء فى عهد قريب جداً فى معظم الدول النامية. وبناء على ذلك،

فقد تم تجاهل اقتصاد الفقراء غير الرسمي كمصدر لامكانية التنمية وفرص الاستثمار. ومع ذلك فالفقراء أكثر من مجرد مصدر للعمالة الرخيصة ومدخرات معزولة، ثم انهم من المطالبين بثمار التنمية، كما أنهم مستهلكون لا يشبعون من ناتج الشركات سواء في الصناعات الحديثة، أو التقليدية. ولصالح كل هؤلاء الذين يسعون وراء النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر يجب أن نعيد وضع "التنمية من أجل الفقراء" على جدول أعمالى السياسية وبشكل كبير. وبرامج الاستثمار القائمة على القروض والمواجهة للفقراء تُعد سبيلا فعالاً يمكن لجدول الأعمال هذا أن يصبح معها أكثر من مجرد كلام منمق لا طائل من ورائه.

ولقد كانت المنظمات المسيحية في المقدمة، كرواد في مجال المشروعات التي تدر دخلاً والقائمة على القروض. ولذلك فهي في موضع فريد تضمن منه زيادة مستوى الامكانيات المكرسة لها بشكل جوهري. مفضلاً عن ذلك، فإنه من المهم لها ألا تنتظر أن تأخذ أية مجموعة أخرى مكان الصدارة في هذا المجال. وهذه فرصتنا لكي نؤكد أن "التنمية من خلال محاربة الفقر" قد أخذت الأولوية المطلوبة، ولهذا كان لمعدل نمو الفقراء أن يُعكس في أيامنا.

الفصل الثالث

العدالة والفقروجهتا نظرمتباينتان

بقلم : أ. كالفن بيزنر

يخبرنا إعلان اكسفورد الخاص بالإيمان المسيحي، والاقتصاد أن معنى العدل الكتابي هو إعطاء كل شخص حقة دون تحيز بما يتمشى مع معايير ناموس الله الأخلاقي. وأنا نجد معنى يكون فيه "العدل" متحيزاً، لأنه طلب عناية خاصة بأعضاء المجتمع الضعفاء لأنهم أكثر عرضة للشقاء، إلا أننا نجد الإعلان يضيف قوله : ومع ذلك ألا يجب على الترتيبات المدنية لإقامة العدل أن تتخطى ما هو مستحق للفقراء أو الغنى (تث ١: ١٧، لا ١٩: ١٥). والعدل بهذا المعنى غير متحيز على الإطلاق.

ما ذكر سابقاً، فالإعلان يقدم بصورة مباشرة وجهة نظر أخرى خاصة بالعدل هذا القول : يستخدم بولس العدل (أو البر) بمعناه الأشمل كتشبيه مجازي لوصف محبة الله الخلاقة القوية المخلصة. فالمسيح وحده أحضرنا بالنعمة إلى رعية الله نحن الذين كنا غرباء عنها، وبسبب الخطية قُطعنا منها (روا: ١٧-١٨، ٢٦-٢١: ٣، أف ٢: ٤-٢٢). وبعد ذلك يقول الإعلان :

يتطلب العدل ظروفاً من بينها مثلاً أن يكون كل شخص قادراً على المساهمة في المجتمع، وبطريقة تتناغم مع كرامة الإنسان. فالفقر المدقع - حيث يفتقر الناس حتى إلى أدنى احتياجاتهم من الطعام، والسكن، والتعليم الأساسي، والعناية الصحية، والعمل، ينكر على الناس الموارد الاقتصادية الأساسية اللازمة للمساهمة العادلة في المجتمع. والعمل التصحيحي مع الفقراء ومن أجلهم يُعد عملاً ضرورياً من أعمال العدالة.

وبقدم هذا الفصل رؤيتين متباينتين "للإعلان عن العدالة والرأي الأول كتابي، الثاني غير كتابي.

الرأيان يعارض كل منهما الآخر:

الرأى الأول عن العدل يركز على عدم التحيز، فهو يركز على ما هو مستحق، ويتناسب مع معايير ثابتة، ومحددة.

الرأى الثانى فيركز على المحبة، والقبول فى المجتمع، وإيفاء احتياجات الناس. وإذا نظرنا إليهما كقيم متكاملة يجب أن يتم التعبير عنها بالأعمال سواء داخل الكنيسة أم خارجها ، يكون الرأيان متناغمان. ومقارنة المعايير التى ركز عليها هذان الرأيان تجعلهما واضحا.

فالرأى الأول يدعوا إلى عدم التحيز فى الترتيبات المدنية، وذلك من خلال التطبيق غير المنحاز للقواعد بالنسبة للأغنياء والفقراء على حد سواء، أما الرأى الثانى فيطالب بظروف تتيح لكل شخص القدرة على الاشتراك فى المجتمع بطريقة تتناغم مع كرامة الإنسان، وهى تنكر على ما تسميه "الفقر المدقع" القدرة على استيفاء هذه الظروف، ولكن إذا كانت الحقيقة التاريخية هى أن بعض الناس يعيشون فى فقر مدقع، ليس لأن الآخرين يظلمونهم بل لأنهم يفكرون ويتصرفون بطرق غير منتجة اقتصادياً، فمن ثم تدبير "الحد الأدنى من الطعام، والسكن، والتعليم الأساسى، والرعاية الصحية، والعمل، والمشاركة العائلية فى المجتمع، سوف تتطلب التحيز لصالحهم.

يطالب الرأى الأول بأن يُعطى كل واحد ما يستحقه، معتزماً لمبدأ ما يستحق، أما الرأى الثانى فهو إلى جانب تقديم المساعدات المادية، والاجتماعية دون النظر الى استحقاق. الرأى الأول يتمشى صراحة مع وصية بولس الرسول بأن الذى "لا يريد أن يشتغل فلا يأكل أيضاً" (٢تس ٣: ١٠)، فيتعثر.

أما الرأي الثانى إزاء كلمات كهذه. إنه لأمر مغرٍ أن نخمن أن الرأي الثانى يفترض أن أخذ ما هو مستحق فى الاعتبار يجب أن يخفف من مطالبه المنتشرة. ولكن استدلالنا هذا يتجاهل الدليل الذى يحمله نص الإعلان وتاريخه. فهذه الفقرة الصريحة ليست وحدها التى لم تذكر أى شروط بالنسبة لتقديم هذه المساعدات الاقتصادية والتى تكلف شخصاً ما بعض التكاليف حتى وإن كانت لا تكلف من يتلقونها شيئاً، بل إن فقرات أخرى تفعل نفس الشئ أيضاً. وهكذا نقرأ: "قصد الله بالنسبة للشعب - ولم يعط أية منفعة للشعب هنا، هو أن يعيش، ليس فى عزلة، بل فى مجتمع. وزيادة على ذلك نقرأ :

وتأكيداً لكرامة مخلوقات الله، فإن عدل الله بالنسبة لهم يتطلب الحياة والحرية والعون. والمتطلبات الإلهية للعدل تقيم حقوقاً مقابلة بالنسبة للناس الذين يستحقون العدل ... فمن متطلبات العدل أن يكون الناس قادرين على الحياة فى مجتمع وكرامة. ولذلك للناس الحق قبل أناس آخرين بأن يعملوا لهم ترتيبات اجتماعية تؤكد حصولهم على العون الذى يجعل الحياة فى المجتمع ممكنة.

وهنا أيضاً نجد أن الإشارة إلى الناس أو "أناس"، وحقهم قبل الآخرين جاءت غير مشروطة. وما يجدر ذكره أن الفقرة ٣٧ من الإعلان، والتى تقول فى النسخة الأخيرة: "نحن نعتقد أنه من مسئولية كل مجتمع أن يوفر للشعب وسائل العيش بمستوى يتناغم مع وضعهم كأشخاص مخلوقين على صورة الله، وقد حذفت شرطاً هاماً كان مذكوراً فى مسودة سابقة جاء بها : نحن نعتقد بأنه من مسئولية كل مجتمع أن يوفر للناس "من لا يستطيعون العمل دون خطأ من جانبهم الوسائل التى...". إما وأن هذه الحقوق غير ثابتة، أى أنه لم تُوقع أية شروط لها، فهذا ما يشير إلى أن فكرة العدل التى وجدت فى العبارة التالية من الفقرة ٣٨ من الإعلان، والتى وضعتها الفقرة ٧٠ من المسودة الأولى من "وثيقة المناقشة المركبة"، والمقالة التى قامت

على أساسها النسخة الأخيرة، تسيطر على هذه الاعتبارات.

وهكذا فإن الرأي الأول يستند إلى معايير محددة لا تغير، ناموس الله الأخلاقي، لكي يحكم طريقة تحديدنا لما يستحق كل واحد. أما الثاني فيضع مقاييس غامضة، وعامة وتتصل بالناحية الثقافية للمعونات المادية والاجتماعية المستحقة لكل واحد دوناً شروط. وعلى سبيل المثال فإن تحديدها للفقر المطلق (أو المدقع) امر غير دقيق ويشكل صعوبة ثم إنه يدل على قلق التبصر من الناحية التاريخية. وعلى سبيل المثال، ما هو التعليم الأساسي، وما هي نسبة الناس الذين تمتعوا به في أي مجتمع إنساني عبر الألف سنة ؟ وصل لنا أن نفهم عبارة "العناية الصحية" على أنها "الحد الأدنى" أو "الأساسي" أو دون شروط، وعلى أي حال، ما الذي تضمنه وتستبعده ؟ وهل "الحد الأدنى" أو "الأساسي" يجب تحديدهما على أساس نسبي لما كان شائعاً في الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين، أم على أساس ما كان قائماً في الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر، أو ما كان سائداً في أوروبا، أو في إسرائيل على عهد سليمان (على سبيل المثال امل ١٠: ٢١ و ٢٧)، أو في السامرة بعد ذلك بقرن (٢مل ٦: ٢٤-٢٩)، أو في أي من ألف مجتمع آخر، معنى ظروف اقتصادية بمقدورنا ذكرها سواء في العصر القديم، أو الحديث ؟ وإذا ما حددت المعايير على أساس نسبي للظروف العامة السائدة في كيانات جغرافية سياسية معينة، وما يؤكد الكتاب على أن العدل ليس له حدود ولا يميز بين الوطنيين والغرباء أما التبادلية التي يتميز بها العدل والكامنة في الرأي الأول فتقضي على فعالية مشكلة النسبية الثقافية، لكن الرأي الثاني فلا يمكنه التملص من هذه النسبية.

مفردات اللغة الكتابية عن العدل :

ثمة كلمات عبرية ويونانية تحتل مكانة بارزة فى المادة الكتابية التى تتحدث عن العدل. وبالنظر الى إن ضرورة الایجاز تعوق تقديم دراسة دقيقة لهذه الكلمات، فعلىنا هنا كبديل مؤقت أن نكتفى برد الكلمات الأساسية ومعانيها.

فالكلمة العبرية "Yāsār" والتى تستخدم اسماً وصفة تعنى "الحق"، الصالح، الحسن، المستقيم، الصادق (وكلمة "Yāsār" وردت فى (خـر ١٥: ٦، ٢، تث ١٨: ١، امم ١٢: ٢٣، ٢٩: ٢٦، امل ١٥: ٢، أخ ٢٩: ٣٤، عز ٨: ٢١، نح ٩: ١٣، أى ١: ١، مز ٧: ١٠، ١٩: ٨، ٢٥: ٨، ٣٣: ٤، ١١٩: ١٣٧، ١٢٥: ٤، أم ١١: ٣، ١٤: ١٢، إر ٣١: ٩، مى ٣: ٩ (وهذا على سبيل المثال لا الحصر هنا، وفى القوائم التالية).

- وكلمة "Mispāt" تعنى حكماً بمعنى، نفس الحكم، ومكانه، وحالته وسببه (الحكم، القرار، التنفيذ، أو وقت الحكم، كما تعنى الدعوى والبر والعدل، والاستقامة، والفرائض، قرار القاض فى قضية ما، ميزة الحق القانونى، أو استحقاقه. (أنظر تك ١٨: ١٩ و ٢٥، خر ٢١: ١، ٢٣: ٦، لا ١٨: ٤، الخ، ١٩: ١٥ و ٣٥، عد ٢٧: ٥، تث ١٧: ١، ٤: ١٥ و ٨، ١٦: ١٨، الخ، ١٧: ١١، ٢٤: ١٧، امل ٨: ٣، ٢ مل ٨: ١٥، ٢ و ٤: ٦، امل ٨: ٤ و ٩، ١٠: ٩، مز ٩: ٤ و ٧ و ١٦، ١: ٧٢، الخ، ٩٩: ٤، ١٠: ٦، أم ٢١: ٣، جا ٥: ٨، إش ١: ٢١، ٢٨: ١٧ و ٢٦، ٥٦: ١، ٥٩: ٨-١٥، حز ٥٥: ٩، عا ٥: ٧ و ١٥ و ٢٤، ميخا ٦: ٨، ٧: ٩).

وهذه الكلمات تتشابه إلى حد كبير مع الكلمة اليونانية "Kyima" وتعنى نزاع، قضية، دينونة، حكم، قضاء حق عدل، بر (انظر مت ٧: ٢، ٢٣: ١٤، مر ١٢: ٤٠، لو ٢٠: ٤٧، ٢٣: ٤٠، ٢٤: ٢٠، يو ٩: ٣٩، أع ٢٤: ٢٥، رو ٢: السخ، ٣: ٨، ٥: ١٦، ١١: ٣٣، ١٣: ٢،

اكـو ٦:٧، ١١:٢٩ و ٣٤، غل ٥:١٠، اتى ٣:٦، ٥:١٢، عب ٦:٢، يع ٣:١، ابط ٤:١٧،
٢بط ٣:٢، يه ١:٤، رؤ ١٧:١، ١٨:٢٠، ٢٠:٤).

وكلمة "Krisis" الحكم، القضاء، الدينونة (أو العقوبة التى تلى ذلك)، الحق، العدل، البر
(ورد فى مت ٥:٢١ الخ، ١٠:١٥، ١١:٢٢ و ٢٤، ١١:٣١ و ٤٢، يو ٣:١٩،
٥:٢٢ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ الخ، ٧:٢٤، ٨:١٦، ١٢:٣١، ١٦:٨، ١٦:١٢، ١٦:٨ و ١١، أع ٨:٣٣، ٢ تس ١:٥،
اتى ٥:٢٤، عب ٩:٢٧، ١٠:٢٧، يع ٢:١٣، ٢بط ٤:٢ و ٩ و ١١، ٣:٧، ايو ٤:١٧،
يه ١:٦ و ٩ و ١٥، رؤ ١٤:٧، ١٦:٧، ١٨:١٠، ١٩:٢).

والفعل العبرى "Yasar" يعنى يستقيم - يمهّد، يحسن، البر، يقدر الحق. (انظر
عد ٢٣:٢٧، امل ٦:١٢، أخ ١٣:٤، مز ٥:٨، ١١٩:١٢٨، أم ٤:٢٥، ١١:٥، إش ٢٥:٢).

أما الفعل "Sapat" يعنى يقضى، يحكم، قاض، حاكم، ينفذ الحكم بالتمييز بين الحق
والباطل، الخير والشر، الصدق والكذب، البرئ والمذنب (أنظر تك ١٩:٩، خر ١٨:١٦،
تث ١:١٦، ١٦:١٨ و ٢٥، ١:٢٥، قض ٣:١٠، راعـوـث ١:١، امم ٨:٢٠، ٢٤:١٥،
٢ صم ١٨:١٩ و ٣١، امل ٣:٩، أخ ١٦:٣٣، مز ٧:٨، ١٠:١٨، ٢٦:١، حز ٢٠:٢٤،
١٩:٣٦).

وهذه الكلمات تتماثل تقريباً مع الكلمة اليونانية "Krino" وتعنى يميز، يفضل، يختار،
يحكم، يظن، يتأمل، ينظر إلى شئ لتقييمه، يقرر، يعتزم، (فى القانون) يحكم، يقرر، يدين،
يسلم للعقوبة، يقيم العدل، يحكم بالحق، يعاقب، يتأكد من تنفيذ العدالة، يبدى حكماً
شخصياً (وليس قانونياً)، يعبر عن رأى (عادة رأياً غير موات، عن شئ) (أنظر مت ٥:٤٠،
٧:١١ الخ، ١٩:٢٨، لو ٦:٣٧، ١٢:٥٧، ١٩:٢٢، ٢٢:٣٠، يو ٣:١٧ الخ، ٥:٢٢ و ٣٠،

٧:٢٤ و٥١، ٨:١٥ الخ ٢٦ و٥٠، ١٢:٤٧ الخ، ١٦:١١، ١٨:٣١، أع ٣:١٣، ٤:١٩، ٧:٧،
 ١٣:٢٧ و٤٦، ١٥:١٩، ١٦:٤ و١٥، ١٧:٣١، ٢٠:١٦، ٢١:٢٥، ٢٣:٣ و٦، ٢٤:٦ و٢١،
 ٢٥:٩ و١٠ و٢٥، ٢٦:٨ و٢٧، ٢٧:١، ٢:١ و٣ و١٢ و١٦ و٢٧، ٣:٤ و٦ و٧،
 ١٤:٣ و٥ و١٠ و١٣ و٢٢، اك ٢:٢، ٤:٥، ٥:٥، ٥:٣ و١٢ و١٣، ٦:٢ الخ، ٧:٣٧، ١٠:١٥ و٢٩،
 ١١:١٣ و٣١ و٣٢، ٢:٢ كو، ٥:١٤، ٢:١ كو، ١:١٦، ٢:٢ تس، ٢:١٢، ٤:١ تي، ٣:١٢،
 عب ١:٣٠، ١٣:٤، يع ٢:١٢، ٤:١١ الخ، ابط ١:١٧، ٢:٢٣، ٤:٥ الخ، رؤ ٦:١٠،
 ١١:١٨، ١٦:٥، ١٨:٨ و٢٠، ١٩:٢ و١١، ٢٠:١١٢ الخ.

والكلمة العبرية "Saddiq" وتعنى : عادل، حق (عن الحكومات، الله، القضاة،
 القوانين)، سليم (بالنسبة لسلوك الشخص وسماته أخلاقياً)، مبرر من قبل الله، سليم،
 صحيح، مشروع (أنظر تك ٦:٩، ١٨:٢٣-٢٦، تث ٤:٨، ١٦:١٩، ٢٥:١، مز ١:٥، ٧:٩،
 ٣٤:١٥ و١٩ و٢١، ٣٧:١٢، ١٦:٢٩، ٥٨:١٠ الخ، ٢٧:٧، ١١:٤، ١١٦:٥، أمم ١١:٨،
 إش ٢:٢٦، ٤٥:٢١، ٥٣:١١، حز ١٨:٥، ٣٣:١٢.

والاسم "Sedeq" ويشير إلى البر، وما هو حق، عادل، أو عادى (أى يتفق مع معيار أو
 قاعدة)، الحق (فى الحكومة، وعن الله)، عادلة (بالنسبة لقضية أو سبب) استقامة (فى
 الكلام)، والإستقامة الأخلاقية، البر، التبرير، فى مجادلة، خلاص، نصر، أزدهار (أنظر لا
 ١٩:١٥ و٣٦، تث ١:١٦، ١٨:٢٠، ٢٥:١٥، أى ٨:٣، ٣١:٦، مز ٧:٨ و١٧، ٩:٨،
 ١٨:٢٠، ٢٣:٣، ٦٥:٥، ٧٢:٢، ٨٥:١٠ الخ، ٨٩:١٤، ١١٩:٧٥، أم ١:٣، إش ٤٢:٦،
 إر ٣١:٢٣، حز ٤٥:١٠، هو ٢:١٩، صف ٢:٣.

وكلمة "Sedâqa" هى العدل (فى الحكومة، القاضى، الحاكم أو الملك، وعن القانون،
 وعن المسيح لصفة الله، فى قضية أو سبب) الصدق، الأمانة الأخلاقية، الحق كتبرير، تبرير،

خلاص، أعمال بر" (أنظر تك ١٥: ٦، ١٨: ١٩، تث ٩: ٥، ٢٤: ١٣، ٣٣: ٢١، ٢ ص ٨: ١٥، ١٩: ٢٨، نح ٢: ٢٠، مز ٣١: ١، ٩٩: ٤، ١٠٦: ٣١، ١٤٣: ١١، إش ٩: ٧، ٢٨: ١٧، ٣٢: ١٧، إر ٤: ٢، ٩: ٢٤، ٢٢: ٣ و ١٥، حز ١٤: ١٤ و ٢٠، ١٨: ٥ و ٢١).

والكلمات العبرية تناظر بشكل وثيق الكلمة اليونانية "dikaiosyne" وتعني الاستقامة، العدل (من قاضى) الاستقامة الأخلاقية والدينية، الاستقامة (سواء بالنسبة للأشخاص أو الأهداف أو الأعمال) كمال الفرائض الإلهية، البر الذي يضيفه الله (أنظر مت ٣: ١٥، ٥: ٦ و ١٠ و ٢٠، ٦: ٣٣، ٢١: ٣٢، لو ١٥: ٧، يو ١٦: ٨ و ١٠، أع ١٠: ٣٥، ١٣: ١٠، ١٧: ٣١، ٢٤: ٢٥، رو ١٧: ١، ٣: ٥ و ٢١ الخ، ٤: ٣ و ٥ الخ، ١١: ١٥، غل ٢: ٢١، ٣: ٦ و ٢١، ٥: ٥، أف ٤: ٢٤، ٥: ٩، ٦: ١٤، في ١: ١١، ٣: ٩ و ١٠، ١١: ٦، ٢: ٢٢، ٣: ١٦، ٤: ٨، تي ٣: ٥، عب ١: ٩، ٥: ١٣، ٧: ٢، ١١: ٣٣، ١٢: ١١، يع ١: ٢٠، ٢: ٢٣، ٣٢: ١٨، ١ بط ٢: ٢٤، ٣: ١٤، ٢ بط ١: ١، ٢: ٥ و ٢١، ٣: ١٣، ١ يو ٢: ٢٩، ٣: ٧ و ١٠، رؤ ١٩: ١١).

وكلمة "dikaiòsis" تبرير، براءة (تري في رو ٤: ٢٥، ٥: ١٨).

و "dikaiòma" تنظيم، ترتيب، متطلبات، وصيه، عمل بر، بتبرير (والأخير ورت فقط في روه ١٦)، أنظر لو ١: ٦، رو ١: ٣٢، ٢: ٢٦، ٥: ١٦ و ١٨، ٨: ٤، عب ٩: ١ و ١٠، رؤ ١٥: ٤، ١٩: ٨.

و "dike" عادل بالنسبة للجزاء أو العقوبة (أنظر أع ٢٥: ١٥)، ٢٨: ٤، ٢ تس ١: ٩، يه ١: ٧).

ثم كلمة "dikaioi" وتعنى بعدل، بطريقة عادلة، بطريقة مستقيمة (انظر لوقا ٢٣: ٤١،
١٥: ٣٤، اتس ٢: ١٠، تي ٢: ١٢، ابط ٢: ٢٣)

من المهم أن نلاحظ في هذه المناقشة أنه لا يوجد بين هذه الكلمات ما يتضمن معنى له صلة
بإعطاء ما هو غير مستحق. وهذه الكلمات لا تركز على المحبة (النعمة) بل على الحق
والصدق.

الرأى الأول كتابى :

وثمة دراسة شاملة لهذه الكلمات فى لغاتها الاصلية وفى سياقها دعمت وجهة النظر
الخاصة بالعدل والواردة فى أول عبارة فى الفقرة رقم ٣٨ من الإعلان وعند وضع المسودة، كنت
أول من كتب مسودة هذه العبارة. ولكى نجعل مضامنها واضحة، دعنى أنقحها بشكل طفيف،
غير متحيز، حقه أو حقها بنسبه الصحيحة، وطبقاً لمعايير شريعة الله الاخلاقية. وهذا
التعريف يكشف لنا عن أربعة معايير تقوم عليها العدالة وهى : عدم التحيز، إعطاء ما هو
حق بنسبته الصحيحة وبشكل معيارى أى طبقاً للمعايير.

المعيار الأول للعدالة هو عدم التحيز، أى العدل، عدم المحاباة، والتطبيق بشكل متساو
لكل القواعد بالنسبة لكافة الناس فى المواقف المتعلقة بهذا الأمر. وحين كلف موسى قضاة
إسرائيل أوصاهم قائلاً :

"اسمعوا بين إخوتكم وأقضوا بالحق بين الإنسان وأخيه ونزله. لا تنظروا إلى الوجوه فى
القضاء. للصغير كالكبير تسمعون لا تهابوا وجه إنسان لأن القضاء لله" (تث ١: ١٦-١٧).

نجد هنا الكلمات الرئيسة "sâpat" (اسمعوا، اقضوا، sedeq (بالحق)، "mispat"

(قضاء). وعلى هذا فالقضاء العادل دائماً يكون غير متحيز (أنظر خر ٢٣: ٦و، لا ١٩٧: ١٥، تث ١٦: ١٩، أى ١٣: ١٠، أم ١٨: ٥، ٢٣: ٢٤، ٢١: ٢٨، اتى ٢١: ٥، يع ١: ٩، ١٧: ٣). والله هو مثلنا الأعلى فى عدم المحاباة فى القضاء (تث ١٠: ١٧، ٢ أخ ١٩: ٧، أى ١٣: ٨، أع ١٠: ٣٤، رو ١١: ٢، أف ٦: ٩، ٢٥: ٣، ابط ١٧: ١). يدين الله كل محاباة فى القضاء أو الحكومة (مز ٨٢: ٢، ملا ٢: ٩).

والمعيار الثانى للعدالة هو "إعطاء كل ذى حق حقه". ويعلم بولس المؤمنين قائلاً : "فأعطوا الجميع حقوقهم" (رو ١٣: ٧)، وهوضع هذا التعليم فى مناقشة حول العدل أو الحكم (فى الآية، كلمة "حكم" هى krima . هنا ايضاً نرى الله هو مثلنا الأعلى لأنه "يرد على الإنسان مثل عمله" (أم ٢٤: ١٢، انظر مت ١٦: ٢٧، رو ٦: ٢، كو ٣: ٨، غل ٦: ٧ الخ)، وكلمة "يرد" هنا جاءت ترجمة لفعل عبرى معناه "يرجع" أو "يعود" سواء كان ذلك من الناحية المادية، أى من مكان إلى مكان، أو من الناحية المجازية مثل العودة إلى الله، أو من ناحية القصاص مثل المجازاة، سواء كانت بعدل (المكافأة لأمر حسن، والعقاب عن الخطأ، أو يظلم مقابله الشر بالخير، أو الخير بالشر. وعلى غرار تلك الكلمة اليونانية المترجمة "أعطوا" فى (رو ١٣: ٧) تعنى "المكافأة" أو "المجازاة". ولذلك فمن مفاهيم العدالة الرئيسية، أن شيئاً فى متلقى عمل ما (وخاصة الحكم) يجب أن يستحق أو يكون مبرراً للعمل (أو الحكم) وهذا ما تدعم فى (رو ١٣: ٧) فى عبارة "حقوقهم". والحق يتحدد أحياناً بمن هو الشخص، مثل: السلطات الحاكمة (رو ١٣: ١-٧، ابط ٢: ١٣ الخ)، أو الوالدين (أف ٦: ١-٣، كو ٣: ٢٠، تث ٥: ١٦)، أو القادة الدينين (عب ١٣: ١٧، أع ٢٣: ٥-٥). ومع ذلك، فأحياناً أخرى يُحدد "الحق" بما يفعله الإنسان. فمثلاً يستحق الشيوخ كرامة "مضاعفة" إذا ما حكموا حسناً (اتى ٥: ١٧)، أما المتكبرون فيستحقون العقاب (مز ٩٤: ٢) والقتلة يستحقون الموت (تك ٩: ٦) وهلم جرا. ونظم السوابق المذكورة فى خروج ٢٢، ٢١ تسرد ما هو مستحق بالنسبة لجرائم مختلفة، والضرر الذى

يلحق بالاشخاص والممتلكات، وكلها كموضوعات عدل أو مجازاة "وهذه هي الاحكام (القواعد بحسب ترجمة أخرى) التى تضع أمامهم" (خر ٢١: ١).

والمعيار الثالث للعدالة يتمثل فى كلمة "بشكل متناسب" وهى تعنى التماثل بين المكافأة، أو العقاب من ناحية، والأعمال التى ستتم المكافأة أو العقاب نتيجة لها من ناحية أخرى. يتضح هذا المبدأ بتوضيح فى الكتاب المقدس بطريقتين :

أولاً : التمييز بصفة عامة بين الاهتمامات التى تقع بالنسبة للممتلكات، وتلك التى تحدث بالنسبة للأشخاص، حيث تصف نوعيات ودرجات من العقوبة بالنسبة للحالتين (لا ٢٤: ١٧-٢١).

ثانياً : التمييز بين الضرر الذى يأتى عرضاً، وذاك الذى يأتى نتيجة الإهمال، أو يتم عمداً وعن قصد. على سبيل المثال، إذا ما أتلف شخص ما أو خرب ممتلكات جارة "عرضاً" فيقام العدل بأن يتحمل الإثنان الخسارة (خر ٢١: ٣٥). بيد إنه إذا ما كانت هناك أسباب معقولة تبين أنه كان بوسع هذا الشخص أن يتوقع الحادث ويمنع، ولكن لم يفعل ذلك، وهو أضر بصاحبة عن طريق إهماله، فعلى ذلك الشخص أن يتحمل وحده الخسارة بالكامل، ويعيد لجاره القيمة الكاملة لما لحقه الضرر، أو أتلف ما لديه (خر ٢١: ٣٦ انظر ٢٢: ٦). وإذا قام شخص، عن عمد وسرق أو أتلف ممتلكات جارة، عليه أن يعيد ما أخذه مضاعفاً بعدد من المرات كعقوبة على مقصدة الشرير (خر ٢٢: ١). وعلى نفس النهج، فالقتل العارض (دون عمد أو علم) لا يستحق أية عقوبة، والشخص الذى ارتكب جريمة القتل يجب حمايته من أى شخص يحاول الانتقام منه (ث ١٩: ٦-٤، خر ٢١: ١٣). ولكن القتل الذى يأتى نتيجة الإهمال يستحق الموت على الرغم من أنه قد يقبل ورثه الميت (أو ربما القضاة) فدية (خر ٢١: ٢٩ الخ).

والقاتل المتعمد يجب أن ينفذ فيه حكم الموت دونما شفقه (تث ١٩: ١١-١٣، خر ٢١: ١٤)، وفي هذه الحالة لا يسمح بقبول فدية (عد ٣٥: ٣١). والعقوبة البدنية يجب أن تتناسب أيضاً مع حجم الذنب (تث ٢٥: ١-٣) كما هو الحال بالنسبة لكل العقوبات أو التعويضات (خر ٢١: ٢٤-٢٧، لا ١٩: ٢٤ الخ). وحتى جهنم لها درجات من التعذيب تتناسب مع درجة الشر الذي أرتكب في هذه الحياة (لو ١٢: ٤٢-٤٨).

أما المعيار الرابع للعدالة : تعنى المعيارية، أن ما يُعمل يجب أن يكون طبقاً لمعيار أو قاعدة، أى يتطابق مع قانون أو حكم. ومن هذه الناحية فإن العدل أو البر يشابه إلى حد وثيق الصدق، والأمانة وهكذا، وعلى سبيل المثال امر الله اسرائيل قائلاً : "لا تتركبوا جوراً فى القضاء (لا تغشوا بحسب ترجمة أخرى) لا فى القياس ولا فى الوزن ولا فى الكيل. ميزان الحق ووزنات حق وإيفة حق وهين حق تكون لكم" (لا ١٩: ٣٥-٣٦)، يجب أن يكون القياس، والوزن والكيل عادلاً، أى طبقاً لمعايير ثابتة. وهذا له تطبيق مباشر فى العلاقات الإقتصادية، لأن هذا معناه أن العدل يتطلب أمانة مطلقة فى جميع المعاملات.

يظهر هذا التطبيق بوضوح أكثر فى (تث ٢٥: ١٣-١٦، انظر أى ٣١: ٦، حز ٤٥: ١٠) : "لا يكن لك فى كيسك أوزان مختلفة كبيرة وصغيرة. لا يكن لك فى بيتك مكييل مختلفة كبيرة أو صغيرة. وزن صحيح وحق يكون لك ومكيال صحيح وحق يكون لك لكى تطول أيامك على الارض التى يعطيك الرب الهك. لأن كل من عمل ذلك كل من عمل غشاً مكروه لدى الرب الهك".

وباستخدام أوزان مختلفة (باستخدام أوزان بديله مماثلة فى كفة الميزان) ومقاييس تمكن المشترين، والبائعين أن يغشوا بعضهم بعضاً، وذلك بوزن الشئ اكبر أو اقل من حقيقة طبقاً لما يحقق ربحاً لهم فيبدو أنهم يزنون نفس الكمية طوال الوقت. ويبدو أن مثل هذه الممارسات التجارية الجائزة كانت فى ذهن الله، ولذلك قال على لسان ميخا أن شعب الله يجب أن يصنع

"الحق" (ميخا ٦: ٨) لأن الله أردف يقول "للمدينة" أفى بيت الشرير بعد كنوز شر وإيفة ناقصة ملعونة؟. هل أتزكى مع موازين الشر ومع كيس معايير الغش. فإن اغنياءها ملامون ظلماً وسكانها بالكذب ولسانهم فى فهم غش (ميخا ٦: ١٠-١٢).

وثمة وسيلة أخرى للظلم عن طريق الغش فى التجارة، وهى السبائك التى تُستخدم كنفود) والتى تُستعمل فى التجارة، وهى ممارسة يدينها الله، ويستخدمها لعقاب ضد الشر لأصحاب القلوب المتمردة (إش ١: ٢٦-٢١، حز ٢٢: ١٧-٢٢).

ثلاثة نماذج من العلاقات، وخمسة نماذج من العدالة :

يحكم العدل كل علاقات البشر، ولكن ما يتطلبه، ويسمح به يختلف طبقاً لماهية العلاقات. والجدول الموضح فيما يلى يبين نوعيات العلاقات الأساسية الثلاث، والنوعيات الخمس للعدالة، وما تتطلبه كل نوعية فى العلاقات التى تطبق عليها :

علاقات عارضة	علاقات غير اختيارية	علاقات اختيارية
عدالة علاجية : تعويض الاشخاص وإعادتهم نسبياً إلى العلاقة التي كانوا عليها قبل أن يلحق بهم ضرر عارض من قبل شخص آخر	عدالة عقابية : تنفيذ العقوبة فى شخص ينتهك حقوق غيره	عدالة تبادلية : التبادل الحر لقيمة مقابل أخرى فى التجارة بين الأفراد
	عدالة للتبرير : تبرئة البرئ الذى اتهم بجريمة، وتعويض الضحايا بمطالبة الذين ألحقوا الضرر بهم أن يدفعوا لهم تعويضاً	عدالة توزيعية : تعميم (أو توزيع) العدالة التبادلية بصفة نظامية بين السكان بمنع وخطر ومحاكمة ومعاقبة أية إنتهاكات للعدالة التبادلية

العدالة التبادلية والتوزيعية :

إن العدالة التبادلية فى المقايضات الاختيارية هى المبدأ القائل بأن القيمة يجب أن تبادل بما يساويها دونما غش أو أكراه. والمقدمة المنطقية الأساسية للعدالة التبادلية فى الوصية الثامنة : "لا تسرق" (خر ٢٠: ١٥). وكل القوانين التى ضد السرقة والغش والتدليس، تطلب الوصية الوفاء بالعقود (الحلف والقسم والوعود) إنما تعبر فى الحقيقة عن هذا القانون الأساسى : "لا تسرقوا، ولا تكذبوا، ولا تغدروا أحدكم بصاحبة..... لا تغصب قريبك ولا تسلب. ولا تبت أجرة اجير عندك إلى الغد" (لا ١٩: ١١ و ١٣). ومن مفاهيم العدالة التبادلية انه إذا ما رغبت ما لدى آخر، علينا أن نقدم شيئاً يفضله ذلك الآخر بدلا من ذاك الذى نريده، ولا نحصل عليه بالغش أو التدليس. وهذه الرسالة واضحة فى (أف ٤: ٢٨) "لا يسرق السارق فيما بعد بل بالحرى يتعب عاملاً الصالح بيديه ليكون له"، ويتحول بولس من العدالة التى تطلب العمل بدلا من السرقة، إلى النعمة وذلك حين يكمل نصيحته قائلاً "ليكون له أن يعطى من له احتياج". تقابل إنتهاكات العدالة التبادلية بالغش والسرقة أو الأكراه بالعدالة العقابية والتبريرية (أنظر الجدول السابق) حيث تطبق تصحيح للوضع.

العدالة التوزيعية :

يجب ألا تُفهم على أنها تحدد توزيع الثروة أو السلطة بين السكان - كما هى فى الغالب - بل انها تتعلق بتوزيع العدالة نفسها. انها التطبيق الشامل للأحكام دونما تحيز أو استثناء. وإذا هى متأصلة فى الكتاب المقدس، فإن العدالة التوزيعية - على النقيض من النسبية الاخلاقية ومذهب المنفعة، على أن نفس القوانين يجب أن تطبق على كافة الناس. دون النظر إلى أى اعتبار لمن لديه أملاك أو يتمتع بسلطة أو ما إلى ذلك، بل تطبق العدالة على الجميع - دونما تحيز، تعطى كل ذى حق حقه، طبقاً لمعيار أو احكام - وهذا ما تطلبه العدالة التوزيعية.

وعلى ذلك فى علامة على حكم القانون بأن النتائج العملية، والتاريخية لقوانين، أو أحكام معينة فى حياة أفراد معينين أو جماعات بعينها يجب ألا تكون مما يمكن التنبؤ بها، لأن النتائج يجب أن تتوقف على كيفية استجابة الناس للقوانين، وهذا أمر يختلف من شخص لآخر، ولا يتوقف على القوانين وحدها. وتطلب القوانين العدالة للجميع، وبالتساوى، بغض النظر عن مراكزهم فى المجتمع، وهذا ما يعلنه هذا المبدأ.

وثمة أمر جوهري بالنسبة للعدالة التوزيعية، وهو التمييز بين القوانين الرسمية، والقواعد الواقعية، كما يقول فردريك هايك Friedrich Hayek :

أن الفرق بين هذين النوعين من القوانين يماثل الفرق بين قانون يوضع على الطرق كمجموعة من قوانين الطرق الرئيسية، وفى نفس الوقت نأمر الناس أين يذهبون، أو بتشبيها أفضل، بين وضع لافتات إرشادية ثم نأمر الناس أى طريق يسلكون والواقع أننا من ناحية ما لا نعرف نتيجة الفعلية، وأننا لا نعرف الغايات المعينة التى ستدعمها هذه القوانين، أو أى أناس معينين سوف تساعدهم، وأنها أعطيت ببساطة بشكل يؤدي على وجه أكمل لكل من سيتأثرون بها، هو أكثر المعايير أهمية للأحكام الرسمية بالمعنى الذى نستخدم فيه هنا التعبير..... وثمة نتيجة ضرورية لهذا، وإن كانت تبدو متناقضة فحسب، وهى أن المساواة رسمياً، أمام القانون إنما هى موضع نزاع، بل والواقع أنه أمر متضارب، بالنسبة لأى نشاط من قبل الحكومة يستهدف عامداً المساواة المادية أو الحقيقية بين أناس مختلفين، وأن أية سياسة تهدف بصفة مباشرة إلى نموذج حقيقى من العدالة التوزيعية لابد وأن تؤدي إلى نقض حكم القانون. والحصول على نفس النتيجة بالنسبة لأناس مختلفين، فمن الضروري أن تعاملهم بشكل مختلف.

وما يطلق عليه "هايك" قانوناً رسمياً أو عدالة هو ما أعنية بالعدالة التوزيعية. وعبارته "قاعدة أساسية" إنما تتعلق بفكرة الحقوق، لتقديم، أو الحصول على أشياء معينة (طعام، ملابس، مأوى، رعاية صحية، تعليم، الخ) وليس لمعاملة عادلة. ومبدأ الحقوق الواقعية، بالنظر إلى أنه يتجاهل الشروط التي يتطلبها المبدأ القائل إن العدالة تتطلب إعطاء الإنسان حقه، فإنه يتعارض مع العدالة التوزيعية.

وثمة أناس كثيرون بوسعهم أن يحصلوا لأنفسهم بسهولة على العدالة التبادلية، غير أن نظاماً عاماً من الحماية (عدالة توزيعية) لا بد لأولئك، الذين لأسباب متباينة، معرضون بصفة خاصة للظلم لا تظلم (أى تحجب أجر) أجيراً مسكيناً وفقيراً من اخوتك أو من الغرباء الذين فى أرضك فى أبوابك (تث ٢٤: ١٤، انظر لا ١٩: ١٣، تث ١٥: ١٨-١٧، أم ١٤: ٣١، عا ٤: ١، ملا ٣: ٥، اتى ٥: ١٨). ولا تضطهد الغريب ولا تضايقة. لأنكم كنتم غرباء فى أرض مصر. لا تسئ إلى أرملة ما، ولا يتيم. إن أسأت إليه فإننى إن صرخ إلى أسمع صراخه. فيحمى غضبى.... فتصير نساؤكم أرامل، وأولادكم يتامى (خر ٢٢: ٢١-٢٤، انظر ٢٣: ٩، تث ١٩: ١٠، ١٧: ٢٤، الخ، أم ٢٣: ١٠، الخ، إر ٦: ٧، زك ٧: ١٠، يع ١: ٢٧).

وينبغي أن نلاحظ هنا التماثل بين العقوبة التي يهدد بها الله والجرم الذي يُرتكب. وهذا يوضح لنا المبدأ القائل بأن العدالة تعطى كل واحد ما يستحقه، كما سبق ان ذكرنا. ولا يجب أن نستخدم عجز بعض الناس المظلومين عن الدفاع، أو تبرئة أنفسهم كعذر لافساد معايير العدالة.

العدالة العقابية والدفاعية :

حين يضطر إنسان إلى أن يعاني من جور، فإن هذا الإنسان يُعد مظلوماً، أى أنه عومل

دوما عدالة، وهذا يُعد انتهاكاً للعدالة التبادلية، أو التوزيعية. والله بنفسه يدعونا أن يبرز ذلك الشخص وتصحيح أوضاعه.

والأعمال التصحيحية (التبريرية) لا بد وأن تتضمن شخصين: الشخص الذى ارتكب الظلم، والضحية. القصاص والعدالة العقابية بمن ارتكب الظلم، وتشمل توقيع الجزاء المناسب عليه (أو عليها) للظلم الذى اقترفه. وتختص العدالة التبريرية والجزائية بالضحية، وتتضمن الحكم بأن هذا الشخص محق فى شكواه (حيث تبرئه) وتعيد لهذا الشخص ما فقده وتحصل له على تعويض. كلمة Retribution مأخوذة من الكلمة اللاتينية Re "إعادة" و Tribuere ومعناها "دفع، أى أن يدفع مرتكب الجور ثانية مقابل ما نجم عن ظلمه. وفى الجرائم التى ترتكب ضد الممتلكات (المسروقة) وما أفسد، إعادة وتعويض الحق للضحية فيما أخذ أو أفسد ما أخذ أو ضُرب (مكافأة أو تعويضاً) بالإضافة إلى مقدار إضافي (كعقوبة). وفى حالة السرقة على سبيل المثال نجد الآتى :

- إذا اعترف اللص بالجريمة التى ارتكبها ودفع تعويضاً، عليه أن يعيد ما سُرِق مضافاً إليه ٢٠٪ من قيمته (لا ١٤-١٦، ١:٥، ١٤:٢٢، عد ٥:٨٥).

- إذا تم إلقاء القبض على اللص، عليه أن يعيد ثانية ما سُرِق اضافة إلى نفس القيمة، أى يُضاعف التعويض (خر ٢٢:٧٤).

فى أحوال معينة، ولأسباب يصعب تحديدها فى أيامنا هذه، حين يسرق اللص مواشى ويذبحها أو يبيعها، يكون التعويض بأربعة أمثال بالنسبة للخروف، وبخمسة أمثال بالنسبة للثور (خر ١:٢٢).

- إذا قام شخص يعانى من الجوع الشديد بسرقة طعام ثم أمسك، يجب أن يكون التعويض

بسبعة أضعاف (أم ٦: ٣٠ الخ)، وهذا مصطلح فريد يُقصد به كل التعويض الذى ينص عليه القانون - أياً كانت المضاعفة - فيجب سدادها، وان محنة اللص لا يجب أن تُتخذ عذراً للجريمة، أو لغرض عقوبة أقل من قبل القاصى.

فى الجرائم التى تُرتكب ضد الإنسان، تقضى عدالة القصاص أن يتحمل المجرم بعض الخسارة، والعدالة الدفاعية (التبريرية). وتقضى بأن يتحمل تكاليف الضرر، ما عدا فى حالة القتل، حيث أن المجرم فى هذه الحالة عليه ان يتحمل نفس الخسارة التى لحقت بالضحية أى الموت (انظر خر ٢١: ٢٧). ومن المهم أن نلاحظ أن الكتاب المقدس يعتبر الإتهام الباطل جريمة. والعدالة التبريرية تتم حين تُعلن براءة الشخص الذى أُتهم كذباً، والذى اتهمه عليه أن يتحمل العقوبة المرتبطة بالجريمة المزعومة (تث ١٩: ١٦-١٩).

العدالة العلاجية :

يتلف شخصاً ما ملكاً للآخر نتيجة حدث عارض، الأمر الذى لا يعنى أن نيته سيئة، أو إهمالاً منه. وفى مثل هذه الحالات، تتطلب العدالة الكتابية أن ذاك الذى تسبب فى الضرر عليه أن يشارك فى التكلفة على قدر مساوٍ لما يتحمله الضحية (خر ٢١: ٣٥). ولكن، إذا كان الأمر يتضمن إهمالاً (بما يعنى أن الضرر لم يأت نتيجة حادث عارض) فالشخص المهمّل عليه أن يتحمل الخسارة كلها (خر ٣٣ الخ، ٣٦). وإذا كان المالك مؤجراً، فيُنظر إلى الإيجار على أنه يغطى التلف الذى جاء عرضاً (خر ٢٢: ١٥)، ما لم يكن ثمة اتفاق مسبق يوضح أن التلف العارض الذى يحدث أثناء حيازه المستأجر يتطلب دفعة اضافية. كثيراً ما تنحو العدالة فى معناها العقابى والتبريرى والعلاجى، بصفة خاصة إلى مساعدة الفقير.

العدالة والفقير:

يمنع الكتاب المقدس التحيز لصالح الفقير أو ضده (خر ٢٣: ٦، لا ١٩: ١٥). ومع ذلك، فكثيراً ما يربط العهد القديم ايضاً بين العدالة ومساعدة الفقراء (مز ٧٢: ٢ و٤، ٨٢: ٣، ١٤٠: ١٢، أم ٢٩: ١٤، ٣١: ٩) فلماذا ؟

ان الفقراء بصفة خاصة ضعفاء معرضين للجور بطرق لا يتعرض لها الآخرون، وعلى ذلك تراهم ضحايا الظلم اكثر من غيرهم، وفضلاً عن ذلك فكثيراً ما نجد الكلمات العبرية المترجمة "فقير" فى هذه السياقات لا تؤكد الفقر المادى للذين تتحدث عنهم، بل تشدد على إظهار ضعفهم، وتواكلهم، أو وضعهم المتدنى فى المجتمع، ومن هنا نرى احتمال تعرضهم للظلم. وبعبارة أخرى، ليس السبب ببساطة أن مثل هؤلاء الناس فى عوز مادى ومن ثم يدعونا الكتاب المقدس الى مساعدتهم باقامة العدل نيابة عنهم، أى بتبريرهم أو الدفاع عنهم، بل لأنهم ضحايا الظلم (انظر على سبيل المثال مز ٧٢: ٤، ٧٤: ٢١، ٨٢: ٣، ١٠٩: ٣١، ١٤٠: ١٢، أم ٢٢: ٢٢، ٣٨: ٣، جا ٥: ٨، إش ٣: ١٤، ١٠: ٢، ١١: ٤، إر ٥: ٢٨، عا ٢: ٦، ٥: ١٢). وعلى العكس من ذلك ببساطة لأنهم فى عوز مادى، سواء كانوا يستحقون المساعدة أم لا (تث ١٥: ٧-١١، مز ١١٢: ٩، أم ١٩: ١٧، ٢٢: ٩، ٢٧: ٢٨، مت ١٩: ٢١، مر ١٠: ٢١، لو ١٩: ٨، ٢ كو ٩: ٩).

وعلى ذلك فكثيراً ما يتحدث العهد القديم عن الفقراء بنفس الطريقة التى يتحدث بها عن غيرهم من المستضعفين : كالأرامل، والأيتام، والغرباء (انظر تث ١٠: ١٨). وعلى سبيل المثال نذكر فيما يلى صلاة تخص الملك المثالى "هو المسيا" (يدين شعبك "شعب الله" بالاستقامة ومساكنيك بالحق... يقضى لمساكين الشعب. يخلص بنى البائسين ويسحق الظالم)

وتستعمل الكلمتين العبريتين مسكين، بائس بالتبادل عن الفقراء من الناحية المادية وأيضا المظلومين والبائسين، كما نرى هنا في مز ٧٢ (المساكين، والبائسين) وفي الحالات المماثلة في مز ٧٤:٢١ "لا يرجعن المنسحق (اي البائس خازياً. الفقير والبائس ليسبحوا اسمك". و"البائس" هنا يعنى ببساطة المحتاج. ونفس الفكرة نجدها في مز ٨٢:٣ اقضوا (احكموا، او برأئوا) للذليل (الضعيف، قليل الشأن، الذى لا حول له، ولا قوة) واليتيم. انصفوا المسكين والبائس (الذى فى عز، الفقير). وفى حين أن العدالة لا تنحاز اطلاقاً إلى المسكين (خر ٢٣:٣)، إلا انها تدرك ان المسكين معرض دائماً للظلم، ومن ثم تراه بصفة خاصة عرضة لأن يأتى طالباً المساعدة فى الدفاع عنه وتبرئته، أو لتخليصه من يظلمونه (انظر أيضاً مز ١٤٠:١٢، أم ٧:٢٩ و ١٤، ٩:٣١، جا ٨:٥، إش ٣:١٤، ٢:١٠، ٤:١١، ٧:٣٢، إر ٢٨:٥، ١٦:٢٢، حز ١٧:١٨، عا ١٢:٥).

عندما يتحدث الكتاب المقدس عن القضاء للمسكين وانصافه فالنقطة الرئيسية هنا هي انه يتحدث فى ضوء ان المساكين يعانون الظلم. وعندما يكون على عكس ذلك، فهو يتحدث عن مساعدة الفقراء لمجرد انهم فقراء، وليس لأنهم مظلومون، فهو يتكلم بلغة العطف أو النعمة.

الرأى الثانى غير كتابى :

يلقى الرأى الثانى عن العدالة فى إعلان اكسفورد عناية على الفرق بين العدالة من جهة، والنعمة (أو العطف)، والمحبة من ناحية أخرى. وهذا ما يؤدى إلى سوء فهم كبير للأخلاقيات الكتابية، والفكر اللاهوتى للخلاص.

ويظهر الخلل هنا فى التأكيد على أن بولس قد استخدم كلمة "بر" كتشبيه بلاغى لوصف محبة الله الخلاقة القوية المخلصة. ويقتبس الإعلان من رو ١٧:١ الخ، ٢٦:٢١، أف

٢:٢٢.٤ كأمثلة على هذا الاستعمال. والفحص الدقيق لهذه الفقرات، ويشير إلى أنها لا تمثل شيئاً من هذا القبيل.

فى "رو ١:١٦-١٨) يقول بولس :

"لأنى لست أستحى بإنجيل المسيح لأنه قوة الله للخلاص لكل من يؤمن لليهودى اولا ثم لليونانى. لأن فيه معلن بر الله بإيمان لإيمان كما هو مكتوب أما البار فبالإيمان يحيا"

"لأن غضب الله معلن من السماء على جميع فجور الناس وإثمهم (adikia ، أى ظلم) الذين يحجزون الحق بالإثم"

وبصرف النظر عن أن العدل "البر" لم يستخدم مجازياً فى هذه الفقرة، فإن بر الله الذى يكتب عنه بولس هنا هو بر يعطيه للمؤمنين كأساس تبريرهم. وبصرف النظر عن هبة البر هذه، فإنهم كسائر الناس، يمكن أن يكونوا ظالمين، فمن ثم يتعرضون لغضب الله (رو ١:١٨). أما الآية ١٧ تأتى كتفسير للآية ١٦، كما يوضح ذلك كاثن بقوله : إن تفسير العبارة السابقة، والتي ذكرت ان الإنجيل هو "قوة الله للخلاص". فإن اردنا الخلاص، اى الحياة مع الله، علينا أولاً أن نطلب البر، الذى به نتصالح معه، ونحصل على تلك الحياة التى تعتمد على نعمته فقط، وعلى كونه صالحاً نحونا. ولكى نكون محبوسين لدى الله علينا أولاً، أن نكون مستقيمين لأنه يكره الظلم. ولذلك فالمعنى هو، أنه ليس بوسعنا أن نحصل على الخلاص من أى مصدر آخر سوى الإنجيل، لأن الله لم يعلن لنا بره فى أى مكان آخر، وهو البر الذى يخلصنا من الموت، وهكذا وُصف الإنجيل بأنه "قوة الله للخلاص". وبهذه الطريقة نحن نتقدم من الحالة إلى الفاعلية ولنلاحظ أيضاً كيف ان الله اعطانا كنزاً نادراً وثماناً فى إنجيله، بإعلان بره لنا.

لا يمكن أن يُفهم هنا أن البر هو سمة إلهية، كما يقول تشارلز هودج... لأنه... بر بالإعلان، أى يتم الحصول عليه بالإيمان، وهو الذى يتحدث عنه الرسول. فضلاً عن أنه قيل فى موضع آخر إنه "بدون الناموس" (رو ٢١: ٣)، وإنه هبة (رو ٥: ١٧)، وأنه لن يكون برنا (رو ٣: ١٠)، وأنه من الله (فى ٣: ٩). وإذا تحدثت (رو ١: ١٧) عن هذا الأمر ببساطة فقد وضحت كيف أن الإنجيل الذى ذكره فى الآية ١٦ يمكن أن يكون "قوة الله للخلاص لكل من يؤمن". ويمكن أن يكون كذلك لأن الاخبار السارة للإنجيل هى أن بر الله يعطيه للذين يؤمنون (رو ٥: ١٧)، والذين بدون عطية البر هذه يكونون فجاراً ومن ثم يحل عليهم غضب الله (رو ١: ١٨).

وقد كتب بولس فى (رو ٢١.٢٦-٣١) الآتى : "وأما الآن فقد ظهر بر الله بدون الناموس مشهوداً له من الناموس والأنبياء. بر الله بالإيمان بيسوع المسيح الى كل وعلى كل الذين يؤمنون. لأنه لا فرق إذ الجميع اخطأوا وأعوزهم مجد الله. متبررين مجاناً بنعمة الفداء الذى بيسوع المسيح. الذى قدمه الله كفارة بالإيمان بدمه لإظهار بره من اجل الصفح عن الخطايا السالفة بأمهال الله. لإظهار بره فى الزمان الحاضر ليكون باراً ويبرر من هو من الإيمان بيسوع".

ولم يُستخدم أيضاً "بر/عدل" بطريقة مجازية، ومن الجلى أنه ليس البر أو العدل الكامن فى الله هو الذى كان يدور فى ذهن بولس حين كتب عن "بر الله" الذى أعلن "بدون الناموس" أى "بالإيمان بيسوع المسيح إلى كل، وعلى كل الذين يؤمنون"، بل هو بالأحرى "عطية البر" (رو ٥: ١٧) التى يمكن الحصول عليها "بالإيمان" وتعطى لكل الذين يؤمنون.

البر كسمة من سمات الله، نرى الإشارة إليه فى الواقع فى عدد (رو ٣: ٢٥ الخ)، ولكن لم يأت هذا كأساس لخلاص الله للخطاة بالتبرير، بل كسمة لله التى نسأل عنها "كعطية البر"

التي وهبها للمؤمنين.

وكان سيُنظر إلى الله بأنه غير عادل لو أنه أكتفى بأن أعطانا إعلاناً بسيطاً بأن أولئك الذين لم يكن لديهم بر، أصبحوا الآن أبراراً (برروا)، بيد أن الإنجيل يخبرنا ان هنا له برأ يعطيه الله، بر يسوع المسيح. الذي على أساسه أستُحق إعلان البر للمؤمنين (أنظر رو ٥: ١٩). وهذا هو نفس البر الذي كتب عنه بولس في موضع آخر :

"بل إنني أحسب كل شيء أيضاً خسارة من أجل فضل معرفة المسيح يسوع ربى الذي من أجله خسرت كل الأشياء وأنا أحسبها نفايه لكى اريح المسيح. وأوجد فيه وليس لى برى الذي من الناموس بل الذي بإيمان المسيح البر الذي من الله بالإيمان" (فى ٣: ٨-٩).

وفى (أف ٢: ٤-٢٢) لم يستخدم بولس إطلاقاً كلمتى "بر" أو "عدل" ولكنه كتب الأتى :

"الله الذى هو غنى فى الرحمة من أجل محبته الكثيرة التى أحبنا بها. ونحن أموات بالخطايا أحيانا مع المسيح - بالنعمة أنتم مخلصون - وأقامنا معه وأجلسنا معه فى السماويات فى المسيح يسوع. ليظهر فى الدهور الآتية غنى نعمته الفائت باللفظ علينا فى المسيح يسوع. لأنكم بالنعمة مخلصون بالإيمان وذلك ليس منكم. هو عطية الله - ليس من أعمال كيلا يفتخر أحداً (أف ٢: ٤-٩).

كانت نعمة الله وليس عدله سبب خلاص الخطاة، ونعرف مما جاء فى (رو ٣: ٢٦-٢١) أن عطية البر هى السبب وراء هذا الخلاص، فهى السبب الذى اوفى بمطالب العدل الإلهى للبر فى كل الذين يقتربون الى الله.

ويوضح بولس الفرق بجلاء : بر الإنسان (أو عدله) إنما هو "من الناموس" (فى ٣: ٩)،

وعلى ذلك، فإنه بالنظر إلى أن الجميع كسروا الناموس، فالواقع أنه ليس أحد بار في نفسه (رو ٣: ٩-٢٠). وإذا كان تبريرنا قد جاء نتيجة أعمال الناموس، لما أُعتبر عطية (أى نعمة charis) بل كشيء مستحق (رو ٤: ٤)، انظر رو ٣: ٢٠-٤: ٣). واختيار بولس للكلمات واضح هنا، وذلك على ضوء استخداماته اللاحقة. وهو يناقش بأن ما كان من النعمة لا يمكن أن يكون كدين. ولكنه بعد ذلك، حين يخبرنا أن البر (العدل) يتطلب منا أن نعطي كل ذي حق حقه (رو ٧: ١٣) فهو يستخدم كلمة مشتقة من الاصل. وعلى ذلك بوسعنا أن نستدل أن ما هو من العدل لا يكون من النعمة، وما يتأتى من النعمة لا يتأتى من العدل.

وهذا هو السبب في أنه من الخطورة البالغة أن تخلط بين العدل والنعمة، كما حدث في الرأي الثانى عن العدل في إعلان اكسفورد. فالقول بأن بولس استخدم العدل... كتشبيه مجازى لوصف .. محبة الله المخلصة، ثم ينسب الفداء إلى النعمة (العبارة الثالثة في الفقرة ٣٨ من الإعلان) معناه أنك تشير الى أن خلاص الله للخطاة لم، يكن عطية نعمة من بر الله لهم بل عمل من اعمال العدل الالهى بالنسبة لهم. ان هذا معناه أن الخطاة بطريقة ما كانوا يستحقون الفداء، وأنه لم يُوهب لنا كعطية لا نستحقها.

ويظهر هذا الخطر البالغ لهذا الخلل بقوة في المناقشة الخاصة بالوثيقة، في الفقرة ٧٠، والتي أقتبست في الملاحظة رقم ٢ فيما سبق. وبحسب ما جاء في كلمات الوثيقة، إذا كان ما يستحق لنا بالنعمة ... ينتمى إلى الله، فالمضون المنطقي هو أن كل واحد يستحق الفداء، وكل واحد يستحق الخلاص. ولكن كلمات بولس ترد على ذلك بصفة مباشرة: "أما الذى يعمل فلا تحسب له الاجرة على سبيل نعمة بل على سبيل دين" (رو ٤: ٤)، لأنكم بالنعمة مخلصون بالإيمان وذلك ليس منكم. هو عطية الله ليس من اعمال كيلا يفتخر أحد (أف ٨: ٢ إلخ). والذى لله لا يستحقه احد، بل أعطى بسخاء لأولئك الذين لا يستحقونه

(رو ٢٣: ٦). إذا كان الأمر حسبما تقول مناقشات الوثيقة، أن "ما ترغبه المحبة، يطلبه العدل" هل يستحق كل شخص ما يرغبه ويحبه أياً كانت هذه الرغبة؟ وماذا يكون الحال اذا كان الشخص الذى يحب غير قادر على تقديم الشئ المرغوب فيه؟ ومن هو الذى يقدمه؟ ومن الذى سُبِّتَهم بالظلم إذا لم يُقدم هذا الشئ على وجه الاطلاق؟ والخلط بين المحبة (أو النعمة) والعدل لابد وأن يؤدى بنا ودونما رحمة الى هذه المشاكل التى ليس من حل لها.

وفضلاً عن ذلك، فإنه على الرغم من ان سمات الله متناغمة داخلياً، إلا ان لها نتائج متباينة خارجياً بالنسبة لمخلوقات الله. وكما سبق ورأينا، فإن تأثير نعمة الله بالنسبة للخطاة تختلف عن تأثير عدله. فمن عدل الله تتولد دينونة الخطاة، أى دينونة الجميع، "إذ الجميع أخطأ وأعوزهم مجد الله". ومن نعمة الله يأتى تبرير بعض الأشرار، الذين تبرروا، بإعطائه لهم عطية البر "لإظهار بره ... ويبرر من هو بالإيمان بيسوع" (رو ٢٦: ٣).

وهذا هو على وجه الدقة، السبب فى أن النعمة تتفاضل عن العدل كعلاج لمتاعب الفقراء. وعلى الرغم من أن بعض متاعب الفقراء مردها الظلم، غير أنه تلحق بهم متاعب أخرى لأن الفقراء ليسوا معفيين من الخطية نتيجة أنهم فقراء، والواقع ان أى خاطئ يتمتع بأية منفعة، فإن فى ذلك دلالة على نعمة الله لهذا الشخص، لأن الجميع لا يستحقون سوى "غضب الله" (رو ١: ١٨). وعلى هذا فإن معاملة الفقراء بالعدل قد تخفف من بعض متاعبهم، بل وقد تساعد وإلى حد كبير على تحسين ظروفهم. بيد أنه كما أن الخطاة البائسين فى حاجة ليس الى الحكم العادل بل الى مغفرة رحيمة من الله ("طوبى للذين غُفرت أثامهم وسُتِرت خطاياهم. طوبى للرجل الذى لا يحسب له الرب خطيته"، رو ٨: ٧)، هكذا فإن الفقراء يحتاجون كعلاج لضعفاتهم إلى العدل والرحمة (النعمة: charis).

ومن المؤسف أن نرى بعض الكاتبين يحطون من قدر الرحمة بالمقارنة مع العدل، حين يناقشون احتياجات الفقراء. وعلى سبيل المثال، كتب رونالد سايدر عن الإعفاء من الدين في السنة السبئية قائلاً: "إنه لمن المهم أن نلاحظ أن الكتاب المقدس يصف العدل على أنه مجرد الرحمة، وأى رحمه؟، وإى نعمه؟ هل يشبه هذا فرح بولس الذي قال أن الله "سبق فعيننا للتبني بيسوع المسيح لنفسه حسب مسرة مشيئته. لمدح مجد نعمته" (أف ١: ٦-٥)، أو ان "فيه لنا الفداء بدمه غفران الخطايا حسب غنى نعمته" (الآية ٢٧، أو "الله الذي هو غنى في الرحمة من أجل محبته الكثيرة التي احبنا بها. ونحن اموات بالخطايا أحيانا مع المسيح - بالنعمة أنتم مخلصون - وأقامنا معه وأجلسنا معه في السماويات فيالمسيح يسوع. ليظهر في الدهور الآتية غنى نعمته الفائت باللطف علينا في المسيح يسوع" (أف ٢: ٤-٧)؟ والمحبة - التي هي النعمة - إذا ما فهمت على نحو صحيح، لا يمكن النظر إليها إطلاقاً على أنها أقل من العدل في سد احتياجات الناس. فحيث يعاني المحتاجون لأنهم عوملوا بطريقة ظالمة، فمنهم من يحتاجون إلى العدالة وإذا كان هذا أمراً بعيداً المنال، فلتكن الرحمة. فهم يحتاجون إليها لانهم يعانون، الحقهم الضرر بأنفسهم، لسبب ظروف تاريخية (الواقع، التدبير الإلهي). وفكرة بولس عن النعمة لا يمكن أن تتفق مع رأى يحط من قدر الرحمة بالفقراء. ونفس النعمة المجيدة التي حركت قلب الله لعمل الكفارة، تشكل بالنسبة لنا أساس فهمنا للرحمة التي تهتم بامور الفقراء الاقتصادية وتحفزنا على ممارستها. وبلغت الانتباه الى هذه الرابطة بين نعمة الكفارة ونعمة الرحمة والمساعدة الاقتصادية، فإننا بهذا لا نقلل من شأن الأولى، بل نرفع من قيمة الأخيرة (الرحمة)، وذلك بالربط بين الاثنين، وهذا على غرار ما فعله بولس تماماً حين جعل من نعمة المسيح في الكفارة، نموذجاً لنعمة اهل كورنثوس حين أعطوا القديسين المحتاجين في اورشليم: "فإنكم تعرفون نعمه ربنا يسوع المسيح انه من أجلكم افتقر وهو غنى لكي تستغنوا أنتم بفقره" (٢كو ٨: ٩).

ونأمل ألا يكون هناك ثمة سوء فهم. فرفض المساواة بين العدل والنعمة (أو المحبة) لا يعنى إنكار الحاجة الى طاعة وصايا الله من قبل أولئك المؤمنين بالمسيح يسوع، وأن وصايا الله تتضمن وصية الرحمة بالفقراء. ولهذا يتطلب البر العملى أو العدل خدمة الفقراء بمحبة. وليس للفقراء فحسب، بل كل الناس مهما كانت نوعية احتياجاتهم. ويدين المؤمنون، فرادى وجماعات، لله بهذه الخدمة الكريمة للمحتاجين كبادرة طاعة.

بيد أن فوائد خدمة المحبة للمحتاجين والتي أمر بها الله اذا ما جعلت موضوع عدالتنا لهم، وليس عدالتنا لله، هنا تتحول النعمة الى الناموس، والناموس لا يمكن أن يخلص بأى شكل كان. وهنا فإن المحتاجين - وأولئك الذين يدعون أنهم محتاجون - قد يطالبون بفوائد النعمة كاستحقاق لهم على اساس العدل، ويلجأون إلى الدولة لتنفيذ ذلك، بالنظر إلى أن الله رسم للدولة أن تقيم العدل - وهذا هو الحال بالنسبة للدولة الاشتراكية التى تعتمد على المعونات - تنفذ المعونة الخيرية بالقوى الجبرية للدولة. ولا تقف الاخلاقيات الكتابية - كما سبق أن ذكرت سابقاً - من مثل هذا الرأى عن العدالة والدولة فحسب، بل إن التاريخ يخبرنا أيضاً أن الدولة الاشتراكية القائمة على المعونات لم تنجح إلا فى مضاعفة عدد الفقراء، واحتياجاتهم، وفشلت فى انتشالهم من الفقر - ويشهد إعلان اكسفورد على هذه الحقيقة بشكل كاف، والذي يدعمه خطاب البابا يوحنا بولس الثانى. ومع ذلك، فالبديل الصحيح ليس هو النقيض من ذلك أى الفردية، فكل من طرفى الجدل يتعارض مع الكتاب المقدس. والبديل الصحيح هو إطاعة أوامر الله. فحين يأمر الله بالعدل، علينا أن نقيم العدل، وحين يأمر بالرحمة، علينا ممارسة الرحمة. وحين يقضى الله على الدولة بتنفيذ العدل وليس الإحسان، فعلى الدولة أن تبقى فى الحدود التى رسمها الله. وبنفس الطريقة، حين يأمر الله الاشخاص كافراد، أو كجماعات، أن يمارسوا الرحمة لا العدالة (العقابية) بحسب ما جاء فى (رو ١٢: ١٩) عليهم ألا يتعدوا الحدود

التي وضعها الله. أما إذا تخطت الدولة حدودها وأصبحت مهتمة بالرحمة، فإن هذا يُعد أمراً خاطئاً مثله في ذلك مثل الأشخاص كأفراد إذا ما تخطوا حدودهم، وأصبحوا متيقظين للعدالة (العقابية)، فأحدهما يؤدي في النهاية إلى الاشتراكية الدكتاتورية، والآخرى إلى حكم الرعاع. وأعتراضى ليس منصباً على الاهتمام الحقيقي، بل على نهج بشرى خالص لا بد وأن يفشل في خدمة الفقراء.

والواقع ان الفقراء يحتاجون بالفعل إلى العدالة، فكل انسان في حاجة الى العدالة من جانب أخية الانسان. ثم انه الالتزام الواجب على كل واحد أن يعامل الآخر بعدل، وعلى السلطات الحاكمة بالذات أن تنفذ العدالة في المجتمع (رو ١٣: ٤-١). بيد أنه كما أن الخطاة يحتاجون الى النعمة، فإن الفقراء يحتاجون إلى الرحمة والإحسان.

الفصل الرابع

خيز العدل الكتابي
رد على كالفن بيزنر

بقلم

ستيغن تشارلز موت

بصور التمثال الشهير لإلهة العدل اليونانية امرأة معصوبة العينين. يجب أن يجرى العدل بغض النظر عن شخصية الناس، ويجب تنفيذه دون محاباة شخصية لأحد. فيجب أن يُقام العدل بحياد تام. وقد يبدو أن العدل الكتابي متناقضاً مع نفس طبيعة العدل وذلك لانحياز إلى الفقراء والمحرومين. ومن الصعوبة بوجه خاص فهم العدل الكتابي لأولئك الذين نشأوا في ثقافة متحررة فالمفهوم الليبرالي للعدالة يؤكد على أنه يجب معاملة الجميع بنفس الطريقة.

ومفهوم العدل يماثل فهم العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع، والنظرة الليبرالية تفرض أن الأفراد بالطبيعة يعيشون في عزلة الواحد عن الآخر. وما جاء العدل إلا ليمنع ممارستهم للحرية من ناحية إلحاق الضرر كل بالآخر. وعلى النقيض من ذلك، تفترض النظرة الكتابية أن الناس كائنات اجتماعية. والعدل يعمل على تدعيم المسؤوليات الإيجابية من ناحية اهتمام كل واحد بالآخر. وفي كل حالة على الحكومة أن تنفذ ما يُنظر إليه على أنه أهمية أساسية في العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، فالمعنى الكتابي بالانحياز إلى العدالة لا يشكل وجهة نظر غريبة، تتناقض مع المنطق أو مع الخبرة الإنسانية بشكل عام. وإصرارها على معاملة خاصة للفقراء في الأمور المتعلقة بالعدل والقانون، كان من الأمور المعروفة في الشرق الأوسط كله قديماً. بل حتى في الثقافات الغربية للبحر الأبيض المتوسط، والتي تشدد وبدرجة كبيرة جداً على التبادلية بين الموظفين، إلى درجة إهمال جماهير العبيد، كان الأمباطور بصفته رأس المجتمع يبدى اهتماماً خاصاً بمساعدة الضعفاء، والشيوخ والنساء والأطفال. ومعظم الناس ما كانوا يعتبرون المجتمع عادلاً إذا ما كان التعامل مع شخص أعمى مثلاً بشكل لا يختلف عن معاملته لأي شخص آخر.

ولقد سعت الليبرالية إلى أن تتعامل مع الناس على نحو تجريدى كبشر. ينبغى أن تُتخذ القرارات الحاسمة فى ظل القوانين دون اعتبار للأشخاص. وضعف هذا النهج تمثل فى الصعوبة غير العادية التى وضعها فى سبيل اعتراف العدالة بالاحتياجات الخاصة، ومع ذلك، فإن قوة العظيمة تمثلت فى تحديه للميزات التى يتمتع بها أهل الصفوة، وتقديمه للحقوق المدنية لكل شخص دونما تحيز، كما هو الحال فى لائحة الحقوق الأمريكية .. ونجاح الليبرالية جعلت من الصحيح الدفاع عن التحيزات التى يجب أن تبقى فى العدالة. ولكن كيف يتناغم الاعتراف بالاحتياجات الخاصة مع طابع العدالة غير المنحازة ؟

يُعد هذا السؤال هاماً بالنسبة لاتجاه السياسات. فإذا كانت العدالة بعدم انحيازها غير القادرة على أن تأخذ فى الاعتبار افتقار بعض الناس إلى الحاجات الأساسية للحياة فى المجتمع كالطعام، والمأوى، والعمل، والصحة، هنا سوف يتقلص وإلى حد كبير، دور الحكومة الذى تؤديه نيابة عن المحتاجين. فأنها وعن حق، لن تفعل سوى القليل فيما عدا منع القوى من انتهاز الفرص والقيام ضد الضعيف بأعمال هى فى أساسها خاطئة وضد المجتمع، مثل السرقة والغش وإستعمال العنف. وعلى سبيل المثال، الاعتراف بحق الطعام، يجبر الحكومة على أن تكون منحازة. فدور الحكومة تحدده الحقوق. وإقرار الحق فى الطعام معناه مساعدة أولئك الذين يفتقرون إليه على حساب أطراف أخرى فى المجتمع. ومثل هذا الدور الخيرى من جانب الحكومة تم شجبه باسم عدم الإنحياز. ومثل هذا التشريع اعتبر ظلماً "لأنه يراعى مصالح قطاع واحد من السكان ضد مصالح قطاع آخر".

عدم تحيز العدالة :

المساواة التي يكفلها عدم التحيز والتي تتسم بها العدالة لا تعنى أن الناس يُعاملون جميعاً معاملة واحدة من جميع الوجوه أمام القانون، بل تعنى أن لا يعامل شخصاً ما على نحو بلا اهتمام، أو بأقل ما يعامل بها آخر من حيث حسن المعاملة، وهناك نظرية للعدالة تقدم معايير تبين أسس التمييز العادلة. وعدم المحاباة معناه ان العدالة يجب ان تعامل كافة الناس معاملة واحدة على أساس هذه المعايير. فالشخص المعين عليه ألا يحصل على أكثر مما هو مستحق له (أو لها) طبقاً لنظرية العدالة.

تبين العدالة بهذا الأسلوب كيف نعمل اختيارتنا في محبتنا. والمحبة هي النوعية غير المنحازة. وعلينا أن نحب كل الناس كما نحب أنفسنا. والعدالة تقول لنا كيف نعمل خيارتنا بين الأقارب حين يقدمون لنا ادعاءات متضاربة من المحبة. فالعدل يبين معنى المحبة في مواقف كثيرة في الحياة الاجتماعية. والعدالة التوزيعية، والتي هي معرضة للخطر في هذه المناقشة، وتقدم معيار كيفية توزيع ميزات الحياة في المجتمع. وهذا هو الاستخدام الراسخ لهذا التعبير. وهو استخدام يضعها في موقف متعارض مع العدالة القضائية أو الجنائية. وإذا رغب أحد في استخدام هذا التعبير الخاص "العدالة التوزيعية" لوظيفة أخرى من وظائف العدل، مثل العدالة الموجودة في القواعد المقايضة، والتعاقد، فسوف تظل الحاجة قائمة لتعريف المعيار المقبول للوظيفة الاجتماعية لتوزيع ميزات الحياة في المجتمع، ولدى كل الثقافات وظيفة العدالة هذه، سواء جُعلت واضحة أم لا. وإذا لم تقم ثقافة ما أو نظرية بعمل ترتيب خاص للعدالة التوزيعية، هنا يصبح المعيار، هو معيار القدرة والقوة، لا يخفف منه إلا الأعمال التطوعية. وهذه الأعمال التطوعية غير كافية على ضوء النظرة الكتابية للعدل، ومفهومها الواقعي لطبيعة الانسان. وليس من المستغرب أن يرتبط النهج التطوعي بالليبرالية،

بنظرتها السطحية لعمق مصلحة الانسان الشخصية وإخفاقها فى أن تتعامل بشكل كاف مع القوة والصراع.

تُعد كل النظريات الخاصة بالعدالة التوزيعية منحازة طبقاً للمعيار الذى تقدمه. فالعدالة اليونانية تُعد منحازة طبقاً للمعيار الذى تقدمه العدالة اليونانية القديمة، على الرغم من ألقتها معصوبة العينين، إلا أنها كانت منحازة. فالمواطن له حقوق عادله لا تتوافر للعبيد. ومعيار التوزيع كان على أساس القيمة المزعومة لمساهمة الشخص فى المجتمع. والمواطنون يتسلمون أكثر لأنه كان يُنظر إليهم على أنهم يساهمون بأكثر جداً مما يسهم به العبيد. وهكذا فإن بعض التشابهات والمتناقضات الاجتماعية، أعتُرف بها كاعتبارات ضرورية للعدالة. فالسلوك الاعباطى، أو التحيز، كان يحابى شخصاً معيناً إلى أبعد من حدود ما يستحقه طبقاً لترتيب المجتمع هذا. وثمة نظريات أخرى قد تحابى أصحاب الثروات، أو الأصل العريق. وتنحاز النظرية الليبرالية إلى أولئك الذين بوسعهم أن يتسيدوا على السوق. حيث يُنظر إلى هؤلاء الناس على أنهم يحصلون على نحو صحيح وأكبر قدر من السلع المادية الخاص بالمجتمع. وقيل العدالة التبادلية نحو أولئك الذين بمقدورهم الحصول على ترتيبات مواتية فى العقود والمعاملات التجارية.

والعدالة الكتابية لا هى منحازة أو غير منحازة. تتسم نظريات العدالة بهاتين الناحيتين. فالعدالة الكتابية تفترض أن المعاملة غير المنحازة لكافة أعضاء المجتمع تتطلب اهتماماً خاصاً بفئات المجتمع، التى هى أكثر احتياجاً.

وترى فى سفر التثنية قد تجمع (تث: ١٠: ١٧) هذان العنصران معاً. تم التأكيد فى النص على عداله الله فهو "لا يأخذ بالوجوه ولا يقبل رشوة"، وتنتقل الفقرة بعد ذلك مباشرة لتصف

الله بأنه "الصانع حق اليتيم والأرملة والمحِب الغريب ليعطيه طعاماً ولباساً" (ث ١٠: ١٨). وقد ابرزت هذه الفئات كمحابة للعدالة، سواء في هذه الفقرة أو بشكل مستمر في الكتاب المقدس كله.

وهذه الفقرة الهامة، والتي تلخص مطالب الله استجابة للخلاص الذي صنعه بإخراج بني إسرائيل من مصر، ترفض أن تضع المحبة منفصلة عن العهد القديم، والتي تقدم الاحساس بالرحمة والعدل المرتبطة بالشريعة. وكذلك لا أساس لعملية الفصل بين العدل، والاستجابة لاحتياجات المريض التي لم تأت نتيجة انتهاكات عمليات عادلة. لأن العدل هنا يأتي ملازماً للمحبة، التي كانت متجسدة في الطعام، والكساء. وما تشترك فيه الجماعات التي ذكرت في هذه الفقرة بوجه عام هو احتياجهم. فلم يذكر أنهم في حاجة لأنهم ضحايا أعمال واضحة ضد المجتمع، مثل الغش أو السرقة. والكتاب المقدس في عدم محاباته له اهتماماته التي تتسم بالمحابة في العدالة من ناحية إعالة أولئك الذين يفتقرون إلى احتياجاتهم الأساسية. لا يدعم هذا النص التقسيمات التي تنتهجها الثقافة الليبرالية. ثم أنها لا يلغى أيضاً تأييد الثقافة العبرية بوجه عام أو النظم القضائية في الشرق الأوسط التي تماثل نظم إسرائيل قديماً.

وعلى غرار ذلك نجد أن (لا ١٩: ١٥) عند مناقشتها العدل منعت محابة الفقير أو كبير. وعلى الرغم من ذلك فقد سبقتها مباشرة وصايا توفر حماية خاصة لفئات المحتاجين فقط. فلا يجب على الشخص أن يجمع محصول حقله أو كرمه كله، بل يتوجب عليه أن يترك بعضاً منه كطعام للفقير والغريب (لا ١٩: ٩ الخ)، ولم يذكر سبب حاجتهم، وفضلاً عن ذلك لا يجب السخرية ممن يعانون من الصمم ولا يُستغل العمى في ضعفهم (الآية ١٤). أما أجور العمال فيجب أن تُدفع لهم في نفس يوم عملهم (الآية ١٣). ومثل هذا الطلب قد لا يكون مناسباً لصاحب العمل، وقد يشكل له صعوبة، حيث أنه بمقدوره أن يتعاقد وفق ترتيبات أكثر ارضاء

له، قد تبدو المبالغ المطلوب سدادها، والتي لا تؤجل دوغماً حدود أمراً لا غبار عليه، بيد أن
اجرة الأجير تشكل رزقه اليومي الذي هو في حاجة إليه. وإذا لم يحصل عليه فقد تتعرض
الاحتياجات الأساسية للخطر.

والأقوال الكتابية التي تطالب بعدم الانحياز للفقراء لا تستبعد في سياقها من
الاهتمامات الرئيسية للعدالة، الاحتياجات الأساسية للفقراء. وعدم المحاباة في العدالة تعني
فقط أنه فيما يتعلق بالعدالة لا يجب أن يُمنح الفقراء أكثر من مطالبهم العادلة. وهذا
التحديد كانت له أهمية خاصة في الصراعات القضائية بين أعضاء المجتمع. ومع ذلك،
فالفقراء لهم بالفعل مطالب معينة بصفتهم ينتمون إلى فئة تعاني من العوز. فهناك "حق
Mi'spāt" للمحتاج (إر ٥: ٨)، أنظر (أم ٢٩: ٧) "دعوى عادلة للفقراء". فالشخص الفقير
له مطالب صحيحة رتب الله أن يقدمها المجتمع له، وهو مطلب له تقوم لها قائمة إلا حين
يكون الشخص في عوز. ومع ذلك، فأى عضو في المجتمع، إذا ما أصبح محتاجاً، بمقدوره أن
يتقدم بمثل هذا الطلب.

نجد المساواة الرسمية للجميع أمام القانون أمراً ملحوظاً بصفة خاصة في "العدالة القضائية"
(توقيع الجزاءات نتيجة انتهاكات معايير المجتمع). فأولئك الذين كسروا العهد، ومعاييرهم
عليهم أن يتحملوا العقوبة المنصوص عليها بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي. والاهتمام
السائد في هذه النصوص إنما هو على قدرة الثورة على إفساد المساواة الرسمية في المحاكم.
وفي التعاليم، نجد أن التركيز كثيراً ما ينصب على الرشوة.

وفي فقرة تلو الأخرى، نجد أن المجموعات التي يراعيها العدل هي تلك التي تتعرض
احتياجاتهم الأساسية للخطر - الأرملة، اليتيم، الغريب والمسكين - وإذا كانت المناشدة - بدلاً من

هذه المجموعات، قد وُجِدت باستمرار للعدالة بالنسبة للأثرياء، وأصحاب الأراضي والنبلاء، والأقوياء، لاستطعننا وعن حق أن نتكلم عن محاباة من يسكون بزماء القوة. وهناك انحياز، ولكنه بالأحرى إلى جانب من لاحتول لهم.

من أبرز سمات العدل الكتابي، الإنجاز للضعفاء، وهي لا تعنى أن الله يحب الفقراء أكثر، أو أنه يحب أن يُعطى لهم أكثر من مطالبهم العادلة. ولم يُعط الفقراء أولوية إلا لأن يؤسهم يتطلب إهتماماً أكبر، إذا كان لإعتبار أن المساواة تقوم على أساس الحقوق المتساوية لكل الأشخاص في المجتمع. والعدالة يجب أن تدافع عن أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ويحصلون على حقوقهم. وهذا هو "التحيز الأساسي الراسخ" والمتأصل في المفهوم النبوي عن العدالة. وفي ظل الاهتمام بالحاجات الأساسية للجميع، فإن توفير الحقوق الأساسية بشكل متساوٍ يتطلب استجابة غير متساوية لاحتياجات غير متساوية. والعدالة يجب أن تكون غير منحازة لكي تصبح منحازة.

وفي الممارك الاجتماعية المحتدمة والتي يكون فيها الفقراء بصفة دائمة ضحايا العدل، يحرم الفقراء من حاجاتهم الأساسية. والله يتولى قضية الضعفاء، وهذا ما يفعله أيضاً اتباع الله. ونرى في كل صفحات الكتاب المقدس الرؤساء، والقادة، وفي الحكومات الدينية، وخارجها، أنهم مكلفون في ممارسه العدالة وتأييد المطالب العادل للضعفاء، والاقوياء على حد سواء. والواقع أن هذا معيار السلوك لشعب الله. تتضمن صور العدل التدخل بموقف شديد، بعيداً عن الأعمال التي تهدد كرامة الضعفاء وسبل رزقهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

أفضلية للفقراء

نموذج لعدل الله :

إن عدالة الله كانت نموذج العدل الموجه للمحتاجين. "جميع عظامي تقول يارب من مثلك المنقذ المسكين ممن هو أقوى منه والفقير والبائس من سالبه" (مز ١٠: ٣٥).

فالرب، الخالق القادر على كل شيء، هو "المجرى حكماً للمظلومين المعطى خبزاً للجوع" (مز ١٤٦: ٧). وهذه العدالة تُتاح للمأسورين، والعمى، والمنحنيين، والغرباء، واليتيم والأرملة (مز ١٤٦: ٩).

والعدل متأصل في طبيعة الله باعتباره السيد خالق الكون (مز ٩٩: ١-٤). والله يقيم العدل بالنسبة لكل المظلومين في الأرض (مز ٧٦: ٩) "الأرض هنا تشير إلى العالم المسكون بالمقابلة مع السماء (الآية ٨، أنظر الآية)، وليس مجرد أرض إسرائيل. وهكذا كان العدل موجوداً قبل التعبير عنه في أى عهد أو تدبير خاص. وهناك اهتمامات توزيعية عالمية متأصلة في عدالة الله وهي سابقة على أحكام التبادل والعقود. وتعد هذه المواد الواردة في العهد القديم معيارية لنا في أيامنا هذه.

والعدل الذى يمثل دفاع الله عن الفقراء هو نفس العدل المطلوب من البشرية. وفي الشريعة الموسوية، العناية الخاصة - التى أوليت للضعفاء اجتماعياً، واقتصادياً - على أساس ان الله هو إله العدل. ان "الرب" هو الصانع حق اليتيم والأرملة والمحِب الغريب ليعطيه طعاماً ولباساً. فاحبوا الغريب ... (تث ١٠: ١٨-١٩). إنه لأمر ضرورى من الناحية المنهجية بالنسبة لنا أن نتأمل الاجزاء الكتابية، والتى تصف عدالة الله الاجتماعية للنوعية على فهم مسئوليات الانسان بالنسبة للعدالة.

الخلاص :

العدالة هي تصحيح المظالم الاجتماعية الجسمية التي تحقيق بالمجرمين. وهي ليست مجرد التخفيف من معاناة الظلم. فالعدالة هي خلاص. وفي وسط الظلم يتدخل الله، ويأتى بالظلم الى الأمن والسكينه. والعبارات الخاصة بالعدالة كثيراً ما ترتبط بكلمة "Mispat" وهي أكثر الكلمات العبرية أهمية للتعبير عن الإنقاذ والخلاص : "قيام الله للقضاء دينونة لتخليص (Mosia) كل ودعاء الأرض" (مز ٧٦: ٩، أنظر إش ٦٣: ١). "اقضوا للذليل و"انصفوا المسكين" تماثل "نجوا المسكين والفقراء. من يد الاشرار انقذوا" (مز ٨٢: ٣-٤). والعدالة تشمل خلاص الناس من المظالم السياسية الاقتصادية (قض ٥: ١١)، ومن العبودية (أهم ١٢: ٧، مى ٦: ٥)، ومن الأسر (إش ٤١: ١-١١، إر ٥١: ١٠). ويعنى تدبير احتياجات المعدم، أى وقوفه ثانيه على أقدامه، واعطاءه مسكناً واقتياده الى النجاح وتصحيح أوضاعه، ورد الظلم الواقع عليه (مز ٦٨: ٥-١٠، ١٨: ١٥). والعدالة تمحو الظلم، وهي لا تكفى بمساعدة الضحايا على التعامل فى اطار الظلم. ونفس التركيبة من العدل والخلاص من قوى الظلم مطلوبة من الحاكم (إر ٢١: ١٢، ٢٢: ٢، الخ، مز ٧٢: ٤). والعدل فى الكتاب المقدس يشكل قوة تدخل. والله يطلب ذاك الذى "يبنى جداراً ويقف فى الشجر أمامى (أى أمام الله) عن الارض" (حز ٢٢: ٣٠) وذلك مقابل اضطهاد الفقير والمسكين" (الآية ٢٦، أنظر إش ٥٩: ١٥ الخ).

تصحيح أوضاع المجتمع :

نرى العدل أمامنا فى الكتاب المقدس، وباستمرار على أنه تصحيح للوضع الذى كان للقوى فيه قوى استغلالية يمارسها ضد الضعيف. وفى الخلاص يُعاد الناس إلى وضع الحياة فى المجتمع الذى قصده الله لهم. والعدالة هي اعادة الى المجتمع. وكما رأينا فى ترتيبات اليوبيل

كما صيغت فى (لا ٢٥ : ٣٥ الخ) وُصف الفقير على أنه شفا السقوط من المجتمع، بسبب محتته الاقتصادية. ومسئولية المجتمع تجاه أعضاء الضعفاء هى "لتقويتهم"، وإعادة تم للاشتراك فى المجتمع. والغرض من هذه التقوية هى "فيعيش معك" فى الأرض. وفى مزمور ٣٦: ١٠٧، نرى ان الجياع الذين حظوا بمحبة الله الثابتة "يهيئون مدينة سكن". وللمرة الثانية بمقدورهم أن يكونوا نشيطين، وأعضاء مساهمين فى المجتمع. والاهتمام مركز على الشخص فى المجتمع، وما يطلبه الأمر للمحافظة على الفرد فى هذه العلاقة.

وإدراك ان المساهمة فى المجتمع هى المعيار الرئيسى أدى إلى نتائج هامة لفهم العدل. والمساهمة فى المجتمع لها أبعاد كثيرة، ومجالها يتضمن الحياة المادية نفسها، والحماية السياسية، وصنع القرار، والتبادل الاجتماعى، والموقف، والانتاج الاقتصادى، والثقافة والديانة. وعضوية المجتمع تعنى المشاركة الكاملة بحسب مقدرة الشخص وإمكانياته فى كل نواحى المجتمع الضرورية.

يوفر العدل الظروف الأساسية للمشاركة فى المجتمع. وهذه الشروط توفر مضمون ما هو مستحق طبقاً للعدالة. وهى استحقاقاً للعدالة (باستخدام نوعية ما يُستحق بالنسبة لنقص أو احتياج وليس فقط كنتيجة بصفة مواتية).

والظروف التى توفرها العدالة ما هى إلا بداية. والأفراد الذين يتلقونها عليهم مسئولية فى حدود قدرتهم لتحويل الظروف إلى حقيقة الحياة الطيبة. وعلى سبيل المثال، توفر العدالة ظروف الديانة من ناحية حرية العبادة، بيد أنه ليس بوسعه أن يقدم الإيمان الحقيقى نفسه. وهناك ثغرة ضخمة وراء العدالة فى هذه الحالة.

والإهتمام بالأفراد كمخلوقات لها قيمة أخلاقية وروحية أمام الله مراده أن يكونوا وكلاء

نشطيين يعملون من أجل خير أنفسهم. وأى شئ أقل فإنه يقلل من عضوية المجتمع، وتقدم العدالة الظروف التي تدعم هذه الوكالة. إذا كانت العدالة تولد التبعية (بالمقابلة مع التبادلية) فلا تكون قد نجحت في اكمال مهمتها. وان خلاصها غير كامل. وهذا هو السبب في أن تدبير الأرض كان أمراً جوهرياً في اقتصاد اسرائيل الاجتماعي. وكانت الأرض تمثل وكالة لا يمكن أن يوفرها توزيع الطعام نفسه. كانت الأرض. توفر العضوية في المجتمع الاقتصادي، في حين أن الطعام يضمن الوصول فقط إلى الناحية المادية من حياة المجتمع (ومع ذلك) فهذه مهمة العدالة في حالة عدم توافرها). ومن منظور لاهوتي أعمق، فإن مطالب العدالة الأساسية من أعضاء المجتمع العبري يجب فهمها في ضوء عدالة الله الشاملة، وفي ظل ادراك أن الله هو خالق الكل، وموت المسيح من أجل الجميع. أكدت المطالب عندئذ باعتبارها سارية بالنسبة لكل الناس كأعضاء للمجتمع البشري كله. والمجتمعات الأقل جماعية التي تؤثر ذات أهمية باعتبارها سياق الحقوق. والحقوق هي ميزات عضوية المجتمعات التي ننتمي إليها. وحقوق الانسان التي تقوم على أساس المجتمع العالمي، هي تلك التي يجب أن تلقى الاحترام دائماً من قبل كل المجتمعات التي ننتمي إليها.

المساواة الأساسية :

بالنظر إلى أن عضوية المجتمع تتضمن المساهمة المشتركة في جميع مجالاته الضرورية، فإن العدل يقدم مساواة في العناصر الجوهرية لحياة البشر. لأن الخالق للجميع، والسادة يمنحون عبيدهم "العدل والمساواة" (كو٤: ١). وتنعكس المساواة أمام الله في نفس المتطلبات الاجتماعية التي أنيطت بكل البشر، على الرغم من اختلاف المراكز الاجتماعية بينهم (أيضاً اف ٦: ٩)، ومع ذلك فإن هذه النوعيات من الحالة الاجتماعية للعالم المحيط بنا قد تم تحديدها في ضوء سيادة الله الفريدة (مت ٩: ٢٣) والخليقة الجديدة التي جاءت إلى الوجود بالمسيح

يسوع (غل ٣: ٢٨).

وما نقصده بالمساواة كعنصر خاص من العدل الكتابي يشير بنوع خاص إلى احتياجات أساسية. والمساواة الأساسية لا تعنى تقسيماً حسابياً لكل الممتلكات والقوى، أو تسوية كل الخبرات الاجتماعية. فالاحتياجات الأساسية محدودة ويمكن تعريفها. فهي ليست غير محدودة، ولذلك فأى شئ عرضة لأن يكون مرغوباً فيه فى المجتمع قابل للتوزيع العادل. وعلى رأس أولويات العدالة التوزيعية إيفاء حاجات كل عضو فى المجتمع. وتحديد الحاجات الأساسية، لا يمكن ذكره فى شكل يمكن تطبيقه بشكل واضح وكامل فى كل حالة وبالنسبة لكل الأزمنة والثقافات. ولكن هذا لا يجعل نظرية العدل هذه أمراً مشكوكاً فيه. بل يعنى بالأحرى أن لها مرونة كافية لأن تتعامل مع خبرات متنوعة من حياة الانسان. والحاجة إلى الشيوخ عند البوابة لتفسير المعنى المباشر للعدالة تظل قائمة. والمناقشات التى تدور حول ما هو ضرورى للمجتمع هى قائمة. والمناقشات التى تدور حول ما هو ضرورى للمجتمع هى مناقشات صحيحة، والمعلومات اللاهوتية والتجريبية قادرة على تقديم التوجيه. وبعض الأمور تنطبق على كل ثقافه، مثل المطلب الاساسى للبروتين، أو الأمان من التعذيب. وهناك أشياء أخرى تناسب متطلبات الثقافة. والوصول إلى وسائل النقل التى تعمل بالمحركات ليس مطلباً أساسياً حين تكون مؤسسات المجتمع كلها على مسافة تُقطع سيراً على الأقدام. ولكنها تكون حاجة أساسية حين يُنظم المجتمع بإفتراض أن الناس يمتلكون سيارات. وهذه ليست اهتمامات غامضة أو نسبية، بل هى بالأحرى تطبيقات لمبادئ أساسية طبقاً للقرينة. و"المحتاج" طبقاً لهذا التعريف هو من يفتقر رغماً عنه إلى هذه المواد. وأخذ قول بولس "إن كان أحد لا يريد أن يشتغل فلا يأكل أيضاً" (٢ تس ٣: ١٠) على أنه أمر يتعلق بالعدالة إنما يبعد هذا القول عن سياقه. فلم يكن بولس يصدد الحديث عن العدل أو المعونات. وإنما كان اهتمامه منصباً على

أولئك الذين، لدواعى الاثارة والتعصب حول موضوع المجئ الثانى للمسيح، تخلوا عن مسئولياتهم اليومية. وعلى الرغم من أن الغرض من العمل هو، مساعدة المحتاجين (أف ٤: ٢٨)، لكن بولس لم ينظر إلى :من لا يريد أن يشتغل" أنه محتاج حقاً لأن من وجهة نظره، أن هؤلاء لديهم امكانيات رعاية أنفسهم اذا ارادوا ذلك. والذين بمقدورهم أن يوفرُوا احتياجاتهم الاساسية ولكنهم اختاروا ألا يفعلوا لا يحسبون ضمن المحتاجين.

ومع ذلك، فشفقة العدالة ستُنظر في وجود احتياجات أخرى إذا ما ظهر الناس قادرين على اعادة أنفسهم، لكنهم على النقيض من المصلحة الشخصية المألوفة تقبلوا الحياة الهامشية استناداً إلى المعونات. وما يفترضه الكتاب المقدس هو أنه حين نقابل شخصاً محتاجاً في المجتمع، فإن الحاجة هنا وليدة أسباب خارجية. ولكن معلومات أخرى قد تغير هذا الافتراض. وفي كتابات الحكمة، ولا سيما سفر الأمثال، حين يُناقش موضوع الكسل، ففي هذا السياق يُشار إلى الفقر على أنه كثيراً ما يكون عاقبة الكسل. هي وما يماثل ذلك التحذيرات الموجودة في سفر التثنية عن عدم الأمانة.

كان المبدأ السائد في العصور الوسطى، حين كانت المحاكم الكنسية تدير المنظمات الخيرية كجزء من أعمال الحكومة، هو أن الشخص القادر على العمل، لا يُعد محتاجاً، ولا يجب إعالته. وعلى العكس مما هو حاصل في أيامنا هذه، لم تكن هناك بطالة مستفحلة، وكانت عملية التمييز أكثر بساطة. على الرغم من مثل هؤلاء الأشخاص على شفا الهلاك بسبب الحاجة، فكانت تُقدم لهم المعونة دون أى اعتبار. وهنا كان يُنظر إليهم على أنهم محتاجين. ويرى القانونيون في الكنيسة أن من يعمل الكثير أفضل من ألا يعمل شيئاً على الإطلاق. وزيادة على ذلك، فإن اتباع هؤلاء الأشخاص كثيراً ما كانوا دون رغبتهم يحرمون من أى موضوعات تتعلق بمسئولية المجتمع.

ومبدأ العدالة نفسة لا يمنع التكديس غير المتساوى بعد استيفاء الحاجات الأساسية للجميع .. ومع ذلك، فإن المفهوم الكتابى لطبيعة الإنسان، يحذر من امكانية الشر الذى ينجم عن الاختلافات العادة فى القوة بين الأفراد والجماعات فى المجتمع.

ولقد أولى العدل الكتابى اهتماماً خاصاً بالضعفاء حتى يدركوا مع بقية الأعضاء الآخرين المتطلبات الدنيا للمشاركة فى المجتمع. ويعامل الكتاب المقدس هذا المبدأ بطرق عدة. وأكثر الأمور إثارة وأهمية يتمثل فى عملية توزيع الأرض. فالأرض، وهى الميراث المشترك الذى أعطاه الرب، والذى كانت تعيش عليها "كل إسرائيل"، من كبيرهم إلى صغيرهم، تم توزيعها دون محاباة بواسطة إرشاد قانونى واضح لعملية التوزيع (عد ١٦، يش ١٧). وكان من وظيفة اليوبيل أن يدعم الترتيبات التى تضمن خاصية الانتاج لكل من الوحدات الاقتصادية الاساسية (لا ٢٥: ٢٨). وكان الاهتمام منصباً على المساواة الأساسية فى خاصية الانتاج، وقد تطلب الأمر انحيازاً من ناحية أن أولئك الذين فقدوا أرضهم لأسباب متعددة، تيح لهم فرصة استعادتها، وأولئك الذين حصلوا على هذه الأراضي بأية وسيلة كانت، يفقدونها. وكان الاهتمام يدور حول نتائج نهائية معينة وهى : مساهمة الجميع فى الاقتصاد، والاستقلال الاقتصادى. وقد تنبأ حزقيال باستعادة توزيع الأرض فى المستقبل. وكان المبدأ الذى قام عليه هذا التقسيم هو : "ومتلكونها أحدكم كصاحبه" (حز ٤٧: ١٤) أى "وتقسمون بينكم بالتساوى" (بحسب ترجمة أخرى). ثم إن ما جاء فى (زك ١٠: ٣، ميخا ٤: ٤) يتطلع إلى الوقت الذى يجلسون فيه ثانية "كل واحد تحت كرمته وتحت تينته"، وهذا ما يرمز إلى الأمن وامتلاك وسائل الانتاج.

حقوق المساعدة، وحقوق الحرية :

العدالة بمعنى الوصول إلى كل المجالات الضرورية للمجتمع، وتتطلب معياراً من العدالة بالنسبة للسلع الضرورية التي لا تتوافر إلى ما لا نهاية. والنواحي المدنية للمجتمع، مثل المستحقات وأشكال المشاركة السياسية، يمكن توزيعها على الجميع دون الأخذ من الآخرين. وعادة ما تتطلب المسائل الاقتصادية صيغة ما من إعادة التوزيع لتصحيح الأوضاع. والعدالة الموضوعية، والتي تعطى حق المساعدة، أصبحت بالتالي موضوع جدل بالنظر إلى تحيزها.

ومع ذلك، فإن خلاص المظلوم من سطوة القوى، في العدل الكتابي، تعنى عملاً من قبل المجتمع قد يسبب الضرر لمصالح الأقوياء (أنظر إش ١١: ٤ مثلاً). وقد يتطلب الأمر تعديلاً في المجتمع - على غرار ما يتم في اليوبيل - استرداد الملكية المنتجة التي سبق الحصول عليها بطرق مشروعة.

قد يشمل تحقيق العدالة أيضاً تقديم الضروريات المادية للحياة، كالطعام والمأوى، والله هو "الصانع حق اليتيم والأرملة والمحِب الغريب ليعطيه طعاماً ولباساً" (تث ١٠: ١٨) وهو "المجرى حكماً للمظلومين المعطى خبزاً للجوع" (مز ١٤٦: ٧، أنظر ١١١: ٥-٣، أي ٨: ٦) مصطلح "طعاماً ولباساً" يشكل قولاً عبرياً يشير إلى الأمور التي يمكن الاستغناء عنها.

وما جاء في أيوب ٢٤، يصف لنا المنافع التي تنزع عن طريق الظلم. والظلم يبدأ بالهجوم على الأرض، التي هي أساس القوة الاقتصادية (الآية ٢). ثم ينتقل بعد ذلك إلى وسائل الانتاج الثانوية: الحمار، والثور (الآية ٣). ونتيجة لذلك وُصف الضحايا بالعجز والمهانة: أما الظالمون المعتدون فإنهم "يصدون الفقراء عن طريق. مساكين الأرض يختبئون جميعاً (الآية ٤). وقد قطعت الروابط التي تربط المساكين بالمجتمع، وأصبحوا يهيمون "كالفراء في

القفر" (الآية ٥). ويعتمدون على الآخرين (الآية ٦). وقد حُرِّموا من ضروريات الطعام الأساسية (الآيتين ٦، ١٠)، والشراب (الآية ١١)، والكسوة والمأوى (الآيتين ٧، ١٠). وخسارة هذه المنافع اعتبرت ظلماً في أجزاء أخرى من سفر أيوب أيضاً.

تأتى علاقة العدل الكتابي بضروريات الحياة المادية فى المجتمع على النقيض من مفهوم وظيفة الحكومة السلبية تماماً، حيث لا تتحمل الحكومة أى مسئوليات بالنسبة لحقوق المساعدة. وتبعاً لوجهة النظر هذه فإن العدل لا يمنع سوى اقتحام حقوق الآخرين. فهى نظرة تمنع، ولكنها لا تمنح. وحماية الحقوق هى حماية الملكية، الشخص، والانتفاع المتساوى بإجراءات المجتمع.

الحقوق السلبية :

تُحمى الحقوق السلبية طبقاً لوجهة النظر هذه تشكل فى الواقع أهمية للعدالة. والشخص الذى يحرم من هذه الحماية يقطع من المجتمع السياسى، والمدنى، ولا يصبح عُرضة للاستغلال فحسب، بل تقل قدرته على التأثير فى حياة المجتمع. والعدالة العلاجية أو الجنائية أمر هام لحماية الفرد أو المجموعة من الاقتحامات التى تضرهم. ومن بين الأمثلة الكثيرة على العدل العقابى استخدام "Mispat" فى القرار القضائى الصادر ضد شخص قام بالقضاء على حياة إنسان قهراً (عد ١٢:٣٥). وإستخدام كلمة "Mispat" فى العدالة العقابية أمر شائع. نرى الاهتمامات الإجرائية فى الاهتمام بالموازن، والمكايل العادلة (لا ٣٥:١٩ الخ)، وثمة تأكيد على ذلك فى الكتابات النبوية وكتابات الحكمة (على سبيل المثال : عا ٨:٥ أم ١١:١)، والإجراءات الواجبة يتعين اتباعها فى الحكم، فلا يجب أن تكون هناك رشاوى، ولا يجب محاباة الفقراء أو الأغنياء بأكثر مما هو مستحق لهم (تث ١٦:١٩، لا ١٩:١٥).

والمفهوم الكتابي للعدل أمر أساسي لحقوق الحرية هذه، على الرغم من ان فهمنا الكامل لها تطور تاريخياً بعد الفقرة الكتابية. فقد إعتُرف بها بشكل أكمل حيث إن اختبار الظلم أنعكس في منظور الفكر الكتابي بالنسبة لحرمان الإنسان وقيمتة.

الحقوق الموجبة :

لكن يبدو أن العدالة الكتابية تشمل أيضاً حقوقاً موجبة، وهي من مسئولية المجتمع. وبدلاً من الصورة المحايدة، والعقابية فقط للحاكم، إلا أن الحاكم الحقيقي يُصور وهو يقوَّى الضعيف، ويشفى المريض، ويجبر الكسير، ويسترد المطرود ويطلب الضال (جز ٤: ٣٤ و ١٦ و ٢٣). مثل هذا الحكم المثالي مسئولية احتياجات الشعب كراعٍ. وفي (إش ١: ٣٢-٢٨) تجد أن الملك العادل (الآية ١) والحكيم الموعوديه صُورَ على النقيض من الغبي الذي يترك الجائع يتضور جوعاً (الآية ٦).

والعدل الذي طُلب من الملك والحاكم الآخرين في الكتاب المقدس، لا يمكن تمييزه من حيث نوعيته واتجاهه عن العدل المطلوب من الآخرين. واهتمامات الحكومة والقانون تتضمن عدلاً موضوعياً، مادياً يرمى إلى النفع.

والعدالة الكتابية بسبب تركيزها الاجتماعي والاقتصادي، عوض أن تقتصر على النواحي المدنية فحسب، فقد تميزت بالارتباط المستمر بمجموعات مثل الأراامل، الأيتام، الغرباء المقيمين، الأجراء، والمساكين والعبيد، والذين سبق أن ذكرناهم. فالعدالة تستجيب للحاجة الاقتصادية.

كثيراً ما يتم أيضاً انتهاكات الحقوق المدنية والممتلكات، وكثيراً ما يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى الضعف، ومن ثم فإن المساواة الرسمية قد إنحرفت نتيجة عدم المساواة

الواقعية. ومع ذلك، فالوضع لا يقتصر على أن أعضاء هذه الجماعات قد حُرموا من الحقوق المدنية المتساوية. وإذا كان الاهتمام قاصراً على موضوع انتهاكات الحقوق المدنية والممتلكات، فإن مجموعات أخرى سترتبط أيضاً وبشكل وثيق بالعدالة. وأكثر الناس عوزاً من الناحية الاقتصادية ليسوا هم فقط الضحايا العاديين للجريمة. والواقع أنه في حالة الممارك الاقتصادية الشديدة. سيكون المحظوظين ضحايا الجرائم التي يشنها المحرومون. "لا تعطى فقراً ولا غنى ... لئلا أفقر وأسرق" (أم ٨:٣٠ الخ). ومع ذلك، لا يوجد ارتباط مماثل للعدالة مع المجموعات الثرية أو مجموعات أخرى ممن لم يكونوا ضحايا إلا للجريمة فقط (ولو أن العدالة الكتابية تستجيب لهذه الاحتياجات أيضاً. وقد أستثنى الأرملة، واليتيم، والغريب بسبب عمق احتياجاتهم الأساسية. والعدالة إرتبطت بهم بشكل وثيق لأنها ترمى إلى الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، حتى يمكن أن ينضم الجميع تحت لواء المجتمع. والاحتياجات التي تستجيب لها ليست مدنية وسياسية فحسب، بل واجتماعية واقتصادية أيضاً. وتحتوى الربعة الموسوية على الكثير من حقوق المعونة. ونظرية العدالة المرتبطة بثقافة ما، لا يمكن تفسيرها بمعزل عن نظامها القانوني. تقدم العدالة كتنفيذ لهذا القانون حقوق الإعانة. ومن السمات البارزة في مجموعة القوانين الجبرية في الشرق الأوسط قديماً هي قوانينها المحددة الخاصة بمعونة الفقراء. فقد منح القانون أيضاً لكل عائلة كبيرة (لاويين ٢٥). وكان الطعام موضوع العديد من شروطها. وكان الفقراء يتلقون الطعام في السنة السبتية (خر ٢٣: ١٠ الخ) وما يُترك في الحقل في الحصاد الاول (تث ٢٤: ١٩-٢٢، لا ١٩: ٩ الخ). وكان يُسمح للجوعى بأن يتناولوا طعاماً بصفة مباشرة من حقول الحنطة (تث ٢٣: ٢٤ الخ). وبدفعة محولة، كل ثلاث سنوات، بوضع ١٠٪ من المحصول في المخازن في المدن من أجل الفقراء (تث ١٤: ٢٨)، وهذا اتفاق مدني وعام. ويجب ملاحظة أنه لا يوجد أي وصف في أي من هذه النصوص يذكر أن هذه العناية بالفقراء كانت نتيجة أنهم ضحايا لأعمال إجرامية، أو إجراءات قانونية. فقد كانوا

مجرد فقراء محتاجين. وجزء من المجتمع قُدمت له المعونة على حساب أجزاء المجتمع الأخرى. وعلى غرار ذلك، فإن الاحتفاظ بأى شئ ضرورى للحياة كضمان لقرض جُرم من ناحية العدالة (تث ١٣:٢٤). والإجراء لم يكن مجرد عملية بل نتائج كاملة. وكانت الإعانات تُعطى للمحتاجين فمن ثم "يأكلون ويشبعون" (تث ١٤:٢٩، ٢٣:٢٤، ٢٦:١٢).

وقد حُرمت أيضاً الفائدة على القروض الاستهلاكية باعتبارها ممارسة اقتصادية ضارة تهدد وضع الشخص فى المجتمع (لا ٣٧:٣٥:٢٥). فلا يجب استخدام الرضى كضمان لقرض، باعتبارها ملكية انتاجية للشخص، فهى تمثل حياة ذلك الشخص (تث ٦:٢٤). وفى حالات كهذه، ومن أجل النتائج المتعلقة بالاحتياجات الأساسية، تتدخل العدالة التوزيعية بما يُمكن القول عنه انه عقود أبرمت بكامل حرية طرفيها.

رؤية اقتصادية وقانونية :

ليس القصد من التصحيح عن طريق العدالة، هو صحة النظام القانونى فى حد ذاته. فما أُعيد ترسيخه هو المجتمع كمكان تُسد فيه الاحتياجات الضرورية للكل. والظلم الذى تتدخل العدالة بسببه ليس مجرد عملية غير شرعية (مثل السرقة). فالخطأ هو أيضاً نتيجة نهائية حُرّم فيها الناس من احتياجاتهم الأساسية "لا تغضب (càsaa) قريتك ولا تسلب" (لا ١٩:١٣).

وبعض أشكال العلاقات الإنسانية ظالمة فى حد ذاتها، حتى بدون اعتبار تأثيرها على حياة الآخرين. فالسرقة والغش والكذب، هى من الأضرار المباشرة، ويحذر القانون قدر الامكان. ومع ذلك، فالعدالة تنظر أيضاً إلى أوضاع يُحرم فيها الناس مما هم فى حاجة إليه، حتى وإن لم تكن هذه الأعمال المؤذية فى جوهرها موجودة. فالقوة المفرطة، قد تأخذ مظهر الظلم إذا ما

نُظر إليها على أنها ستؤدي إلى حرمان الآخرين من حقوقهم.

والظلم الكتابي لا يمكن أن يقتصر على استخدام الوسائل المؤذية في أساسها وذلك لحرمان الآخرين. فالظلم يقع في أي وضع حتى وإن لم تكن مثل هذه النتائج مقصودة، وحتى لو لم تكن الوسائل المستخدمة شريرة في جوهرها. وأية عملية، مثل مصادرة الأراضي التي وُضعت رهن على القروض، ربما قد تتأتى من خلال عقود صحيحة وصريحة. وقد شُجبت النتيجة النهائية بشدة، الأمر الذي أهّل الحكومة للتدخل (إش ٨:٥، نح ٧:١:٥). ويجادل إيرل دافيز بأن إشعياء لم يشجب الاستيلاء على الأرض في إش ٨:٥-١٠ على أنه عملية غير قانونية. فمن خلال مصادرة رهونات، أو ضمانات الرهن، يمكن أن تؤخذ الممتلكات في إطار القانون. ومع ذلك فقد أدان إشعياء الحكام لتقاعسهم عن الدفاع عن الضعفاء. وهو يستند إلى العدالة الاجتماعية باعتبارها فوق القانون، والتي يجب على القانون أن يستجيب لها. وهذه الموضوعات النبوية تأتي كتحذير ضد الفصل بين الجوع وهياكل الظلم.

وتركز العدالة على إيفاء الاحتياجات الضرورية الناقصة. وتقاوم العدالة في مفهومها للخلاص أيضاً، قوى الإنسان التي تسبب ذلك الحرمان. وهي لا تستجيب إلى الممارسات الظالمة للقوى المفرطة فقط، بل إلى ضلالات العمليات القضائية التي تهدف إلى غايات مماثلة أيضاً. وتتضخم المظالم التي يتحدث عنها الكتاب المقدس عن الجمع بين القوة والطمع. يمكن الآن تدميرها وقدرة الفقراء على التماسك دون انتهاك القانون. وفي بعض مواقف الاجحاف، نجد مظالم رهيبة تتأتى نتيجة القوة والإمكانات، ويكاد الفقراء لا يسيطرون على حياتهم. والخيارات أمامهم قليلة، ولا يتوفر لهم سوى الاستدانة، حيث تصدر رهوناتهم بلا رحمة. والمشترون الذين يسيطر عليهم منافسوهم يرفضون شراء محاصيل ذلك الشخص. تسد أمام والفلاح الصغير الأبواب نتيجة المحصول الأكبر الذي يقدمه منافسه للمشتري. ومالك الشركة

الصغيرة المربحة، يتوقف عن العمل لأن أفضل العاملين لديه يتركونه، ويلتحقون بشركة أكبر تقدم لهم أجوراً أعلى. وربما تكون تلك الشركة أقل كفاءة بيد أنها تمتلك امكانات كبيرة للمناورة. ينتهى مشروع اصلاح الأراضي بالفشل حين تُقسَّم الأرض بين الأقارب، والأتباع الخانعين، الذين لا يكونون ملاكاً سوى بالاسم فقط، ولذلك تتمكن الأقلية التي تتحكم فى ملكية الأراضي من أن تحتفظ بوضعها المسيطر.

يعطى الكتاب المقدس أهمية إلى مضمون العدالة أو الظلم - وسواء كانت الأفعال تعطى الحياة، أو تدمرها، فضلاً عن اهتمامه لا يعد هنا لموضوع الشرعية، أو عدمها. والاستفادة ليست فى الأساس هى الرجوع إلى وضع قانونى، بل الرجوع إلى المجتمع. والعدالة ليست درجة ما يناسب القانون أو العقد أيا كان يركز، ومعيار التصحيح بما إذا كان أى نشاط اجتماعى، قانونى، اقتصادى اجتماعى - يأتى بالناس إلى المجتمع الذى يدعم الأعضاء، أم يطردهم خارجاً. والقانون يكون أداة اجتماعية حقيقية، وفعالة، طالما كان يعبر عن هذه العدالة.

الإستمرارية بالمحبة :

يقول البعض لا توجد هناك حقوق فى الإعلان فى إطار العدالة، مفترضين أن العدالة والاحسان (أو المحبة) يشكلان مبدئين منفصلين. والمعونة تنتمى إلى المحبة وليس إلى العدل. والمطالبة بالإعانة كحق - فى ظل هذا رأى - معناه الخلط بين المحبة أو العدل. وفضلاً عن ذلك، فإن إعطاء حقوق الإعانة يتطلب الانحياز فى العدالة. وقبل ان هذا الانحياز ينتمى إلى المحبة وليس إلى العدالة، والإحسان أمر اختياري لا يتضمن عملاً من جانب الدولة.

ومع ذلك، فإن العدالة الكتابية كثيراً ما تُوجد مرتبطة مع المحبة بشكل وثيق. وكمثال

ذلك نجد أن المحبة والعدل فى (تث ١٠: ١٨) قابلان للتبادل : إن الرب هو "الصانع حق اليتيم والأرملة" وهو "محب للغريب ليعطيه طعاماً ولباساً" (أنظر إش ٣٠: ٢٠).

ومع ذلك، ليس كل احسان عدلاً، فالمحبة التى تستجيب لاحتياجات مادية لم توف بطريقة شرعية، لا تتنافى مع العدالة. ومثل هذه النوعية من الاحسان المغلق بالمحبة لا يعد خلطاً بالعدالة الكتابية. إن هذا هو معنى العدالة التوزيعية فى الكتاب المقدس. وبوسعنا أن نفهم السبب فى أن استخدام لغة مأخوذة من مجال العدالة التوزيعية ليصف خلاص الله بالمسيح. وهذه اللغة كانت مرتبطة من قبل بالخلاص. ولقد تحدث عن أعمال الخلاص بالنسبة لأولئك الذين لم يكن لهم أى ملاذ آخر، وكانوا عاجزين عن مساعدة أنفسهم، وهى أعمال تتعلق بإحضار الناس ثانية إلى المجتمع. ويستعمل بولس التعبير اليونانى الكبير للعدالة المتمثل فى كلمة "dikaiosyme"، والتى تماثل الكلمة العبرية "Sedaqa"، وهى من بين كلمتين عبريتين بارزتين تعنيان "عدالة"، وذلك لوصف القوة الخلاقية التى أتت لنا بعطية الله للخلاص، وفتحت الطريق إلى مجتمع المفدين الذى كان يقيمه الله (أنظر على سبيل المثال رو ١٦: ١). وهى على النقيض من عدالة الله العقابية فى صورة "غضب" (الآية ١٨) الغضب والذى يخلص المسيح الناس منه. ويشير بولس إلى "dikaiosyme" ("بر") الله، وبصفة خاصة فى رسالة رومية، حيث يدافع عن أعمال الله فى الاتيان بالأمم إلى أهل بيت الله بالإيمان بالمسيح.

واستعمال بولس إنما هو تشبيه مجازى، كما هو الحال بالنسبة لكل لغة تشير إلى الله. وعلى ذلك، ليست كل نواحي العدالة يمكن أن تشتق من كلمة "dikaiosyme" (ثم إنه من غير الصحيح أن تحاول أن تقرأ معنى الكفارة كله فى هذا التعبير). ووجهة نظر بولس فى استخدام كلمة "dikaiosyme" تقوم على أساس نعمة الله ومحبته اللتين كانتا الأساس

فى الإتيان - بأولئك الذين ليس لهم أية حقوق فى المجتمع - إلى المجتمع. والأسس قامت
اعتباطاً بنعمة الله التى لا نستحقها اطلاقاً. والإيمان بالمسيح هو وحده الذى يشكل أساس هذا
المجتمع. ونعمة الله وحدها هى التى تعطى القدرة على الاستجابة بالإيمان. ومع ذلك، فما أن
يؤسس الله هذا الإيمان، إلا ويصبح إدعاء يعد الله بالاعتراف به. يأتى الله إلى مجتمعه بكل
من له إيمان بغض النظر عن بؤسهم وافتقارهم السابق إلى أى وضع فى المجتمع. وبر الله
(dikaosyme) يستبعد الزائف، ويهمل المميزات المتعلقة بالأعمال أو الجنسية (رو
٣: ٢١-٣١). وليس من الصواب أن تجادل بالرجوع إلى هذا الاستعمال الخاص بهذا التعبير
لترسخ معنى العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإنه لمن المطمئن أن نرى استمرارية المعنى فى
تعبيرات العدالة التى استخدمت بالنسبة لعمل المسيح الخلاصى.

التوزيع طبقاً للاحتياجات فى المجتمع :

وصف العدالة الكتابية يجب أن يأخذ فى الحسبان كل هذه العناصر : تركيزها على
الضعف الاقتصادى، وتعويضه، والأولوية الاجتماعية للاحتياجات الأساسية، والمشاركة فى
المجتمع، والدعم القانونى لحقوق الاعانة، وكذلك حقوق الحماية والاجراءات، واستمرار
العدالة مع المحبة.

ومن بين الصيغ التقليدية للعدالة التوزيعية، تلك الصيغة الأكثر مناسبة فى وصف العدالة
الكتابية، وهى التوزيع طبقاً للاحتياجات. والاحتياجات تتضمن كلاً من المعونات والاجراءات،
وهى موجهة للحياة فى المجتمع. وبعض المعايير الأخرى للعدالة التوزيعية هى على الأقل
مفترضة. وفى إطار هذه الحدود، هناك مكان للإنجاز (أو القدرة) والتعاقد.

ومع ذلك فقد ساد التوزيع طبقاً للاحتياجات، لدى كتبة الأسفار المقدسة وهم يكتبون عن

العدالة، ويستخدمون مفردات اللغة الخاصة بها، وهذا هو التوجيه الرئيسي لسلوك النظم التوزيعية. ولا نجد هذه الكتابه بالنسبة للعدالة فى قصص الثورة العظيمة لبعض الأفراد، ولا فى الترتيبات القانونية التى تفتقر فى وجود العبودية وحين تُوضع العدالة، فإن الاحتياجات الأساسية للانخراط فى المجتمع من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والقانونية.

الفصل الخامس

الحقائق، والقيم، وعمل الحكومة

بقلم : بيتر ج. ميل

إلى أى مدى يكون الأمر مفيداً للمسيحيين الذين توجد بينهم اختلافات أساسية حول موضوعات تتعلق بالسياسة الاقتصادية إذا ما جلسوا معاً لمناقشة هذه الاختلافات ؟ هل سيكون من شأن ذلك تفاقم الاختلافات، وخلق المرارة بينهم، أم سيحدث تلاق واقعى، وسينجم عن ذلك أفكار مفيدة تتعلق بمناطق الاتفاق ؟ وفيما كان الذين شاركوا منا فى مؤتمر اكسفورد الأول والثانى يرجعون بفكرهم لنتذكر أحداثها، إلا أننى وجدت أن الوقت قد حان للتأمل جدياً فيما حدث حتى نكون وكلاء أمناء إذ نفكر ملياً فى الحوار المستقبلى.

وينبغى أن اعترف أننى دخلت فى عملية اكسفورد برمتها والشكوك تساورنى إلى حد ما. وكنت أتطلع للاتصال بأخوتى وأخواتى فى المسيح، والحوار مثمر مع أولئك الذين اختلف معهم. ومع ذلك، لم أكن على ثقة من أن محاولة الوصول إلى اتفاق على بيان عام ستكون أمراً مفيداً إلى هذا الحد، كما أنى كنت أخشى أيضاً من أن تكون خلافاتنا كبيرة إلى درجة تحول دون أن ينصت كل منا للآخر حقيقة. غير أن هذه العملية كشفت بكل تأكيد أنى كنت مخطئاً فى ظنى. فقد وقع بيننا حواراً مفيداً بالفعل، وكان الحاضرون ينصتون بكل جدية كل إلى ما كان يقوله الآخر، ويتعلمون من بعضهم البعض، وكان من نتيجة ذلك أن عدلت المواقف، وكان إعلان اكسفورد النهائى له نفعه الكبير حيث ألزمتنا بتوضيح مواقفنا والبحث عن المناطق المشتركة بيننا. فلم تكن الوثيقة الختامية تمثل كلاماً منمقاً لا طائل من ورائه، أو محاولة لحجب الخلافات بعبارات غامضة. بل أشارت هذه العملية إلى مناطق اتفاق لها أهميتها، كما كان المؤتمر مفيداً جداً للمشاركين فيه الذين اكتشفوا أن الانصات للآخرين قد كشف لهم عن النقاط الغامضة لديهم، أو المناطق غير الحساسة التى أغفلت، وكان من المثير أن ترى بعضاً من الأعضاء من اليساريين يوافقون على أن التضخم، والحماية كانا يمثلان

بالفعل مشاكل هامة لها تأثيرات السالبة على الفقراء. ومن ناحية أخرى، فإن المشاركين الذين كانوا أكثر تعاطفاً مع الأسواق وافقوا على أن ثقافة الأسهمالية قد تكون بالقطع غير مسيحية. وأنه ربما يكون هناك تكديس للثورة، والقوة في ظل سياسة السوق. وهكذا كان الحوار نافعا إلى أقصى حد في توسيع رؤية المشاركين وفي الإشارة إلى مناطق الاهتمام المشتركة، التي كان يشترك فيها معظمهم.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الحوار كان في مراحله الأولى، فتكون درجة الاتفاق هذه مشجعة. وكان من المفيد جداً أن نكشف أهدافاً توحد بيننا، ولكننا نحتاج أن نكافح من أجلها من خلال السياسة الاقتصادية، وأن نعين مناطق الاهتمام سواء استخدمت آليات السوق، أو الحكومة لتحقيق هذه الأهداف. وربما يكون الوقت قد حان الآن لأن نتحرك إلى ما بعد هذه الأفكار الموحدة، وأن نتكلم بوضوح أكثر عن سياسات، وإصلاحات معينة. وعلى الرغم من أنني وجدت العملية السابقة مبهجة من ناحية اكتشاف مناطق الاتفاق، وفي التعليم من مسيحيين آخرين، غير أنني لست متفائلاً جداً من أن الحوار المسقبلي سيكون مثمراً من ناحية الوصول إلى اتفاق. وفيما نتحرك إلى مجالات سياسات معينة، فاحسب أننا سنكتشف أنه توجد بيننا خلافات جوهرية حول: "كيف يعمل العالم". أو بتعبير آخر، قد تكون تقديراتنا متباعدة جداً بشأن تكاليف ونتائج محاولة انجاز بعض من الأهداف المعينة التي حددناها. وفي بقية هذا الفصل، سوف أذكر على نحو من التفاصيل إلى أين - حسب اعتقادي - ستأخذنا المناقشة التالية، وأين ستكون نقاط الاختلاف في الرأي كبيرة. ولم يكن هذا بغية تخريب الجهود المستقبلية للحوار، بل بالأحرى، وبروح مؤتمري اكسفورد الأول والثاني، كان ذلك بأمل تعزيز الفكر والمناقشات الجديدة في هذه الموضوعات.

ومع أن أية محاولة لتصنيف المسيحيين المهتمين بالسياسة الاقتصادية، هي محاولة عامرة

بالمشاكل، إلا أنني سأضع الناس في معسكرين، أولئك الذين يمكن أن نطلق عليهم المساندون لسياسة السوق، وأولئك الذين لا يثقون، وبدرجة كبيرة جداً بعمليات السوق. ولتسهيل التوضيح، سوف أصف المجموعتين المتنافستين بمجموعة "غير المتدخلين" ومجموعة "المتدخلين"، ومع اني أدرك أن مثل هذه التعبيرات لا تصف دائماً، وعلى نحو صحيح وضع الشخص بالنسبة لموضوع معين. وبالطبع فإنه من العدل أن أكون صريحاً وأعترف بأنني أنتمى إلى النوعية الأولى. ويميل اتباع نهج عدم التدخل بالأكثر إلى جانب استعمال الأسعار وحقوق الملكية كوسائل التنسيق الكبرى للمجتمع، في حين أنه سيكون مبدأ التدخل، أكثر تشككاً في سياسة السوق، ويقولون إنه على الحكومة أن تكون وكيلاً نشطاً جداً في التدخل من أجل تحسين كثير من نتائج قوى السوق. فالناس بطبيعة الحال يقفون بامتداد حلقة متصلة فيما يتعلق بهذه المواقع ومن السهل المبالغة في تصوير البعد الأقصى لكل من الطرفين. وقليلون من مؤيدي سياسة السوق يطالبون بإزاحة كل ما هو حكومي، وفي نفس الموضوع، قليلون من المجموعة المؤيدة للحكومة يعتقدون أن التحكم المركزي، والتخطيط يجب أن يحلا بدلاً من سياسة السوق. ومع ذلك، هناك اختلافات بالغة بين المعسكرين الأساسيين، وهذه الاختلافات جذيرة بالفحص، وبحسب ظني، فإن هذه الاختلافات هي بالأكثر على مستوى الأفكار من ناحية كيف أن سياسات متباينة تعبر عن اختلافات أساسية حول قيم جوهرية. وأحسب أن هناك آراء مختلفة جداً من ناحية كيف تحقق أهداف سياسية معينة، والدرجة التي نواجه بها القيود، والتناوب في تنفيذ هذه الأهداف. وسوف أتطرق الآن إلى أسئلة عديدة أعتقد أنها توضح الخلافات الجوهرية في الآراء حول حقيقة العالم الذي نعمل فيه، وأنها كانت ستكون أكثر وضوحاً لو تخطينا التصريحات العامة إلى حد ما والتي صدرت عن مؤتمر أكسفورد الثاني.

هل تكفى النوايا الحسنة ؟

من أهم ما جاء فى الأقوال العديدة الواردة فى إعلان اكسفورد هو الرأى القائل بأن السبب للشرور الاجتماعية يعود إلى نقص النوايا الطيبة لدى أفراد المجتمع. وتطلب هذه الأقوال العديدة بأحاساس أكبر بالالتزام بالمثل العليا، والتزام أخلاقى أعمق لمبادئ معينه من مبادئ العدالة. وإذا كان بوسعنا رفع مستوى الوعى الأخلاقى لدى الناس، هنا يكون من المستطاع حل المشاكل الاجتماعية.

ومن المؤكد أن النوايا الحسنة تشكل أهمية بالنسبة للمسيحين فيما يتأملون موضوعات تتعلق بالسياسة العامة. ومع ذلك، هناك نقطة السببية نجدها مستترة فى بعض من هذه الأقوال مؤيدو مبدأ عدم التدخل يعتقدون أن النتائج غير المقصوده لها دور كبير فى أعمال الحكومة، فى حين من يقولون بالتدخل يرون أن هذه النتائج ليس إلا دور صغير. وعلى ذلك، يرى أتباع عدم التدخل أن حل موضوع النوايا لن يحل بالضرورة مشاكلنا كلها. وعلى سبيل المثال، لماذا ينتقد كثيرون من الاقتصاديين، التشريع الخاص بالحد الأدنى للأجور ؟ لأن التحليل الاقتصادى الأولى يعرفنا أن الزيادات فى الحد الأدنى للأجور قد تزيد معدل البطالة للعمال غير المهرة، وهى نتيجة من المؤكد لم تكن مقصودة من جانب كثيرين ممن أيدوا مثل هذا التشريع. وإذا كان الكثير من المشاكل الاجتماعية التى نلاحظها لم تكن وليدة نتائج مقصودة لعمل الإنسان فإن الأمريكين حظروا إذا كان حل هذه المشاكل والحال هكذا يتضمن أكثر من مجرد رفع مستوى الإلتزام الأخلاقى. وبناء سياسة اجتماعية على رجاء تغيير القلوب فقط. والتركيز بصفة أساسية على مستوى الإلتزام الأخلاقى والروحى فى مجتمع ما، قد يؤدى إلى تجاهل قيود هامة أخرى على السلوك الإنسانى.

تشير بعض المناقشات التى دارت حول الفقر فى إعلان اكسفورد الثانى إلى أن الفقر

يشكل ظروفاً غير طبيعية للغاية، وهو ينجم إلى حد كبير من نوايا الأفراد السيئة. حقيقة أن الفقر لم يكن له وجود في جنة عدن. ومع ذلك، ففي عالمنا الساقط، ليس من الواضح ما إذا كان بوسعنا حل مشاكل الفقر ببساطة عن طريق تحسين نوايا الناس. فإذا أصبح شعب بنجلاديش أقل طمعاً، فهل يؤدي هذا إلى أن تصبح البلاد غنية، لعل الإجابة هي، كلا. بل وما كان التخفيف الكبير في المادية من جانب الأمريكيين سيفضي بالضرورة إلى ازدهار الفلاحين في بنجلاديس. فتكديس رأس المال، وتكوين الثروة أمران ضروريان لتخفيف الفقر. ويتطلب النمو الاقتصادي وضعاً مؤسسياً مناسباً، ومجموعة معينة من السلوكيات الثقافية في مجالات العمل، المخاطرة، المدخرات والمسئولية الشخصية. وليس لنا افتراض أن تخفيض السلوك الأناني سيخلق تلقائياً الظروف المناسبة لتكوين الثروة.

مدى توافر المعلومات ؟

يبدو كثيرون من أنصار التدخل، وكأنهم على ثقة من أن المعلومات الأساسية لاتخاذ قرارات أفضل متوافرة - لو كان الناس حقاً يريدون اتخاذ قرارات أفضل. ثم انهم يميلون أيضاً إلى الاعتقاد أن المعلومات التي تتولد عن حقوق الملكية الخاصة، والأسواق إنما هي في أساسها معلومات ناقصة. وحقيقة أن الخطية شوهت اختياراتنا يُنظر إليها كسبب كاف لعدم الثقة في التقييمات الفردية حسبما يُعبر عنها في الأسعار النسبية للسلع الاستهلاكية وللحياة والصحة، وعوضاً عن ذلك، يجب أن تأتي المعلومات من مصادر بديلة. ولم تُعين في العادة هذه المصادر، لأنه افتراض أننا نتعامل مع معرفة يسهل على كل المهتمين الحصول عليها.

ومن وجهة نظر هؤلاء المسيحيين، أنه بالنظر إلى أن الخطية شوهت الاختيارات الفردية، فمن ثم تدعو الحاجة إلى وجود آلية إجتماعية لتقدير الأولوية القصوى الأولويات الدنيا

للاحتياجات ثم نقيم سياسة اجتماعية حول الاحتياجات الحاحاً، بيد أن الافتراض العام يبدو أنه يتمثل في أن العملية ذاتها ليست لها أهمية لأن الحاجات الخاصة بكل نوعية واضحة للغاية. ثم انه افتراض كذلك أن المجتمع بوسعة الوصول إلى اتفاق عام، وبسهولة تامة بالنسبة للتصنيفات ذات العلاقة، ولذلك لن يبرز خلاف كبير حول الوصول إلى النتائج المناسبة. كذلك لم تُوضح أيضاً درجة إستيفاء كل مجموعة من الحاجات. بيد أن أى مجهود يستهدف حقاً تعريف الحاجات ذات الأولوية القصوى وتحقيقها، سوف يواجه المتاعب فى الحال. وهل يجب الإيفاء بكل الاحتياجات ذات الأولوية المطلقة قبل السماع بإيفاء أى من الاحتياجات الأخرى؟ وهل يمكن الذهاب إلى أماكن التسلية فى المجتمع، فى الوقت الذى يكون فيه عجز فى أجهزة غسيل الكلى ؟ وهل فطيرة الجبنة والفراولة تشبع حاجة لها أولوية عليا أم دنيا ؟ ولم تُطرح هذه الأسئلة للحظ من قدر الجدل حول الاحتياجات. بل لأن الحكم فى هذه الموضوعات سيطلب إذا ما استخدمت القرارات الجماعية لتعيين السلع على أساس ترتيب الاحتياجات. وتُعد الأسواق شبكات هامة للمعلومات. وهى توفر آلية تغذية ارتجاعية للمشاركين، وعملية تصديق لتحديد مدى صحة المعلومات. وهى لا تتناول المعلومات على نحو سليم، بل ولا ينبغى على المسيحيين أن يقبلوا تلقائياً كل اشارات السوق على أنها صحيحة للاختيارات الفردية. ومع ذلك، فإنه من الصعوبة أن نتصور سياسة اقتصادية سليمة تحل بدل المعلومات التى تتولد فى الأسواق باجماع اجتماعى بالنسبة للاحتياجات ذات الأولوية العالية أو المنخفضة. وإذا استبدلنا الأسواق بأية آلية تنسيق اجتماعية بديلة، فلربما ستكون شخصية إلى حد ما، وقد لا تقدم معلومات كافية لكل القرارات. وعلى ذلك، علينا أن نتوخى الحذر عند صياغة سياسية على افتراض أن المعلومات اللازمة لتنفيذ سياسة فعالة هى متاحة ويمكن الحصول عليها بسهولة.

هل الظلم يتطلب دائماً عملاً جماعياً ؟ :

للعدل مفهوماً عند القائلين بالتدخل أو عدم التدخل ومع ذلك، فقد ترى هذه الفئة الأخيرة العدل التام أمراً يصعب جداً الوصول إليه، ومن ثم فهم مستعدون لمبادلة بعض العدل بأهداف اجتماعية أخرى. وبحسب نظرتهم للعالم، يمكن تحقيق العدل، على أفضل وهلة عن طريق القواعد العامة، وهم يدركون أن مثل هذه القواعد، وفي بعض تطبيقات معينة سوف تؤدي إلى الظلم. أما التدخليون فيثقون بالأكثر إقامة عدالة ذات طبيعة معينة، ويعتقدون أن الأدلة المأخوذة من حالات ظلم تقدم سبباً كافياً للإصلاح الاجتماعي. ومع ذلك، وحتى لو كان هناك اتفاق على أن ثمة مواقف معينة تمثل ظلماً بالفعل، فلا يعنى هذا أنه يجب اتخاذ عمل جماعى لتصحيح ذلك الظلم. ولكى تصور هذه الأحكام بنجاح يتطلب الأمر كمية كبيرة من المعلومات، وهى معلومات قد لا تكون متاحة بسهولة. وعلى نفس النهج، يجب أن نسأل دائماً، هل يمكن لمثل هذا المعيار الذى يتطلب براعة فائقة أن يُستخدم دون أن ينجم عنه مظالم أخرى قد تكون أكبر حجماً ؟ فإن من المهم ادراك أن معايير الله للعدالة الكاملة موجودة بالفعل، ومن وجهة نظر القائلين بعدم التدخل، ولكن يجب أن نعرف أيضاً أن الله كلى المعرفة هو فى موقع أفضل منا من ناحية تنفيذ الأحكام الإلهية. ولكن هذا لا يعنى أنه لا يتوجب علينا السعى لفهم معايير الله وتطبيقها كلما كان ذلك ممكناً. ولكن هذا يعنى بالفعل أنه يتعين علينا أن نفهم الحدود التى تفرضها علينا قابليتنا للخطأ فى التنفيذ هذه المعايير.

وثمة مجال يظهر فيه بالأكثر استعداد للخطأ وهو مجال إقامة سياسة لتحقيق توزيع الدخل على نحو عادل يمكن تفسير الدعوة إلى العدل فى إعلان اكسفورد على أنها تفترض أنه ليس من الصعوبة أن نحدد، على نحو من الدقة استحقاق كل شخص وأنه من السهل أيضاً وضع سياسة تضمن أن كل شخص يحصل على استحقاقاته بشكل عادل. ومع ذلك، فإنه فى

الواقع، من الصعب جداً أن نصنف أسباب الاختلافات فى الدخل. فبعضها يرجع إلى الاختيارات الطوعية فيما يتعلق بالتعليم، وحجم العائلة، والأفضليات بالنسبة لوقت الفراغ، وأنماط معينة من العمل، والمواقف بالنسبة للمجازفة، فى حين أن الأسباب الأخرى لم تتأت كنتيجة مباشرة لخيارات الأفراد الذين يتعلق بهم هذا الأمر. ومن المؤكد أن مثل هذه المعلومات مهمة لتنفيذ سياسة إعادة توزيع الدخل أكثر عدلاً من خلال عمل حكومى واسع النطاق يجب أن نواجه حقيقة أن مثل هذه الجهود قد تؤدي إلى مظالم شديدة.

وما يحدث من ارتباك فى تنفيذ معايير العدالة مرجعه الفشل فى معرفة الفروقات فى تكاليف المعلومات على مستويات مختلفة من العمل. فقد يكون بمقدور عائلة ما أن تطبق معياراً من العدالة على مستوى فردى خالص، وذلك لأن أفراد العائلة بوسعهم الحصول على معلومات جيدة وبشكل معقول عن قدرات كل منهم ونواياه. وعلى غرار ذلك، قد يستخدم مجتمع المؤمنين المحلى أيضاً معياراً شخصياً للحكم على مواقف تسمح بظروف، وأحداث معينة فى حياة كل شخص. ومع ذلك، فيما تكبر المجموعة التى نحن بصدددها، ولا يكون ثمة هدف مشترك بين أعضائها، فلسوف يصبح إقامة هذه العدالة ذات الطابع الخاص أمراً أكثر صعوبة. وهكذا، وفيما تجدى محاولة لعلاج الظلم على مستويات أعلى من الحكومة، قد لا تتوافر المعلومات الكافية لصياغة سياسة تفرز العدالة.

وثمة خطر آخر يكتنف استخدام تدخل الحكومة على نطاق واسع لتحقيق عدالة ذات طابع خاص، يتمثل فى أن قوة الاجبار اللازمة لتحقيق هذه الأهداف قد يُساء استخدامها ويمكن أن تنتهك نواحى أخرى من العدالة. وعلى سبيل المثال، انها حقيقة أن الناس يُفصلون ظلماً من وظائفهم. ومع ذلك، فإن سياسة الحكومة التى تتطلب إعادة النظر فى كل قرارات التعيين، والفصل، وتسهيل الحصول على معالجة الأمر قضائياً بالنسبة للفصل التعسفى تمثل نقصاناً

كبيراً فى نطاق حرية الأفراد والجماعات بالنسبة لتنظيم حياتهم. وفى ظل هذا البرنامج، هل يمكن للمدارس المسيحية أن تفصل المدرسين الشواذ جنسياً ؟ هل بوسع أصحاب العمل المسيحيين أن يحابوا من هم على دينهم ؟ قد تكون الاجابة : لا. والعالم ربما يكون أكثر عدلاً إذا ما اقتصرت الحكومة على تنفيذ عقود الاستخدام ومنعت الغش والتدليس.

ما مدى فعالية الحكومة :

وجد المشاركون فى مؤتمر اكسفورد الثانى فى الحكومة مصدراً محتملاً للظلم، وسبيلاً لرفع الغبن فى ذات الوقت. ومن الصعب أن نحدد أساس إعلان اكسفورد ما إذا كان من الواجب أن نأخذ حذرنا من الحكومة، أم أننا يجب أن ننظر إليها كآلية نافعة للتخفيف من المظالم الاجتماعية. ومع ذلك، وفيما تناقش اقتراحات معينة خاصة بسياساتها، فإنه من السهل التنبؤ بأنه ستكون هناك اختلافات جوهرية فى وجهات النظر بالنسبة لفاعلية الحكومة. ومؤيد التدخل من المرجح أن يضعوا ثقتهم فى الحكومة من ناحية حل المشاكل وإقامة العدل.

وعلى صعيد آخر، فإن مؤيدى عدم التدخل يميلون إلى التشكك فى الحكومة، وذلك لخشيتهم من أن قوتها قد تُستعمل بطريقة غير سليمة، وأن مجموعات أصحاب المصالح الخاصة قد يتمكنون من تسخير الحكومة لخدمة اغراضهم.

ولقد تم توضيح هذه الاختلافات الجوهرية من خلال آراء متباينة عن مدى نفع الحكومة فى محاربة مشكلة تركيز القوى الاقتصادية فى مجتمعات الأسواق. ويعتقد مؤيدو التدخل أن سياسة حكومية أكثر نشاطاً يمكن أن تنفع فى التقليل من تركيزات القوى. ومن ناحية أخرى من الأرجح أن مؤيدى عدم التدخل يجدون أن الحكومة ذاتها هى مصدر تركيز القوى بسبب التصاريح والتعريفات الحمائية، والقواعد الأخرى. وهكذا فإن الحل الذى يطرحونه هو تخفيض

نطاق الحكومة حتى يصبح المجتمع أكثر انفتاحاً. وعلى النقيض من ذلك، يرى مؤيدو التدخل توسيع نطاق الحكومة لتوازن التركيزات الخاصة بالقوى الاقتصادية.

وختاماً نقول، فيما تستمر المناقشة بين المسحيين حول السياسات الاقتصادية الصحيحة، فقد تكون ثمة صعوبة أكثر في ضمان الاتفاق فيما ننتقل إلى مستوى الأكثر وضوحاً للمقترحات الخاصة بالسياسة الاقتصادية. ولقد أشرت إلى أن هناك اتفاقاً عاماً حول أهداف معينة يجب على مجتمع العدل أن يكافح من أجل تحقيقها، غير أن هناك أيضاً آراء متباينة جداً حول احتمال تحقيق هذه الأهداف. وليس هذا معناه القول بأن لا فائدة من اجراء مزيد من الحوارات، بل بالأحرى، يتعين علينا أن نكون واقعيين عند دخولنا في مناقشات تالية. وهناك بعض الاختلافات الجوهرية في مناقشات تالية. وهناك بعض الاختلافات الجوهرية في مفهومنا حول "كيف يعمل العالم" ؟ وحول التناوبات الموجودة بين أهداف معينة، وحول تكلفة انجاز غايات معينة. ومن حسن الطالع أن كثيراً من هذه الموضوعات يمكن على الأقل حلها جزئياً بمناقشة جادة وبفحص الدليل الأخوذ من جهات كثيرة من العالم. ونحن كمسيحيين، يتعين علينا أن نواصل البحث عن أساس مشترك، ولا نخدع أنفسنا بالنسبة لخلافاتنا فيما يتعلق باحتمال نجاح سياسات ونتائج اصلاحات معينة.

الفصل السادس

القضاء على الفقر وليس الفقراء

بقلم : هيربرت سكولسبرج

إنه لمشير للدهشة إن وثيقة إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحي و النظم الاقتصادية، التي صدرت بالاجماع عن مؤتمر اكسفورد الثانى لم تقل فى الواقع شيئاً عن تكوين رأس المال. هذا على الرغم من إثبات تضمنت تصريحاً جيداً عن الخليفة والوكالة، التي تشكل أساس كل رأس مال، واستخدامه على نحو سليم، ذلك على الرغم من وجود عدد من الأشخاص، كنت من ضمنهم، والذين بسبب توجههم كان يُتوقع منهم أن يشيروا إلى هذا النقص. ويبدو أنها كانت إحدى تلك الحالات التي كانت فيها الأشجار مثيرة للغاية حتى إن غياب جزء هام من الغابة لم يلحظه أحد. وهذا النقص يصبح مفهوماً بالأكثر حين نتأمل الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر اكسفورد الأول. فعلى الرغم من إعلانه كمؤتمر اقتصادى، إلا أن موضوعه الحقيقى كان الفقر. ولقد افترض معظم المشاركين أن مناقشة الاقتصاديات هى فى الواقع مناقشة للفقر، ولعل هذا هو السبب فى أن مؤتمر اكسفورد الأول لم ينجز سوى القليل جداً. وقد أصبحت هذه النوعية من التفكير متأصلة حتى إن الهجمات المعتادة على الرأسمالية. وإضفاء عدم مشروعيتها بإشارة المخاوف على "ضحاياها". ولم يتعرض مؤتمر اكسفورد الأول لموضوع مصدر رأس المال البديل فى حالة زوال هذا النمط الذى يخشى منه. وهذا السؤال له أهمية قصوى لأنه بدون رأس المال لن تقوم قائمة لأية حياة اقتصادية. وإذا نظرنا إلى رأس المال بمعناه الأساسى كشئ يتيح استمرار الفوائد، فلسوف يتضح هنا أن الأصول الشخصية والمادية ستكون دائماً ضرورية للحياة الاقتصادية. ولا بد أن يُستخدم شئ لتخصيص هذه الاصول لاستخدام أو لآخر. ومالم يتم هذا بواسطة أناس أحرار يستخدمون الأسواق، هنا سوف يتم بواسطة السياسيين والبيروقراطيين الذين يستخدمون الإجبار. والبديل الوحيد لليد الخفية الرهيبة المزعومة هى "القبضة الحديدية" الأكثر رعباً.

وهكذا ، نجد فى إعلان اكسفورد الثانى سهواً هاماً. غير أن تلك السحابة الداكنة لها بطانة فضية متزايدة الأهمية من ناحية أن الإعلان تبنى أيضاً وبصفة رسمية الدراسة التى تتناول كيفية الحصول على دخل ، والتى قدمها ، البروفسور چور يمينى ، وهو اقتصادى بجامعة دياكين فى استراليا . فضلاً عن ذلك ، فقد تبنى المؤتمر نشر هذه الدارسة فى شكل كتاب ، وكان مشروعاً قد تم تنفيذه بنجاح . ولذلك بوسعنا أن ننظر وبشكل مشروع إلى وضع دراسة "ريمين" عن رأس المال كجزء من إعلان اكسفورد . ولكن . ولسوء الحظ ، لم تتعرض هذه الدراسة سوى لجزء صغير جداً من الموضوع ككل ، وتفويض اكسفورد ، لم يُتناول كما هو حاصل سوى تكوين رأس المال بين أشد الناس فقراً . ومع ذلك ، فإن هذه دراسة قيمة فى حد ذاتها وتستحق البحث والتأمل . وقد جاءت هذه الدراسة فى حينها . وأحسب أن الارتباك العام بالنسبة لهذا الموضوع انما هو كبير بالشكل الذى نجده فى رأى موضوع هام . ولقد ساهم الانجيليون كأى مجموعة بالجهل الذى يهزم الذات ، وكان صارخاً حتى بداية أنه يكاد يكون مقصوداً . ولقد نشر أحد الدارسين - عن طريق مطبعة الحركة الانجيلية فى الولايات المتحدة - كتاباً يقول فيه إن الفكرة القائلة بأن الثورة يمكن أن تُستحدث فهى "أسطورة خادعة" فالثورة لا يمكن أن تُستحدث . فهى لا يمكن إلا أن تُكدر أو يُعاد توزيعها . ويمكن للقارئ الحكم على هذا القول الذى يدعو إلى الدهشة على ضوء ما توصلت إليه دراسة ريمينى . ويكفى الآن القول إن هذه دعوة غير واعية لحرب الطبقات ، التى قامت على مطلب دافعه الحسد ، والرغبة فى ممتلكات الآخرين ، بالنظر إلى أنه ما من شئ نريده ونعتقد أنه يجب أن يكون لنا يمكن الحصول عليه بأية وسيلة سوى أن نأخذه من شخص آخر . ومن الجلى أن الكاتب يعتقد أن مقدار رأس المال المتوافر الآن فى ماشوسوتس Massaclwsetts مثلاً ، يائل تقريباً نفس ما كان عليه حين وضع الإنجيليون

أقدامهم لأول مرة على صخرة بلايموث.

والسبب فى أن بعض الناس قد يستحسنون هذا اللغو، فهم لا يعرفون السبب فى أنهم ليسوا من الفقراء. وهم يعرفون الفكرة المبتذلة القائلة : "اعمل بجد، وفر نقودك، فتتقدم، وعلى غرار معظم كتابات الحكمة التقليدية، فإن مثل هذه الأمثال السائرة قد تكون صحيحة. ولكنها لا تصدق تماماً. فهى ليست السبب فى العناصر الثقافية والمؤسسات التى جعلت ازدهار الغرب ممكناً. بوسعنا أن نلمس فى الكتابات المماثلة لتقرير ريمنى كيف أنه حتى الفقراء يستطيعون أن يكونوا رأس مال ويصلون إلى مرحلة الحيوية الاقتصادية.

دراسة ريمنى :

عملية "توليد الدخل" والتى تتناولها دراسة ريمنى تمثل نشاط المنظمات غير الحكومية، حيث تقدم باقتراض مبالغ صغيرة من النقود لأناس فقراء يستثمرونها فى مشروعات اقتصادية إنتاجية تتضمن هذه المشروعات الصغيرة عمليات التصنيع البسيطة، أو عمليات تجهيز الأطعمة، أو منافذ لتجارة التجزئة. تقام الكثير من هذه المشروعات فى المساكن البسيطة التى يعيش فيها من حصلوا على هذه القروض. وعادة ما يشتري سلعاً لإعادة بيعها أو تشغيلها إلى سلع جاهزة. والقروض عادة ما تكون صغيرة جداً، وفى كثير من الأحوال تكون أقل من مائة دولار أمريكى. وتقوم المنظمات غير الحكومية بوضع جداول مواعيد السداد التى تناسب وحجم المشروع من جهة وقدرة المقترض من جهة أخرى. وعادة ما تتطلب هذه المواعيد أن يتم السداد على أساس دفعة يومية.

ولقد بينت الدراسات نتائج مختلفة لكنها تتراوح بين جيدة وممتازة وذلك بين الكثير من هذه المنظمات. فمعدل العائد لثلثى المنظمات التى تمت دراستها كان ٥٠٪ فى السنة.

وأظهرت دراسة أخرى لثمانى عشرة منظمة غير حكومية فى بنجلاديش معدلات عائد سنوية بين ٥٠٪ و ٢٥٠٪. وكان معدل زيادة الدخل فى الهند ٦٠٪ وذلك لقروض صغيرة عددها ٦٣١ قرصاً. أما منظمة World Vision فى الهند، فكان معدل الزيادة فى الدخل لمائة وخمسين قرصاً صغيراً يتجاوز ١٦٠٪ فى السنة. وكان معدل زيادة الدخل فى الفلبين ٤١٪ من قروض كان متوسط القرض منها ٩٤ دولاراً. كذلك فى الفلبين أيضاً كان معدل الزيادة فى الدخل بين ٧٠.٨٩ مقترضاً ٣٣٪، وكان متوسط القرض ١١٢ دولاراً. وفى چافا باندونيسيا، تضاعفت المدخرات بين مجموعة الأعضاء خلال سنة واحدة. أما فى بيرو فإن معدل الزيادة فى الدخل لقروض عددها ٦٢٠٠ قرض كان ٢٩٪ فى السنة، وفى كوستاريكا، فإن معدل الزيادة فى الدخل لـ ٤٥٠ قرصاً صغيراً كان يتجاوز ١٠٠٪ سنوياً، وتم خلق وظيفة واحدة لكل ألف دولار تم اقتراضها. وهذه الأرقام عالية بدرجة غير عادية، لأن مجتمع الفقراء يعانون كثيراً من ندرة الاستثمار. وهذا كان من شأنه، بحسب توقعات، أن النمو فى أرقام الدخل قد هبط وأصبح أكثر قرباً كما نتوقعة من الأنشطة التجارية المصرفية.

والتعبير الذى يستعمله ريميني للمشروعات التى تقوم المنظمات غير الحكومية بتمويلها عن طريق القروض هو "المشروعات التى تدر دخلاً. وقد وجد ثلاثة أنماط رئيسية عاملة، مع تعديلات مختلفة فى كل منها. الأول يسميه النموذج الذى يعتمد على الأمانة الشخصية. وهذه عملية تتوفى الاعتدال ويعتمد على القروض، فنوع منها يقدم القروض للأفراد، وثمة نوع آخر يقدم القروض لمجموعة متحدة تقوم بالكثير من العمل الإدارى - على سبيل المثال إتحاد العاملين بإعادة تشغيل السيارات المستهلكة فى إندونيسيا. وهناك نمط آخر يتمثل فى مجموعة الاقراض المرتبطة بالمدخرات. وهذا النوع يستخدم مدخرات الفقراء كعنصر هام فى برنامج، ويقدم القروض لأعضاء المجموعة كرأس مال عامل. وأحياناً يشكل الفرد جزءاً من مجموعة متضامنة تفرض نظاماً اجتماعياً، وتجعل ايفاء الدين أمراً غير محتمل. وهناك أيضاً

نموذج الاقتراض لحيز المجتمع. وهذا أيضاً يستخدم أساليب معتدلة، ولكنه أكثر توجهاً للعمل من أجل تغيير المجتمع، وكثيراً ما يكون هناك وكيل للتغيير مدفوع الأجر، لتنفيذ المطلوب تغييره. وتُشكل تنمية المجتمع الهدف الرئيسي، حيث يكون تقديم القروض عاملاً مساعداً. وهذا يتضمن "التفويض"، وزيادة الوعي، وبعض النوعيات تعامل الفقراء على أنهم يحتاجون خدمات بعض البعض على أساس مستمر. تتعرض المنظمات القائمة على هذا النمط، لمخاطر أخلاقية، حيث تكون هناك فرص كثيرة للابتزاز والسرقة وتكاليف الصفقات المبالغ فيها.

وفوائد هذه القروض أعظم من الهدف الظاهر، وهو أن يزيد الفقراء دخولهم. وبالنظر إلى أن عملاء الملتزمين هم إلى حد كبير من جيرانهم، فإن المجتمعات الفقيرة تكون فرصها أفضل من ناحية توافر السلع والخدمات، وحتى إذا وصلت الأمور إلى حد المنافسة فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الأسعار. وكثير من المشروعات التي تستهدف أن تدر دخلاً قدمت قروضاً مضاعفة لنفس المقترضين حيث نمت مشروعاتهم واستأجروا عاملين. وهكذا تحققت التنمية المهنية لكل من المقاولين والأشخاص الذين يستأجرون وهذا كان من نتيجة أن زاد رأس المال الاجتماعي للمجتمع الفقير. وعلى مستوى يصعب بيانه، فإن الزيادة الظاهرة في الحيوية والصحة الاجتماعية تبين للناس أن مجهوداتهم يمكن أن تفيد في الظروف الصحية، وهكذا فإن الانذار من الحسد والبغضاء من قبل الدهماء الموجودين دائماً يمكن مقاومتها بسهولة. ويتم أزدراء الأمور غير الملموسة أزدراؤها بسهولة في عالم يكاد يكون مادياً دون أن يدري، وهذه من بين نقاط القوة التي تعرف عليها ريميني في دراسته. وهو يتخذ موقفاً صلباً من البرامج الرديئة، والتي يفوق معدل فشلها بكثير جداً تلك التي تعتمد عن قصد على مساهمة المجتمع. وهذا بصفة خاصة يُعد عاملاً هاماً حين يكون حجم القرض صغيراً، لأنه يمكن أن تشكل تكلفة عملية كل قرض بنسبة عالية من قيمته. لا يمكن قبول قرض بمبلغ مائة دولار

ببساطة إذا كانت تكلفته تماثل تكلفة مؤسسة إقراض تابعة للقطاع الرسمى. والحل هو أن يقوم المجتمع الذى ينتمى المقترض بأن ينتقى تكلفة العملية والتى تقع على المقرض. والواقع أن ريمبنى يعتقد أن من طرق الحكم ما إذا كانت العملية رديئة أو جيدة، معرفة ما إذا كانت تكاليفها تتحملها الوكالة المقرضة أم اختارها المجتمع. حين قمت بزيارة إحدى المنظمات غير الحكومية فى الفلبين، والتى كانت جزءاً من دراسة ريمبنى، رأيت متجراً صغيراً للبقالة فى منطقة فقيرة - وهو نفسه ممن حصلوا على قرض مضاعف - يعمل صاحبه فى نفس الوقت كمندوب تحصيل للمنظمة غير الحكومية التى تخدم المقاولين الصغار فى هذه الجهة. وفيما كان الناس يأتون بأقساط سداد ديونهم اليومية، كانت العمليات تُسجل فى الدفاتر ولم يكن على المنظمة غير الحكومية إلا أن تتعامل مع متجر واحد فقط : وبهذا خُفضت تكاليف العمليات إلى حد كبير، الأمر الذى جعل البرامج أكثر قابلية للتطبيق. كل هذا، فضلاً عن الكفاءة المتزايدة للأعمال الصغيرة التى تسير على سياسة السوق، والتى كانت فى حد ذاتها أكثر قدرة من البيروقراطية المركزية من ناحية التقاط الإيماءات الاقتصادية. ثم إنه كانت هناك ميزة أخرى تتمثل فى زيادة الاحساس بالكرامة، والجدارة التى يشعر بها المقاول الصغير من ناحية عدم توقعه أن يخضع بخنوع للأوامر التى تصدر إليه من مسئول الإقراض أو غيره.

وثمة حقيقة واحدة يتوجب تأكيدها وهى أن العملية التى يصفها ريمبنى ليست احساناً، ولو أن النقود التى تُنفق تم الحصول عليها بصفة أساسية إما عن عطاءات خيرية، تُقدم عادة فى جماعات مسيحية، وإما من نقود ضرائب تم الحصول عليها عبر المنظمات غير الحكومية. والمقاولون الفقراء قادرون على سداد معدلات الفائدة بسعر السوق، وهذه هى السياسة المعتادة للمنظمات غير الحكومية. ودفعات الفائدة والدفعات الأصلية، يُعاد تشغيلها بالطبع من خلال برنامج قروض فى مشروعات أخرى. والمشكلة بالنسبة لنظام الإقراض الرسمى لا تكمن فى معدل الفائدة بل فى عدم وجود قروض متاحة بأى سعر. ومن بين أسباب المعدل المرتفع جداً

لأقساط هذه القروض - كثيرا ما يقرب من ١٠٠٪ - هو أنه ما أن يحصل الفقراء على القرض، فإنهم يكونون على استعداد لتحمل أى شئ فى سبيل الاحتفاظ به. وهناك عامل حاسم جداً فى عملية خلق الوظائف. فالنشاط الاقتصادى فى مجال الاقتصاد غير الرسمى ممتاز بكثافة العمالة ولذلك يمكنه أن يدفع استثماراً صغيراً بحصصاً كبيرة فى توفير فرص العمل. وثمة بحث بين صغار الحرفيين فى نيروبي كشف عن الوظيفة العادية تتطلب استثمار قدره ٣٧, ١٥ دولاراً. نجد أن المشروعات الصغيرة توفر وظائف بمعدل أكبر بكثير مما توفره المشروعات الكبيرة حتى فى البلدان الغنية وقد أصبح أمراً مألوفاً أن الإنجاز الهائل من ناحية خلق الوظائف فى الولايات المتحدة، إبان العشرين سنة الماضية - بمقارنة احصائية ثابتة لعملية خلق وظائف العمل فى أوروبا الغربية - قد تحقق فى قطاع المشروعات الصغيرة. ولقد ظهرت شركات جديدة نتيجة المدخرات السابقة. وكان الناس يستثمرون نقودهم الخاصة، أو مدخرات أصدقائهم وأقاربهم، ويستخدمون الأمكنة الزائدة كجراجات، أو حجرات نوم اضافية - وهذا شكل آخر من أشكال الاستثمار. وهذه المدخرات غير متاحة للمقاولين المماثلين فى المجتمعات الفقيرة. ولذلك جاءت مشروعات توليد الدخل القائمة على القروض لتوازن الساحة بين الناس الذين يتشابهون فى الظروف الاقتصادية المتباينة.

وعلى وجه العموم، كان سجل مؤسسات المساعدات الخارجية، سواء القومية منها أو الدولية، لا يسبر غورة، وكان ذلك مرده فى ناحية منه إلى الظاهرة التى شرحها ريميني فى خطته الخاصة بالمشروعات الرديئة، والمشروعات الجيدة. ولا أعتقد أن هذا سيتغير أبداً، لأن العملية السياسية ستميل دائماً إلى محابة أولئك الذين لديهم بدل لتقديمه، الأمر الذى على وجه التحديد لا يشمل الفقراء. غير أن هناك استثناءات. فالصندوق الدولى لتنمية الزراعة، وهو وكالة صغيرة تابعة للأمم المتحدة يقدم قروضاً صغيرة لمجموعات من القرويين. وقد تجاهلت الحكومات القومية، الأمر الذى مؤداه ان فرص الفساد والتبديد قد نقصت بشكل كبير

جداً. فالذين يحصلون على القروض هم أناس ما كانت البنوك تعتبرهم جديرين بأن يُعطوا قروضاً، ثم إنه لا يُطلب منهم ضمانات. وتُمنح القروض لمجموعات صغيرة من الناس الذين يعرفون بعضهم بعضاً، والذين يتشاركون في تحمل المسؤولية، ولذلك هناك ضغط من قبل المجموعة للدفع لأنه ما من أحد منهم يريد أن يفقد كرامته. وقد حاول مصرف في بنجلاديش أن يعمل الشيء نفسه، وكان معدل السداد ٩٩٪. وثمة مصرف في "مالاي كان معدل السداد فيه ١٠٠٪. كان معدل السداد في مجموعة في هندوراس ما بين ٨٥ و ٩٠٪. وجرّت محاولات مماثلة في الولايات المتحدة، ولكن كانت عقلية الرفاهية هناك قد تأصلت بالنسبة للمنتفعين بالقروض، والقوى الايديولوجية ذات النفوذ السياسى، والمصالح الراسخة التى تدعمها الأمر الذى كان يحول دون الحصول على دعم لأى بديل، بغض النظر عن التحسن الذى قد يتحقق بسببه.

التاكيد على أهمية الثقافة :

يقول ريميني بأنه لا توجد صيغة أو طريقة يمكن أن تحقق النجاح للمشروعات. أكثر من : العمل الجاد، التكريس، راحة العقل، الأمانة، الاستقامة ، والقدرة على التعلم بالخبرة. وهذا قول صادق جداً. وهذه كلها سمات ثقافية، وهكذا وضع ريميني نفسه فى خندق واحد مع أولئك الذين هم من أمثال : اقتصاديو التنمية بجامعة لندن "ب. ت. بوير"، الذى يشدد على أهمية الناحية الثقافية للأداء الاقتصادى. غير أن ريميني يزيد على ذلك قوله : "معظم المعرفة انما هى فى أيدي الفقراء أنفسهم..... ولذلك فأهم سر هو : لاتزدري بالفقراء، بل تعرف ما فيهم من قوة كأساس النجاح المؤكد. وحتى مع النصيحة التى وصلت إلى حد القول لاتعتبر نفسك متفضلاً على الناس الذين من المفترض أنك تساعدهم - ومما لاشك فيه انها نصيحة جيدة - غير أنها لاتتضمن الاعتراف بأن النقص فى الأداء الاقتصادى، قد لايشكل فى جانب

منه سوى مشكلة مؤسساتية، ومن ثم لا يمكن معالجته بنجاح عن طريق التسهيلات الائتمانية وحدها. وقد لا يكون حتى في الحقل المؤسساتي من المستطاع اطلاقاً انجاز أكثر من اللجوء إلى الاحتياطات دون أى مقاييس، الأمر الذى لاتعرفه المنظمات غير الحكومية، أو الأنشطة التجارية المجاورة، وقد رُوِّع المشاركون فى مؤتمر اكسفورد الثانى بالتقرير الذى قدمه هيرناندو دى سوتو، والذى يبين الحالة الفظيعة التى تُركت عليها جماهير الفقراء نتيجة عقلية الدولة فى موطنه "بيرو" والتى وجهت طاقتها بحسب ميول الأغنياء فى الوقت الذى لم يكن بمقدور الفقراء فى الواقع أن يفعلوا شيئاً من الناحية القانونية.

وتجنى سياسات الحكومة ثمار العمل الجاد، والنجاح الاقتصادى عن طريق السجن، المصادرة، الضرائب، والابتزاز. تقع مثل هذه الاحداث فى كثير من البلدان التى زارها ريميني. وكثيراً ما يلفت انتباه ريميني هيئ سلوكيات يراها غائبة فى مجال العمل، والأسرة، والحقيقة المادية، وغيرها من القيم، وهى على هذا النحو تحول دون خروج الناس من برائن الفقر. والدرس المستخلص من هذا هو أن العوامل المؤسسية والشفافية كعوامل إقتصادية تشبه الإبهام التى تعمل مع الأصابع الأخرى بدقة، ولن تكون هناك نتيجة الا اذا عملت الأصابع بطريقة عادية وفى اطار من التعاون.

والغرض من المشروعات التى تدر دخلاً والتى تقوم على أساس القروض فى دراسة ريميني هو إزاحة الفقر. وهناك ثلاث دعائم لهذا المعتقد بالذات هى: توفير السيولة المالية، حالة من الحد الأدنى من العدالة تسمح للناس أن ينجحوا، وليحتفظوا بشمار تقدمهم الاقتصادى، وثقافة صحية معقولة (وهذه عوامل غير مادية) . والتركيز على واحد من الثلاث نقط لن يصلح كما يبدو أنه ينفع فى هذه الدراسة. ونحن نعرف من خبرتنا الطويلة - بما فى تلك المادة التى تضمنتها دراسة ريميني - أن اغدق المال قد لا يعنى شيئاً على الاطلاق فى أى موقف

اجتماعى، من ناحية الصحة الاقتصادية. فما لم تستطع الثقافة استخدام المال بطريقة منتجة، أو إذا هدمت الحكومة البنية الأساسية للعدل، فسرعان ما يضيع رأس المال هباءً، تاركاً المجتمع فى الحالة السيئة التى كان عليها أو ربما فى حالة أسوأ.

ولقد عرض ريمنى لهذه الموضوعات، ولكنه لم يركز عليها بطريقة منصفة. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر دراسة الخمسة وعشرين مشروعاً لبنوك عالمية كبيرة، انتهت إلى أن ثمة متغيراً هاماً، وهو تنمية المنظمات العادية لتمكين المتفعين من القيام بمسئولية متزايدة فى المشروعات التى تعولهم. غير أن تعليق ريمنى على هذه الدراسة لم يتناول موضوع المشروع الذى أدير على هذا النحو لزيادة قدرة المتفعين بالإنفاق بالسيولة بشكل أفضل.

يعتبر التحليل الاقتصادى كثيراً أن رأس المال الثقافى ثابتاً، والسيولة المالية هى نوعية رأس المال الوحيدة التى يحتاجها الفقراء. وببد أن الافتراض هو أن رأس المال الأخلاقى والثقافى اما أنه لا يتصل بالموضوع، وإما إنه كمية ثابتة يمكن تجاهلها بأمان. وبالنسبة للاقتراح القائل أن رأس المال المادي هو كمية ثابتة، فلسوف يحتاج الاقتصاديون بأن كل شى نعرفه عن الاقتصاديات يفضح زيف هذه الفكرة. لن تنجح فكرة أن رأس المال الثقافى ثابت على هذا النحو، ولا سيما فى اطار نظرة المسيحيين للموضوعات الاقتصادية.

ولقد أخطأ مؤيدوا إعادة التوزيع بصفة عامة فى تناولهم لهذا الموضوع بيد أن مؤيدى السوق الحر كثيراً ما يبخسون أيضاً العوامل الثقافية المحددة للازدهار. وعرض مايكل نوثاك لكتاب بيتر برجر الذى أحسن استقباله: "ثورة الرأسمالى : خمسون اقتراحاً عن النجاح، والمساواة، والحرية"، على الرغم من أنه كان موافقاً، إلا أنه انتقد تقليل برجر من قدر الناحية الثقافية، وهى غلطة يعتقد نوثاك أنها مألوفة من علماء الاجتماع. ويقول نوثاك علناً أن نأخذ فى الاعتبار، أنه لا يمكن أن توجد ملكية خاصة دون احترام للقانون، ولا اسواق دون

احترام للعقود، ولا مشروعات دون الثقة فى عقل عملى خلاق، أو استثمارات دون الرغبة فى تأجيل الحصول على ربح. إن احترام القانون، العقل، الرغبة فى التأجيل، كل هذه تعبيرات ثقافية لا يمكن أن تعطى لمجرد تدبير الائتمان.

تكاد لا توجد هذه النوعية من التحليل، وليس فقط فى دراسة ريمىنى، بل وكذلك فى إعلان اكسفورد. وهذا قول صحيح على الرغم من البحث الذى قرأته عن هذا الموضوع فى مؤتمر اكسفورد الثانى. غير أنه يبدو أن المشاركين فى المؤتمر لم يكونوا على قناعة أن المحددات غير المادية للحياة الاقتصادية لها أهميتها. ولا أعتقد أنه كان هناك أكثر من حفنة من الماركسيين حاضرين فى المؤتمر، ومع ذلك فالعقيدة الماركسية بأن الاقتصاديات تقوم بالكامل على عوامل مادية قد تأرجحت فيما يتعلق بالإعلان. فقد ذكر الإعلان بكل وضوح أن الكتاب المقدس هو أساس فهم المؤتمر للحياة الاقتصادية، ولكن بالنسبة لهذه النقطة على الأقل لم يأت الأداء متفقاً مع النوايا. ولو كان متفقاً، لأولى بعض الاهتمام للمواعيد واللغات الواردة فى (تث ٢٨)، ونذكر هنا فقرات واحدة من بين فقرات عديدة فى هذا الشأن:

"وإن سمعت سمعاً لصوت الرب إلهك ... ومباركة تكون ... ثمرة أرضك وثمره بهائمك نتاج بقرك وإناث غنمك..... ولكن إن لم تسمع لصوت الرب إلهك..... ملعونة تكون..... ثمرة أرضك نتاج بقرك وإناث غنمك" (تث ٢٨: ١ و ٤ و ١٥ و ١٨).

أما وأن ريمىنى لم يقدر الموضوعات الثقافية عند وصفه لأنشطة المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض، فلا يجب أخذه على أنه يعنى أن مثل هذه الموضوعات ليست هامة بالنسبة للمشروعات التى درسها. وقد ذكر أن كثيرين من المنتفعين تمت الموافقة عليهم على أساس توصيات من الرعاة، ولكنه لم يذكر المزيد عن هذا. فما هو المعيار الذى استخدمه الرعاة فى تقرير ما إذا كانوا يوصفون بالقبول من عدمه؟ وما هى نتائج عملية الاختيار هذه

على بنية مجموعة المنتفعين؟ وهل من المعقول افتراض أن المتقدمين الذين هم فى العادة كسالى، خونة، قصار النظر، غير اجتماعيين، مجدفين، غير أمناء، جهلة أو سكيرين، سيجتازون الاختبار ويمنحون قروضاً؟ وإذا كانت العملية - على الرغم من أنها غير رسمية وتكاليف ادارتها قليلة، كما يذكر ريمىنى، ومع ذلك كانت لها فعاليتها، فى توجيه القروض لأولئك الذين هم أفضل من يستطيعون استخدامها بنجاح. إذاً فهناك شبكة دقيقة تخرق فى مياه المقاولين الكثيرين من أولئك الذين لا تتوافر فيهم السمات اللازمة للنجاح.

حين قمت بزيارة احدى المنظمات غير الحكومية التى شملتها دراسة ريمىنى، فتح لى المدير باباً وأرانى اثنى عشر أو ما يقرب من ذلك من المقاولين المزمعين وهم فى حلقة دراسية، كان الهدف منها أن تطبع فيهم هذه السمات، بما فى ذلك الفضائل الكتابية التى يحتاجون إليها للنجاح. ومن الواضح أن ك. و. تايلور، رئيس لجنة مؤتمر اكسفورد الذى كان يدير الدراسة، شعر بالحاجة إلى مزيد من التفكير فى مثل هذه الموضوعات. وفى بحثه المنفصل فى دور التبشير، ومنح القيم المسيحية بين علاقة هاتين الناحيتين بالحياة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، اقتبس من قول لإحدى المنظمات غير الحكومية فى باكستان واسمها "The Bridge Foundation"

نؤكد فى حلقات التدريب التى نعقدها، وفى المشورة الشخصية التى نقدمها للعملاء، على قيمة الأداء الصحيح فى جميع نواحي العمل : أن نقدم أفضل الخدمات للعميل، أن نتعامل مع المنافسات بطريقة سليمة، وندفع الضرائب عند استحقاقها. وخلاصة القول، نحن نعزز ممارسة أخلاقيات العمل الصحيحة فى جو القاعدة فيه هى الخيانة، والفساد، والنفعية. واجراءات الغرلة والتقييم التى نقوم بها تستهدف التعرف على العملاء الذين يشتركون فى أكبر قدر ممكن من هذه القيم.

ويقول تايلور إنه على الرغم من أن نسبة الشهادة المسيحية عالية في التقارير الرسمية إلا أن لها تأثيراً هاماً. ويذكر دليلاً قصصياً نتائج التبشير والتعليم في "الوكالة على موارد الرب، طالبين الله أولاً في كل ما نعمله وقبل أى شيء آخر.

والقول بأن معظم الناس في البلدان الفقيرة لا يتوافر فيهم ما يلزم لنجاحهم وهذا لا يعنى أن نخط من قدرهم. فقلة قليلة، في أى مكان، هي التي تتحتم بالمهارات والسماوات المطلوبة. ولاننى ذقت مرارة الفشل، فأنى أتكلم من خلال قدر من الخبرة. والمؤكد أن التعاليم الكتابية الخاصة بالمواهب والدعوة لابد وأن تحملنا على الشك في أنه لا ينجح الكل في مهن كثيرة، بما في ذلك مهنة المقاولات البسيطة، فلن ينجح إلا أولئك الذين هيأتهم مواهبهم لهذه المهنة. ومع ذلك يؤكد ريميني وعن حق، فهناك تأثيرات ملموسة للعدد القليل من المقاولين في المجتمع الفقير، منهم يتيحون السلع والخدمات التي ربما كانت تتوافر بدونهم، وإما كانت ستعرض بأسعار مرتفعة، ثم إنهم يستخدمون أشخاصاً ما كان يستخدمهم أحد، ويحتفظون بمال في المجتمع، لولاهم لتسرب إلى خارجه، وهم ينشطون حياة المجتمع وبطرق ما كانت لتتحقق سوى عن نشاط تجارى، وهم يحيون الرجاء بين أقرانهم، ويقدمون نماذج من النجاح، وعلى الآخرين أن يسيروا على نهجهم.

معاملة الفقراء باحترام :

من أكثر السماوات التي تدعو إلى الغيظ والتي يتحلى بها الكثيرون ممن يستندفئون في وهج شفقتهم على الآخرين هو تعاليمهم المقيتة في معاملة الفقراء. ،من النواحي اللطيفة في البحث الذى قام به ريميني أنه لم ينزلق إلى هذه الرذيلة. وهو يقول إن الفقراء ليسوا في حاجة إلى المعونات، وهويدافع عن المزايا التي تنجم عن عدم إعطائهم أية معونات، وفي هذا العدد يقول:

يعيش الفقراء فى مدرسة المحن، ولا يقدرّون شيئاً قدر معاملتهم بكرامة وعدل .. وإنهم يسرون عند تسلمهم قيمة نقودهم، ولا يُنكر عليهم حرّيتهم فى التعامل وهم على استعداد لدفع مقابل الخدمات والمساعدة التقنية التى يرون أنها مناسبة وسعرها مقبول، ويسرون بأن يدفعوا الفوائد المستحقة عليهم بأسعار السوق.

وخلاصة القول إن الفقراء ليسوا أطفالاً، ولا هم جهلاء بالفطرة، وبدلاً من الشفقة المصطنعة - التى كثيراً ما تشعرهم بتجريدهم من إنسانيتهم، بل وتستغلهم فى الترويج لأغراض ايدىولوجية دخيلة وعادة ما تكون ضارة - علنا أن نبين لهم الأمور الصحيحة. والفقراء - مثل غيرهم من الناس، لهم نقاط قوة، كما لهم نقاط ضعف ونجد بينهم قديسين، ومجرمين، وكل نوعيات البشر. وأفاد تدريب ريميني كثيراً، من ناحية أنه أدرك أن ثمة علاقة بين الفقر والاقتصاد. ولاريب أن هذه ستبدو فكرة مذهلة لأى شخص لا تربطه أية صلة بالموضوع سوى من قراءته عن الأخلاقيات الاجتماعية أو من قراءته فى اللاهوتيات. ووجود الفقر بالنسبة لكثيرين من أمثال هؤلاء الكتاب يعد فرصة لشرح الايدىولوجية التى تركز على الصراع الطبقي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحديث عن الموضوعات الاقتصادية، يبدو تافهاً ويخلو من الاثارة. فمعدلات الفائدة، ومنحنيات الطلب، والقروض بمعدل مائة دولار للقرض، كلها لا تجعل ضربات القلب أسرع. ولكن الايدىولوجيات التى يدق لها القلب ثبت أنها لم تفد الفقراء شيئاً فى الماضى، ومن المحتمل انها تفيدهم شيئاً فى المستقبل.

وليس هذا معناه القول بأن الافكار الاقتصادية تشكل خلاصاً لكل الامور، وبمقدورنا أيضاً أن نكون دواء لجميع العلل حين لا تُحفظ فضائلها بإحكام فى المكان الذى تستطيع أن تعمل فيه بعض الخير. ولا يوجد سوى وضع واحد تستطيع المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض، والتى وصفها ريميني، أن تعالجه، وهو الوضع الذى تندر فيه السيولة ورأس المال،

اللازمين للاستثمار. وهى لم تستطع اطلاقاً أن تقدم القوة الثقافية أو العدالة السياسية وهما أيضاً ضرورتان للازدهار الاقتصادى.

ولقد أدلى ريمىنى بتصريح سيبدو لبعض القراء أنه حقيقة بديهية خالصة، بيد أنه فى سياق المناقشات الفعلية كان بمثابة قبلة شديدة الانفجار. فهو يقول بأن المشروعات التى تخفف بالفعل من الفقر، فإتّما تفعل ذلك "باسعى لتحسين ناتج كل شخص. أبتعين زيادة نتاج الفقراء؟ إن هذا ما يذهل الكثيرين فمن يرتبطون بفكرة إعادة التوزيع، أو بأى برنامج تنمية يتبنى فكرة "مساعدة الفقير على تنفيذ أفكاره". ولسوف تفعل لأنه على النقيض من الفكرة العامة القائلة بأن مساعدة الناس تكون من خلال ما تعطيه لهم. فهى تقول بأننا نساعد الناس بالحصول منهم على المزيد. وفى مناقشة خاصة بالتخفيف من الفقر تحدث ريمىنى عما يقدمه الفقراء.

وليس عما يتلقونه. وعلى الرغم من أن هذا سيبدو أمراً عكسياً بالنسبة للقائلين. باعادة التوزيع، إلا أنه الأسلوب المعقول الوحيد لاستعراض الموضوع. وفكرة رومىنى والتى تشاطره فيها الكثير من المنظمات، غير الحكومية التى درسها تقوم على حقيقة أنه لو جعلنا الأمر ممكناً بالنسبة للفقراء لانتاج السلع، والخدمات التى يريدونها آخرون، فسوف يكون بوسعهم شق طريقهم بعيداً عن الفقر - ويتيحون الوسائل التى تمكن أصدقائهم وجيرانهم بعمل الشئ نفسه. ولن يثير قول الرب: "مغبوط هو العطاء أكثر من الأخذ" (أع. ٢٠: ٣٥) الذين يأخذونه بجدية.

الجانب الروحي والوضع القانوني :

يقول ك.و. تايلور لا تذكر بعض المنظمات غير الحكومية التي واضح أنها مسيحية، توجهها هذا في تقاريرها الرسمية. وهي تفعل ذلك أحياناً لأنها تحصل على معونات مالية من الحكومة وهي في حاجة - أو تظن أنها في حاجة - إلى أن تقلل من أهمية دواعيها ومقاصدها الدينية. ويقول انهم يظهرون هذا التحفظ أيضاً، لأن شهادتهم، مثل شهادة المسيح، ضمنية أكثر منها صريحة. ولكن هل كانت شهادة المسيح ضمنية على هذا النحو؟ إن المسيح كان صريحاً و متمسكاً بأكثر مما كان عليه بالنسبة لوجود ملكوت الله وعلاقته بالحياة. ولم يكن هناك الكثير مما نرغب أن نطلق عليه "ضمنياً" في مجموعة من التعاليم المليئة "بالأقوال الصحية". ومن الجلى أن تايلور كان قلقاً، وهو محق في ذلك، بالنسبة لمحاولات الفصل بين الرسالة الروحية والرسالة المادية. وكانت تساوره شكوك كبيرة من أن تفسح الرسالة المسيحية وتبقى كفرع من الصليب الأحمر. وهو يسعر على أنه كان للإنجيل تأثير روحي على حياة الناس في برامج القروض، وهذه الفائدة لم تظهر في دراسة ريميني، بل انها لم تظهر أيضاً في التقارير الرسمية للمنظمات. وأعتقد أنه محق في هذا تماماً. فهذه المنظمات المسيحية التي تظهر بوجه للجماهير "أ" (المتبرعين المسيحيين) وبوجه آخر أمام الأشخاص "ب" (مراقبي الحكومة) من المحتمل أن تجنى الثمار المرة للظهور بوجهين.

وينبغي أن يكون التعميق للنضج الروحي يسير جنباً إلى جنب مع المشروعات التي تدر دخلاً والقائمة على القروض. ومن أسباب الأهمية البالغة لذلك هو أن أولئك الذين يتلقون عوناً من المنظمات غير الحكومية سيحققون في العادة دخلاً أعلى من أولئك الذين تستخدمهم، ناهيك عن المتعطلين عن العمل، وهذا ما يقدم شوكة محتملة في شجيرة الورد: وهناك أيديولوجية متفشية في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء، لا تستطيع تحمل مظاهر

عدم المساواة هذه على أساس أنها أدلة على الظلم. وكل الحجج القائمة على الحسد تنتهى إلى هذا الأمر الذى يوحى بموضوع كنت آمل أن يمينى قد اهتم به. وليس بوسع القائمة على القروض مساعدة الفقراء دون مؤسسات ثقافية وسياسية تسمح لهم بالازدهار. وإذا سمح الفقراء للحسد أن يسود تحفيزاتهم. فلسوف يولون مزيداً من الاهتمام لمنع شخصاً آخر من التقدم عليهم بأكثر مما يبذلونه لانجاز مهامهم الضرورية. وروح العمل يمكن أن تُخمد بواسطة السياسات التى تأتى وليدة الحسد، مثل فرض المصادرات، والتحكم فى الأسعار، والتعليمات المتنوعة العديدة.

من الشائع فى المجتمعات البدائية أن الناس يرفضون إيجاد وسيلة أفضل لحث أرضهم، لأنهم لو فعلوا ذلك وحققوا محصولاً أكثر من جيرانهم، فلسوف تتهددهم قوة الحسد بالخراب، بل وحتى الموت. ولا يتطلب الأمر خيالاً واسعاً لنذكر أن هذه صورة لمجتمع متحجر تماماً.

وفضلاً عن ذلك فالفساد المتأصل فى معظم البلدان الفقيرة يمكنه أن يريك أكثر المقاولين التزاماً ونشاطاً ويوقعه فى مستنقع من القيود والنزيف المالى نتيجة الرشوة، وبذلك يستنزف المشروع. والمصاعب التى من هذه النوعية ليست سهلة الانقياد للعمل المؤسساتى الذى يفتقر إلى البراعة. وحين سألت مدير احدى المنظمات غير الحكومية ما إذا كان المقاولون الذين يقدم لهم القروض المالية يعملون وفق القانون، تردد لبرهة ثم قال عن مضض : "كلاً. ولكن هذا لايعنى أن هؤلاء الناس كانوا مجرمين. بل يعنى أنهم كانوا يعملون فى إطار من عدم الشرعية الرسمية، حيث الأنشطة العادية التى ينخرط فيها الناس لاعالة أنفسهم، واعلنت اعتباطاً بأنها غير قانونية. وما الذى يحدث لهؤلاء الناس المقاولين حين يعرف رجال الشرطة، والبيروقراطيون، عن هذه الأنشطة ويستغلون ذلك لتحقيق كسب غير مشروع؟ والنتيجة تماثل قطع قاع محفظة المشروع الذى يدر دخلاً ويقوم على الاقتراض : ويستثمر المقاولون ما تبقى

بعد أن أخذ الموظفون الرسميون "نصيبهم". وإذا أخذ نظام الضرائب الكثير مما تبقى، فما هو مستقبل هذا النظام ؟ إن التجربة الروسية الحديثة عن الغضب الشعبى بسبب أرباح "الجمعيات التعاونية" التى أضيفت عليها الشرعية مؤخراً - "أرباح فاحشة" بحسب لغة الدهماء - أدت إلى الضرائب العقابية التى استطاعت أن تهلك البراعم الصغيرة للمشروعات الروسية .

يدرك ريمنى أن العوائق القانونية تضاعف المصاعب وقد ذكر التكلفة العالية التى يتحملها الفقير لامتناله للقانون عند بداية مشروع، وتشغيلة، ومن ثم فقلة منهم هم الذين يفعلون ذلك. وفى نقطة متصلة بالموضوع، قال إن الأخذ من الأغنياء لإعطاء الفقراء أمر له مبرر - لغة تدعو إلى الدهشة فى بقية البحث - ولكن ذلك فقط حين يكون ما أخذ هو من الاحتكارات والعوائق الأخرى القائمة فى وجه المشروعات والمبادرات . والعدو هنا هو "المصالح الحصينة" التى تستفيد من ضعف الفقراء بسحق حقوقهم الطبيعية فى ممارسة حياة اقتصادية. وبعبارة أخرى فإن "الأخذ من" ليست لغة إعادة التوزيع التى يسوقها الحسد، والتى ألحقت ضرراً بالغاً بالفقراء، بل هى استعادة العدالة العادية، مع حماية متساوية لكافة المواطنين.

وما سقته هنا من تحذيرات ليس المقصود بها صرف الانتباه عن أهمية دراسة ريمنى، والتى تُعد جدية بالإعتبار، ولا عن المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض، والتى تُعد أكبر علامة توحى بالأمل ظهرت حتى الآن تشير إلى أن الجهود المؤسسية لمساعدة الفقراء يمكن أن تنجح. غير أن هناك مشاكل تلازمها ، بعضها ورد ذكره فى دراسة ريمنى، والبعض الآخر تعرف عليه البحث الذى أعده تايلور. ولم يُقرأ تقرير ريمنى إلا من المشاركين فى مؤتمر أكسفورد الثانى، حيث تبنى الإعلان ما توصل إليه التقرير، وقد جاءت الموافقة بالأحرى، على أساس الحماية التى فُجمت عن الموجز الشفهى للتقرير وما تلى ذلك من مناقشة. أما تايلور فقد قدم ملخصاً أكثر إيجازاً عن بحثه ولاأحسب أن ملاحظاته التحذيرية لاقت أى اعتبار. ومع

ذلك، ودون أن نأخذ في الحسبان التحذيرات التي رأى ريميني ضرورتها، فضلاً عن اهتمامات تيلور والآخرين أيضاً، يمكن للمشروعات التي تدر دخلاً أن تصبح نفس العلاجات العامة المدمرة التي كانت عليها المعونة الخارجية لما يقرب من جيلين تقريباً. وحقيقة أن هذه المشروعات ذات الحجم الصغير أصبحت بالفعل الكلمة التي تشير ضجة في مؤسسة المعونة الخارجية لا تُعد علامة صحية. فبوسع تلك المؤسسة أن تدمر البرامج الصغيرة مثلما كانت قادرة على تخطيط البرامج الكبيرة.

ولعل أفضل وسيلة لتجنب مثل هذه الكوارث هي أن نهتم اهتماماً كبيراً بالتحليل الاقتصادي، الذي تضمنته دراسة ريميني ألى جانب الأسس الروحية، والكتابية التي قام عليها بحث تايلور. وهناك الكثير مما يتوجب عمله في هاتين الناحيتين. وبالطبع في تطبيق هذه الافكار التي بالكاد بدأناها.

الباب الثالث

الفصل الأول

نحو إجماع مسكوني

بقلم : ميشيل نوافك وديريك كروس

اجتمعت مجموعة من العلماء من خلفية انجيلية، في جامعة اكسفورد بالانجلترا، ووضعوا مجموعة من الأحكام تماثل تماماً تلك التي أعلنها الحبر الرومانى الكاثولىكى، البابا يوحنا بولس الثانى، فى رسالته الدورية فى الأول من مايو سنة ١٩٩٢، وتحت اسم "السنة المائة". ومن كان يتنبأ بهذا التناغم الأخوى؟ إنه امر رائع حدث قرب نهاية القرن العشرين.

جاءت الوثيقتان : إعلان اكسفورد ، ورسالة البابا الدائرية، متشابهتان فى خمس نواحي هامة.

أولاً : كلتاهما تعطى ولاءها الأساس للإنجيل، وتقيسان أحكامها العملية عن الحقائق الواقعية فى عالم اليوم على أساس التعليم الكتابى.

ثانياً : كلتاهما تخرجا من هذه التعاليم بعض الدروس الأساسية عن كرامة كل إنسان مخلوق على صورة الله، والحرية، والمسئولية الكامنة فى هذه الكرامة. وعلى هذا الأساس ، أعطوا موافقة مشروطة للاقتصاد الحر الذى وُضع ليضمن الصالح العام وليفرز الخير العام فى حدود القانون والأخلاق والعدل.

ثالثاً : كلتاهما اهتمتا بالأمر المسيحى بأن يُولى اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء المهمشين فى العالم. وفضلاً عن ذلك، وقد وضحت الوثيقتان فى تقديمهما لحجمهما وفى الوصول إلى نتائجهما، حكمة عملية كبيرة وحكماً فنياً رفيعاً، وكان الأمر سيبدو غريباً لو أن مثل هاتين الوثيقتين توصلتا إلى نتائج كل منها تعارض الأخرى تماماً. فقد كانت وراءهما

جدية مسيحية بالغة، تأتيان من مصادر مسيحية متماثلة. وكان من الممكن بالطبع أن يأتي الأمر على هذا النحو. وبينما كان هناك بعض المخلصين وبعض المصادر أمناء لنفس التطلعات التي كانت لنفس واضعي الوثيقتين، لكان بوسعهم أن يستخدموا مفاهيم راديكالية متباينة لحقائق الاقتصاد المعاصر، حتى إن تحليلهم العملي الأخير، مهما كان متماثلاً في الأصل اللاهوتي، إلا أنه كان سيأتي إلى نتائج جذرية مختلفة في الواقع. لأنه كثيراً ما يحدث بالفعل أن مسيحيين من نفس الجدية والتفاني، يصلون على الرغم من ذلك بالفعل إلى تحليلات مختلفة جذرياً للحقائق المعاصرة، أو قرارات مختلفة بشكل جذري "لعلامات الأزمنة". وهذا في حد ذاته لا يجب أن يزعجنا. وعلى أي حال، فإن الإنجيل المسيحي لا يحرم الأفراد من مسئولية استخدام عقولهم، واستخدام الوسائل الفكرية المتاحة بطريقة تمكن للمسيحيين أصحاب النوايا الطيبة (مثل أي أناس آخرين من ذوى النوايا الطيبة) أن يصلوا إلى أحكام عملية متباينة. أما الذي هو رائع حقاً فهو أنه في هذه الحالة لم تقع مثل هذه الاحتمالية.

قد لا يكون سبب ذلك يصعب ادراكه. فلانهيار الواضح لما وصفه الاشتراكيون أنفسهم بأنه "الاشتراكية الحقيقية القائمة" (في الاتحاد السوفيتي سابقاً وفي إمبراطورية في وسط أوروبا) قد علم العالم كله دروساً معينة. وفضلاً عن ذلك، فلم تحقق الاشتراكية في النجاح في اختبارات الحياة في الأمم الاشتراكية فقط، بل إنه على غرار ذلك، نجد أن الاشتراكية الديمقراطية، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية قد جاءت أيضاً لمواجهة لحقائق اقتصادية معينة في غاية الصعوبة. ومن أهم ما تضمنته الاعتراف بحدود سياسات مثل التأميم، التخطيط المركزي، الانفاق الحكومي، وبرامج المساعدات الاجتماعية. وهذه حدود يتوجب أن تحترمها حتى الاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطيون الاشتراكيون.

وتتكون الاقتصاديات الحديثة من مواطنين أفراد - وكلاء اقتصاد مستقل - وهذه الحقيقة وحدها تأتي في إثرها بنتائج معينة معقدة. وإلى الحد الذي تكون فيه لهؤلاء المواطنين الأحرار خياراتهم الحرة الخاصة بالسوق، فإن تحقيق الصالح العام يعتمد على ملايين من العمليات الاقتصادية الحرة. وبالحصول على بعض المعلومات عما يريده أشخاص أحرار، وعن مدى العرق والجهد اللذين هم على استعداد لبذله للحصول على هذه الاحتياجات، لم يوجد سبيل آخر يعمل تقريباً بهذا القدر من الكفاءة، والعدل والذكاء مثلما هو الحال في نظام السوق.

وإذا أخذنا في الاعتبار مثل هذه الدروس الكبيرة الكاسحة من خبرة زماننا، فإن التناغم بين إعلان أكسفورد، ووثيقة "السنة المائة" قد لا يكون أمراً مستغرباً للغاية. ودعنا نرى مدى التشابه بينهما.

بعض المقارنات :

لم يعط ما قرأناه في بداية إعلان أكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصاد في الفقرة السادسة ما يلي : السلطان الذي أعطاه الله للإنسان على الخليقة (تك ١: ٣٠) تصريحاً لسوء استغلالها. بل وقيل لنا أيضاً أن الناس قد خلُقوا على صورة الله بالنسبة للمجتمع وليس كمجرد أفراد منعزلين (تك ١: ٢٨)، فإن عليهم أن يمارسوا السلطان بطريقة تتسم بمسئولية قبل احتياجات العائلة البشرية قاطبة، بما في ذلك الأجيال القادمة. وهذه الفقرات المأخوذة من إعلان أكسفورد تذكرنا بالفقرة ٣٧ من وثيقة العام المائة :

إن رغبة الإنسان أن يملك ويتمتع، وليس في أن يكون وينمو، وقد استهلك ثروات الأرض بل، وحياته بطريقة مشوشة ومبالغ فيها. وفي عمق هذا التخريب الذي لا معنى له للبيئة الطبيعية يكمن خطأ أنثروبولوجي، انتشر مع الأسف في أيامنا هذه. والإنسان الذي اكتشف

قدرته على التغيير، وبمعنى وبطريقه معينه على خلق العالم من خلال عمله ، نسى أن كل هذا قام فى الأساس كعطية الله السابقة وأصل للأشياء الموجودة. وبحسب الإنسان ان بوسعه أن يستغل الأرض بطريقة أعتباطية، حيث أخضعها لإرادته دونما قيد، كما لو أنه ليس لها متطلباتها ، كما لها قصد سبق أن أعطاه الله، والذي بمقدور الإنسان فى الواقع أن ينميه، ولكنه لا ينبغى عليه أن يخونه. وعوض أن يقوم بدوره كمتعاون مع الله فى عمل الخليقة، وضع الإنسان نفسه مكان الله وبهذا انتهى بأن حفز الطبيعة على التمرد، الأمر الذى يعد أكثر استبداداً من سلطانه عليها ... وفيما يتعلق بهذه النقطة على الانسانية فى أيامنا هذه أن تعى واجباتها والتزاماتها قبل الأجيال القادمة.

وثمة قليل من الأمثلة قد تساعد على توضيح المقارنة. فقد قيل لنا فى الفقرة الثامنة من الإعلان إن "الانتاج ليس ضرورياً فحسب لدعم الحياة، وجعلها ممتعة، بل إنه يتيح أيضاً للبشر فرصة للتعبير عن ابداعاتهم فى خدمة الآخرين". قارن هذه الفقرة بما جاء فى الفقرة ٣٢ من وثيقة "السنة المائة" : ... وإلى جانب الأرض، فثروة الإنسان الرئيسية هى الإنسان نفسه. ذلك وأن ذكاء الإنسان يجعله أن يكتشف قدرة الأرض الانتاجية، والطرق العديدة المختلفة التى من خلالها يمكن الايفاء بحاجات الإنسان. إن عمله المنظم فى تنسيق وثيق مع آخرين هو الذى يجعل من الممكن بصفة دائمة خلق المزيد من مجتمعات عاملة موسعة، يمكن الاتكال عليها من ناحية تغيير بيئة الإنسان الطبيعية والبشرية. وثمة فضائل هامة تضمنها هذه العملية ...

وعلى النسق نفسه، نجد أن الفقرة التالية فى الإعلان (وهى الفقرة ٩) تخبرنا أنه قد تم التعبير عن "المقدرة الابداعية للإنسان فى تصميم الوسائل التى تُستخدم فى المناسبات وفى العمل. وتساعدنا التكنولوجيا فى الايفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان العالم، وأن نعمل

ذلك بطرق تنمى الامكانيات الابداعية للأفراد ، والجماعات. والفقرة ٣٢ من وثيقة "العام المائة" تقدم لنا شيئاً مماثلاً:

كان العامل الحاسم فى الانتاج يتمثل فى الأرض وبعد ذلك رأس المال - يُفهم على أنه "كل ما يتعلق بأدوات الانتاج - أما الآن فالعامل الحاسم وبشكل متزايد هو "الإنسان نفسه"، أى : معرفته، ولاسيما معرفته العلمية، وقدراته على إدراك احتياجات الآخرين، والعمل على اشباعها.

هنا أيضاً، قد يعين لنا أن نعتبر الفقرة ٥٩ من الإعلان، والتي تتناول النزعة الاستهلاكية، كما فى العبارة : تُعد "النزعة الاستهلاكية الطاغية للمجتمعات الغربية شهادة على حقيقة أن النجاح المادى للرأسمالية يشجع قوى وسلوكيات من المعترف به أنها ليست مسيحية. وهذه الفقرة، وفقرات تالية يجب أن تُقارن بما جاء فى الفقرة ٣٦ من وثيقة "العام المئة"

إذاً - قد وُجّهت مناشدة مباشرة لمواهب الإنسان - فى حين أنه يتم بطرق عديدة تجاهل حقيقة الإنسان، كشخص ذكى وحر - إذاً سلوكيات المستهلك وأسلوب حياته يمكن أن تُخلق بحيث تكون من الناحية الموضوعية خاطئة، وكثيراً ما تضر صحته البدنية والروحية. لا يمتلك النظام الاقتصادى فى حد ذاته، معايير للتمييز على نحو صحيح بين أشكال جديدة، وعالية لإشباع حاجات الإنسان، والحاجات الجديدة الزائفة التى تعوق تكوين شخصيه ناضجة. وهكذا تبدو الحاجة ملحة إلى قدر كبير من العمل التعليمى، والثقافى، بما فى ذلك تعليم المستهلكين على الاستخدام المسئول لقدرتهم على الاختيار، وتكوين احساس قوى بالمسئولية فى أوساط المنتجين والشعب وفى وسائل الإعلام بصفة خاصة.....

وأخيراً، يمكن أن نقارن الفقرة (٦٠) من الإعلان وهى "على الأنظمة (الحكومية) أن تحترم

المبدأ القائل بأن القرارات الهامة المتعلقة بالمجتمعات المحلية لكي تكون على أفضل وجه، فإن إصدارها يتم عادة على مستوى حكومي يكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام الشعب الذي تؤثر فيه هذه القرارات - قارن الفقرة ٤٨ من "العام المئة".

يجب احترام مبدأ المعونة : ولا ينبغي على المجتمع الأعلى مرتبة أن يتدخل في الحياة الداخلية لمجتمع من مرتبة أدنى، فيحرمه من وظائفه، بل عليه بالأحرى أن يدعمه عند الحاجة ويساعده على تنسيق نشاطه مع بقية أنشطة المجتمع، ودائماً بهدف الصالح العام.

بداية المشروعات الصغيرة :

ليست هذه التشابهات الملفتة للنظر بالنسبة للمبادئ الاجتماعية مجرد ملاحظات طنانة، أو أيديولوجية لتبرير الذات، فهي تفرض على المسيحيين التزامات من بينها الالتزام بالسعى نحو اجراءات فعلية للتخفيف ن الفقراء، والأكثر من ذلك، كسر قبضة ثقافة الفقر التي تُمسك بخناق الفقراء، وذلك عن طريق تغيير الهياكل المؤسسية. ونقرأ في الفقرة (٦٥) من إعلان أكسفورد - على سبيل المثال - أن "المتطلبات الأخلاقية كثيراً ما تكون لها فعالية لأنها لا تُنفذ إلا بحسب الضمير الشخصي". كما نقرأ أن "إعلان القيم المسيحية يجب أن يصاحبه عمل لتشجيع التغييرات المؤسسية والثقافية".

وتصر وثيقة "العام المئة" على الرابطة الكاملة بين تحليلها بالواقع الفعلي لحياة الإنسان برمتها. ويعلن القسم ٤٨ أن الدولة التي تنفذ حق العمل لكل المواطنين ستصبح بالضرورة ديكتاتورية مستبدة وسوف تسحق كل المبادرات الحرة. ومع ذلك، وبعد ذكر المنشور البابوي الدائري هذا ، إلا أنه لم يصل إلى حد أن يكون تأكيد مجرداً لمجتمع سُلّم بشكل تام وبكل أبعاده السياسة عدم التدخل. فالدولة تنتمي بشكل كامل للحياة الاقتصادية، والمشكلة تتمثل

فى كىففة تنظفم عناصر المآتمع على أفضل وءه. وبن هءه العناصر، وبالضرورة، ءهاز للءولة له كفاءءه السفساسفة، وكذلك منطقه لاقتصاد السوق الءرة. وبالنظر إلى أن "النشاط الاقتصادى فى الواقع ما هو إلا قطاع ضمن أنشءة متنوعة كءففة، ومثل أى قطاع آءر، فهو فءضمن الءق فى الءرففة ، وكذلك واءبه فى أن فسءءءم هءه الءرففة فى اءار من المسؤلفة (الفقرة ٣٢)، والمنشور البابوى العام فرفض فكرة أن "الءولة لفسء لها كفاءة فى المآال الاقتصادى".

ومن بن وظائف الءولة المناسبة، حسبما ءاء فى المنشور البابوى - تنسفق وءوءفه الاقتصاد النامى : فمن واءب الءولة دعم الأنشطة المءعلقة بالأعمال المءءلفة وذلك بءلق الظروف الفف ءضمن فرص العمل وذلك بفءفففر ءلك الأنشطة عند نقصها أو بءعمها عند الأزماء (الفقرة ٤٨). وهكءا فإن الءولة فى الواقع لا ءنرؤى بعفءاً، وذلك بالابءعاد ببساطة عن الأنشطة الءاصة بالمشروعات والأعمال الفف فقوم بها مواءنوها، أو ففرض السفطرة علفها بءءة الفوءفه الاقتصادى. وءورها هو الفمكن والفسهفل والدعم.

فقد أضاف مؤءمر اكسفورء إلى إعلائه ءول الإفمان المسفءى والاقتصاد"، بفاناً عن "المشروعات الفف ءءر الءءل"، واسءناءاً إلى فكر ممائل فى ءور الءولة من ناءفة دعم النشاط الاقتصادى، وهو موءه لنوعفة المباءرة الفف قد ءءءذ من قبل الءولة والمآتمع لءءمة اءءفااء الفءراء فى البلدان النامفة. وبوضء البفان بءل ءلاء - مثلما فعل المنشور البابوى - أن هوفة العاملفن الءقفقففن فى المآال الاقتصادى فءب وبصفة أساسفة أن ءءمئل فى الفءراء أنفسهم. والفقر لفس مشكلة فمكن بءل بساطة أن نلقى لها بالمال ثم نءعها ءءهب إلى ءال سبفلها. وهذا البفان ءاء نقلأ عن ءراسة قمء بفكلف من المؤمر. وإذا فءعو المؤمر إلى "نهء ءءفء" فءءنب الفءكم فى الاسءراءفءفااء الاقتصادية، فقد أصدر هءا الففوفض المهم: "سفسااء

محاربة الفقر يجب أن تسخر حيوية وامكانيات المشروعات الخاصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لآلاف المشروعات الصغيرة التي تعمل لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية اللازمة للفقراء.

والسؤال العملى الملح الذى أثاره هذا البيان هو كيف تُعزز تنمية المشروعات الصغيرة حتى يمكن للفقراء أن يعملوا فى المقاولات الصغيرة معتمدين على أنفسهم . وفيما يتعلق بالحكومة نفسها، فإن "التمكين" يُعد وإلى حد كبير من وظيفة العملية التشريعية. يشير البيان، وعن حق، إلى "مناهات القواعد والاجراءات التى تعوق مبادرة المقاولين الملتزمين ومن تهمش أولئك الذين تنفيهم إلى "قطاع غير قانونى".

لم يذكر البيان أية تفاصيل عن ما هى نوعية التغييرات التشريعية اللازمة للقضاء على هذه المناهات ولتنظيم "العمليات غير القانونية" لتطابق القانون . ومن الجلى أن الهياكل القانونية تشكل شرطاً أساسياً لايقاف عملية تهميش العمليات غير القانونية. ويتوجب تقديم اقتراحات عملية أخرى: الرسوم اللازمة لتأسيس المشروعات الصغيرة لا يجب أن تتجاوز أجر يوم واحد. وعملية التأسيس يجب تبسيطها حتى يمكن التعامل مع موظف تسجيلات واحد بالنسبة لأوراق التأسيس. ولا يجب أن تتطلب عملية تسجيل التأسيس أكثر من تقديم طلب واحد، وتبادل الأوراق يكون عن طريق البريد. ويجب ألا تستغرق عملية استيفاء الإجراءات اللازمة أكثر من أسبوعين.

وثمة ناحية أخرى يمكن أن يقدم للإصلاح التشريعى من خلال تسهيلات للفقراء، وهى عملية منح براءات الاختراع وحقوق التأليف. وقد أشار أبراهام لنكولن إلى هذا العامل الاستراتيجى الهام فى بناء الحضارة، الانجلوأمريكية:- بدأت قوانين براءة الاختراع فى انجلترا سنة ١٦٢٤، ثم فى هذه البلاد، مع عملية تبنى دستورنا. أما قبل ذلك، فقد كان بوسع أى شخص أن ينتفع فى الحال بما اخترعه شخصاً آخر، ولذلك لم يكن للمخترع أية ميزة خاصة

يفيد بها من اختراعه. ولكن نظام تسجيل الاختراعات غير هذا الوضع، وضمن للمخترع، ولوقت محدد، أن يستخدم اختراعه لوحده، وبهذا أضاف وقود "الفائدة" لنار العبقرية، وذلك بالنسبة لاكتشاف وانتاج أشياء جديدة ونافعة. (١١ فبراير سنة ١٨٥٩، من محاضرة عن الاكتشافات).

فمن ثم سيصبح الفقراء أكثر قطاع خلاق في المجتمع وإذا أُتيح لهم فرصة الاستفادة من نبوغهم، واختراعاتهم، ويؤكد إعلان اكسفورد أيضاً أهمية تغيير القواعد والاجراءات الخاصة بالمؤسسات المالية بحيث تستطيع أن تقدم القروض للفقراء. وتوافر القروض بإجراءات ميسرة يمكن الفقراء من الحصول على الممتلكات، وخلق المشروعات الصغيرة وتحسينها، وتمويل تدعيم التعليم، أو توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة لهم.

ويتضمن الاعلان اقتراحات إضافية تستحق مزيداً من الدراسة. على سبيل المثال، يقدم على الحكومات والمؤسسات المالية في البلدان المقرضة (الدائنة) أن تسمح باستخدام الدين الذي لا يستعمل في البلدان المدينة لتمويل برامج تدر دخلاً تقوم على أساس القروض. ثم إنه يقترح أيضاً أن تقدم حكومات البلدان الصناعية إعفاءات ضريبية للأفراد لمساهماتهم التطوعية في تمويل مشروعات تدر الدخل تقوم على أساس القروض كأعمال صغيرة في بلدان العالم الثالث.

وتركيز الإعلان على المنظمات غير الحكومية جاء متمشياً مع مناقشات دور الهياكل التوسيطية في المجتمع والتي نُفذت في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى. وطبقاً للإعلان فإن "المنظمات غير الحكومية يجب أن تصبح قناطر بالغة الأهمية بين قطاعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي. ونشر فكر إنساني مسيحي يؤكد الذاتية والكرامة الشخصية للعامل مع كل

مكافحة الفقر يجب أن تسخر حيوية وامكانيات المشروعات الخاصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لآلاف المشروعات الصغيرة التي تعمل لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية اللازمة للفقراء.

والسؤال العملى الملح الذى أثاره هذا البيان هو كيف تُعزز تنمية المشروعات الصغيرة حتى يمكن للفقراء أن يعملوا فى المقاولات الصغيرة معتمدين على أنفسهم . وفيما يتعلق بالحكومة نفسها، فإن "التمكين" يُعد وإلى حد كبير من وظيفة العملية التشريعية. يشير البيان، وعن حق، إلى "متهاتات القواعد والاجراءات التى تعوق مبادرة المقاولين الملتزمين ومن تهمش أولئك الذين تنفيهم إلى "قطاع غير قانونى".

لم يذكر البيان أية تفاصيل عن ما هى نوعية التغييرات التشريعية اللازمة للقضاء على هذه المتهاتات ولتنظيم "العمليات غير القانونية" لتطابق القانون . ومن الجلى أن الهياكل القانونية تشكل شرطاً أساسياً لايقاف عملية تهميش العمليات غير القانونية. ويتوجب تقديم اقتراحات عملية أخرى: الرسوم اللازمة لتأسيس المشروعات الصغيرة لا يجب أن تتجاوز أجر يوم واحد. وعملية التأسيس يجب تبسيطها حتى يمكن التعامل مع موظف تسجيلات واحد بالنسبة لأوراق التأسيس. ولا يجب أن تتطلب عملية تسجيل التأسيس أكثر من تقديم طلب واحد، وتبادل الأوراق يكون عن طريق البريد. ويجب ألا تستغرق عملية استيفاء الإجراءات اللازمة أكثر من أسبوعين.

وثمة ناحية أخرى يمكن أن يقدم للإصلاح التشريعى من خلال تسهيلات للفقراء، وهى عملية منح براءات الاختراع وحقوق التأليف. وقد أشار أبراهام لنكولن إلى هذا العامل الاستراتيجى الهام فى بناء الحضارة، الانجلوأمريكية:- بدأت قوانين براءة الاختراع فى انجلترا سنة ١٦٢٤، ثم فى هذه البلاد، مع عملية تبنى دستورنا. أما قبل ذلك، فقد كان بوسع أى شخص أن ينتفع فى الحال بما اخترعه شخصاً آخرأ، ولذلك لم يكن للمخترع أية ميزة خاصة

مضامين هذا الفكر، ويشجع الإعلان أيضاً تكوين المؤسسات الأهلية القائمة على القروض. وهدفها الحكيم هو "الاستقلال التام والاستغناء عن الدعم الأجنبي. من الضروري البحث عن سبل تضمن توافر القروض للنهوض بالفقراء. وإنه لمن الأهمية البالغة أن يُستثمر "رأس المال البشرى" ويذكر المنشور البابوي بأنه. "يوجد في أيامنا بالذات شكل آخر من الملكية أصبح لا يقل أهمية عن ملكية الأرض : ألا وهو ملكية البراعة، والتكنولوجيا، والمهارة. وتقوم ثروات الأمم الصناعية على هذه النوعية من الملكية بأكثر مما تقوم على الثروات الطبيعية (الفقرة ٣٢).

ورأس المال البشرى الذى طُور من خلال التعليم هو اليوم السبب الرئيسى لثروات الأمم. وإقامة تعليم شامل، يجب أن يكون هدف الاستثمار الكبير علي المستويين الخاص والعام. بل ولا يجب إعاقة إقامة المدارس الخاصة، ولا سيما المدارس الثانوية والجامعات، فالتعليم الذى تقدمه هذه المؤسسات سيعمل وبشكل سليم على توثيق الصلات بالفنون، والعلوم العملية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

ويُختتم إعلان اكسفورد باعتراف حسن بخطية فكرية (الفقرة ٦٥): "نعترف بأننا فى كثير جدا من الأوقات سمحنا للمجتمع أن يشكل آراءنا وأعمالنا، وأخفقنا فى تطبيق التعليم الكتابي فى هذه الحقبة الهامة من حياتنا، ونحن نأسف لذلك عظيم الأسف".

والله الذى خلقنا، إنما خلقنا لنكون مبدعين. إننا بالفعل نأسف، على السنوات التى كنا فيها نسلك سبل التأمل الأخلاقى فى حياتنا الاقتصادية، وكنا تابعين عوض أن نكون قادة. أما اليوم، فقد بدأ العالم كله فى العيش فى ظل نفس القوانين الاقتصادية. وهذه الحقيقة لا يجب أن تثير دهشة الذين يؤمنون أن إلهاً واحداً خلق كل الأشياء وهوضابط الكل.

الفصل الثانى

إعلان اكسفورد مساهمة فى الحوار المسكونى

بقلم : روب فان درميلين

أطلق على الثمانينات حقبة البيانات، والإعلانات والرسائل الرعوية التي تناول الموضوعات الاقتصادية. ومعظم هذه البيانات كُتبت في الشمال، والبعض جاء من الجنوب، وكانت تركز على موضوعات معينة مثل أزمة الديون، ثم إن عدداً منها صدر عن هيئات عالمية مثل القاتيكان، مجلس الكنائس العالمي، ومؤتمر اكسفورد حول الإيمان المسيحي والاقتصاد. وهبة الوثائق هذه والتي تناول الحياة الاقتصادية تشير إلى الأهمية التي يعلقها المسيحيون في جميع أنحاء العالم بالنسبة للموضوعات المطروحة. ولم يكن في هذا ما يدعو إلى الدهشة لأن الموضوعات الاقتصادية تتعلق بحياة الناس اليومية، ومن ثم فهي موضوعات يهتم بها المسيحيون. والإيمان المسيحي لا يستطيع أن يفرق بين الحياة الروحية والمادية. فقد تجسد الله في يسوع المسيح ليشركنا حياتنا البشرية، والصلاة الربانية التي علمها لنا المسيح إنما هي عن الحياة الروحية، وأيضاً عن موضوعات مادية مثل خبزنا اليومي، ومسامحة الآخرين بالنسبة لديونهم. والخبز، والديون ربما كانا من أكثر الموضوعات إلحاحاً والتي كان يهتم بها الإسرائيليون، وما زالت تشكل موضوعات ملحة تلقى اهتمام الكثيرين من الناس في عالم اليوم. ولا يمكن عمل تقسيم بين الناحيتين الروحية والمادية، فإذا كان الناس يتضورون جوعاً، فهذه تعد مشكلة دينية بقدر ما هي مشكلة اقتصادية. والمسيحيون، عبر القرون، طوروا تقليداً غنياً، متعدد الأشكال من ناحية ادراك كيف ان إيمانهم يتصل بالحياة الاقتصادية، وكيف يمارسوا طاعتهم في هذا المجال. وجه الأباء منذ عهد الكنيسة الأولى دعوات صارمة للاغنياء لكي يتقبلوا مسئوليتهم نحو الفقراء، والمحتاجين. وفي العصور الوسطى، ذكّرت حركات مثل الفرنسييسكان والوادانيين، الكنيسة القائمة بكلمات الأنبياء وتعاليم يسوع فيما يتعلق بالحاجة الماسة للبحث بكل نشاط عن حلول عملية للقضاء على الفقر، وإقامة العدل. وظهر

أيضاً مصلحون مثل كالفن، ولوثر، وكافحوا ليكتشفوا بجلاء أساليب مسيحية للتعامل مع سلوك الإنسان في المجال الاقتصادي، وتنظيمه، الأمر الذي أخذت أهميته تتزايد في أوروبا على أيامهم.

وعلى الرغم من أن الصدع في الكنيسة، والذي وقع على مدى قرون، لم يتأت في الغالب من موضوعات اقتصادية، إلا أن هذه الموضوعات تؤثر بالفعل في السبل التي عولجت بها هذه المسائل بمعرفة التقاليد التبائية التي ظهرت في غضون ذلك. ويعتقد المنتمون إلى الحركة المسكونية أنه ليس من بين تقاليدنا المنفصلة، أو مجتمعاتنا ما هو كاف في حد ذاته. ومن المحتمل أن نكون قادرين بالأكثر على تبين حق الله ومحبهه والتعبير عنها والتصرف على ضوءهما إذا ما استطعنا أن نفعل ذلك على بينة من الكنيسة كلها بمختلف استعلاناتها في جميع أنحاء العالم. وهكذا يجب أن تُطرح كل تقاليدنا في حوارات يمكنها أن تضمن اختباراً، وإثراء فكرياً متبادلاً. ويعد إعلان اكسفورد اسهاماً رفيعاً ومرحباً به في هذا النقاش. وهذا الفصل الموجز يلتقط قليلاً من الموضوعات التي ورد ذكرها في إعلان اكسفورد في جهد يستهدف استمرار الحوار.

التنوع :

جاءت معظم الرسائل الرعوية الاقتصادية الصادرة في السنوات الاخيرة من كنائس فردية، وكُتبت في سياقات قومية معينة. ولقد ثبت أنه أمر في غاية الصعوبة أن نعكس وبشكل كاف الاوضاع الاجتماعية، والثقافية، والسياسية لأولئك الذين يعيشون في بيئة قومية معينة، وان نعطيها حقها في هذه الوثائق. ولقد تضخمت هذه المشكلة حين حاولت هيئات دولية مثل إعلان اكسفورد أن تتناول مثل هذه الموضوعات المعقدة كسياسات،

ونظم اقتصادية. وفي عالم تسوده خلافات تاريخية وثقافية هائلة، فإنه لمن الصعوبة حقاً الذهاب إلى أبعد من الملاحظات التي لا قيمة لها، وقول شيء له مغزى في كل سياق.

قد يصلح موضوع الثقافة لأن يكون مثلاً لهذه الناحية. فالثقافة تؤثر في السبل التي تُستخدم فيها عناصر الانتاج - العمل، ورأس المال، والأرض. والثقافة تؤثر في استبيانات لمن يخدمون، أو يعملون يوم الأحد، كما أنها تؤثر في تقسيم العمل - على سبيل المثال - بين النساء والرجال - وكذلك نوعية العمل الذي يجب مكافأته مالياً، وعلى سبيل المثال، ربة البيت التي تهتم بالبيت وتربية الأطفال لا تعطى مكافأة، غير أن المدرس يُعطى أجراً مقابل عمله. ومنطق تكريس رأس المال الذي يسيطر على المجتمعات الغربية هو أيضاً ليس بديهيّاً بحد ذاته. وهناك ثقافات ومجتمعات لا ينتج فيها الناس أو يجمعون سوى احتياجاتهم الضرورية، بل وتوجد ثقافات يتنافس الناس فيها على العطاء بدلاً من التكديس (وفي هذا المجال نذكر أيضاً القصص التي وردت في أع ٤٢و٤٣).

يتأثر استخدام العامل الثالث للإنتاج، وهو الأرض، بالثقافة بصورة قوية. في بعض الثقافات الفطرية يصلّى الناس لآلهتهم أولاً قبل أن يقطعوا شجرة، وهذا يكاد يكون اعتذاراً لحاجتهم إلى الشجرة أو إلى الأرض. وبعض مناطق معينة من الأرض قد تكون مقدسة لأن الأجداد مدفونين فيها. وأيضاً احترام الطبيعة، والذي تتسم به معظم الحضارات الفطرية، وهو ما يتناقض مع الفكر السائد في المجتمعات الحديثة. ولهذه السباب فإنه من الصعوبة الوصول إلى اتفاق ما دما قد جئنا من حضارات متباينة. وليس هناك وصفات، أو مخططات صحيحة أو عالمية شاملة قابلة للتطبيق بالنسبة للنظم، والسياسات والاقتصادية، ولنفس السبب، ما من نظام اقتصادي سياسي معين يمكن أن يوصف بالذات على أنه مسيحي

(الفقرتين ٥٤ ، ٥٦). يجب أن تأخذ السياسات الاقتصادية، فى الحساب، البيئة الثقافية، والتاريخية المعينة التى يزعم تطبيقها فيها. وثمة موضوع متصل بهذا، وهو أن الاقتصاد دائماً يتضمن تقديرات للقيمة" والاقتصاد ليس مجالاً مستقلاً للحقيقة تسيطر عليه قوانينه المحايدة والشاملة. فمصطلح مثل "القوانين الاقتصادية"، أو عبارات مثل: يتطلب الاقتصاد عمل كذا وكذا تخفى وراءها حقيقة أن الخيارات قد تمت بواسطة شخص أو أشخاص على أساس تقديراتهم للقيمة. وجزء من مهمة نظم الاختيار والسياسات الاقتصادية طبقاً للحق الكتابى هى اكتشاف القيمة الأساسية و"تسلسل القيم" التى على أساسها تمت الخيارات بواسطة العوامل النقدية.

نقطة الالتقاء :

بقدر ما تدعو الحاجة إلى اكتشاف تسلسل القيم المستخدمة فى العوامل النقدية فى الحياة الاقتصادية، فإنه من الضرورى أيضاً تعريف المعايير، والأحكام الى نقدرُ بها القيمة والتى ربما دون وعى منا، نستخدمها حين نختبر النظم، والسياسات الاقتصادية، والتحليلات، التى لايمكن أن تكون محايدة على الإطلاق أو بعيدة عن القيمة، وبذلك فإننا نعزز الحوار حين نقول بوضوح من خلال أى نظارة ننظر بها إلى ما يدور حولنا. والحوار الأمين المثمر يتطلب منا أن نضع أوراقنا على المائدة ونوضح من أى موقف نتكلم. وثمة جهد فى هذا السبيل بذله مجلس الكنائس العالمى فى وثيقة الدراسة التى تبناها حديثاً، وهى بعنوان : "الإيمان المسيحى والاقتصاد العالمى اليوم". كانت وثيقة الدراسة هذه نتيجة دراسة استمرت أربع سنوات تمت عن طريق المشاركة، فشمة مسوَّدة للوثيقة تمت مناقشتها بمعرفة اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى سنة ١٩٩١، وأرسلت لجميع الكنائس الأعضاء للتعليق عليها. وكان من شأن ذلك أن المسوَّدة تم تنقيحها بدقة، وقد تبنت اللجنة المركزية النص النهائى سنة ١٩٩٢. وقد عرِّف

مجلس الكنائس العالمى أربعة معايير (سُميت "معالم" فى الوثيقة) يمكن أن تُستخدم كمحك وخطوط ارشادية فى كل موقف، بمعزل عن الخلفية الاجتماعية، والتاريخية ، والثقافية،

(١) جوهر الصلاح لنظام الخليقة، المسئولية التى أنيطت البشرية بشأنها.

(٢) القيمة والحرية المتأصلة فى كل إنسان والبشرية كلها.

(٣) إن اهتمام الله، والعهد فى المسيح، مع كل البشرية، يلاشى أى حواجز نقيمتها بيننا.

(٤) يمكن اكتشاف المعيار الأعلى للعلاقات المتبادلة بين الناس، وسلوكهم، عدالة الله من خلال الاختيار التفضيلى للفقراء. وعلى الرغم من أن إعلان اكسفورد لم يذكر بوضوح معايير ، إلا أنه ليس من الصعب أن نستخلصها من النص. وقد يرى البعض فى هذا حكماً متحيزاً، بيد إنني أرى تقارباً كبيراً بين آراء إعلان اكسفورد ، وتلك التى تضمنها وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى :

أ) القناعة بأن الله قد أعلن أن كل الخليقة جيدة (الفقرة ١)، وأنا دُعينا لكى نعمل كوكلاء لله (الفقرتين ٢ و ٦٥) كما أن ذلك أُشير إليه أيضاً فى المحك الأول المذكور فى وثيقة مجلس الكنائس العالمى.

ب) يؤكد إعلان اكسفورد أن العدالة أمر أساسى فى المفهوم المسيحى للحياة الاقتصادية.

ج) يذكر إعلان اكسفورد أنه فى نظم التقييم الاقتصادى، ومن منظور مسيحى، يجب أن نتأمل قدرتها على توليد وتوزيع الثروة والدخل بعدل (الفقرة ٨). وقد وُضح هذا بعد ذلك فى الإعلان، بالقول إن العدالة تتصل بصفة خاصة بما هو مستحق لمجموعات مثل الفقراء (٣٨) لأن الله هو حامى الفقراء (٣٣). وهذه الآراء تتفق مع تلك التى عُبر عنها فى المحك الرابع

الذى استخدمه مجلس الكنائس العالمى.

د) التأكيد على المشاركة، والكرامة الإنسانية (٥٤ و ٤٠) لا يجب أن يشكل التمييز فى المكانة والطبقية، والمميزات عوائق تحول دون الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية (٥٥)، تتفق يقينية أن الله خالق الناس كوكلاء أحرار من الناحية الأدبية (٥١) مع ما جاء فى المعيارين الثانى والثالث من وثيقة مجلس الكنائس العالمى وعلى مستوى آخر، يتفق إعلان اكسفورد ومجلس الكنائس العالمى على أنه ما من نظام سياسى، أو اقتصادى معين جاء وصفه مباشرة فى الكتاب المقدس (الفقرتان ٥٤ و ٥٦)، وأن العمل حقيقة غامضة (٢٠) غير أنه فى ذات الوقت أمر أساسى لقصد الله للبشرية (٢٥ و ١٧)، وأن النزعة الاستهلاكية الطاغية فى المجتمع الغربى هى بالقطع غير مسيحية (٥٩) وأن العادة التى تستحوذ على الإنسان فتدفعه للسعى وراء المادية هى من بين أكثر صور الوثنية المدمرة فى تاريخ الإنسان (٣٤)، وأن هناك خطورة فى أن يُفترض نموذج السوق على أنه وثيق الصلة بنواح أخرى للحياة، ويعتقد أن الناس ترتيباً على ذلك أن ما يشجعه السوق هو الأفضل والأكثر صحة (٥٩)، وأن هناك حاجة لتدعيم الارتباطات التطوعية القوية (٦٣).

ومع الأخذ فى الاعتبار الاجماع الأساسى على هذه الموضوعات فإنى أود أن أبرر بعض النقاط التى من الضرورى أن نوليها مزيداً من التأمل، والحوار.

طبيعة البشر :

على غرار الكثير من الرسائل الرعوية الاقتصادية، يؤكد إعلان اكسفورد أن الله هو خالق كل شىء. ومع ذلك يصف الإعلان قول الإيمان هذا بأنه لا يعنى أن الخليقة نفسها مقدسة (الفقرة ١) وهذا تحذير مفيد ضد خطر إخفاء الطابع الرومانسى على القوانين الاقتصادية أو

تقديسها باعتبارها القوانين المعطاة من الله والتي لا يمكن ، بل ولا يجب أن ينتهكها الناس (كما يفعل الأسبان من أتباع الفلسفة السكولاستية). ثم إنه تحذيراً بعدم التسرع بوصف الكوارث الطبيعية بأنها من مشيئة الله. والواقع، وكما ذكرنا الإعلان (الفقرة ٣) أن الله خلق العالم وأعلن أنه "حسن جداً" (تك ١: ٣١). ولكن الله لم يقل إن الخليقة "كاملة". والمعنى الحقيقي للحياة في كل ملئها، وبحسب ما وعدنا بها في إنجيل يوحنا (١٠: ١٠)، بأنها لن تصبح ظاهرة إلا بعد أن يُقام حكم ملكوت الله بالكامل في سموات جديدة وأرض جديدة.

ويؤثر نقص الخليقة أيضاً في الإنسان. ولقد أعطينا المسؤولية والقدرة الأساسية لأن نشارك الله في عملية الخلق، إلا أن الجانب المقلوب في هذا هو أنه بمقدورنا أيضاً أن نرفض دعوة الله. وتعد المظالم السائدة في هذا العالم، وانتهاك الإنسان لخليقة الله الحسنة، شهادات على انتشار، وشمولية - السمة "الأساسية"، للخطية. ويصارع بولس الرسول مع هذا في رسالته إلى رومية حين يكتب ويقول إنه حينما يريد أن يفعل الحسنى يجد أن الشر حاضر عنده، وهو يشعر أنه أسير تحت ناموس الخطية الذي يتحكم في سلوكه (رو ٧: ٢١ الخ). وكلمات بولس ، ومعرفتنا أن الإنسان يمكنه أن يرتكب الخطية بسهولة ، وهذا عليه أن يدفعنا إلى التواضع حين نحاول أن نتناول موضوعات معقدة كالاقتصاد. وعلى الرغم من أن إدراكنا لمقدرة الإنسان على عمل الخطية يعد سمة لكل فكر لاهوتي مسيحي، إلا أن تقاليد مختلفة تضع تأكيدات متباينة بالنسبة لهذا الموضوع. فهناك تقاليد لاهوتية يُعد الناس فيها أنهم في الأساس صالحون، بيد أنهم يُغرون على عمل الشر، وهناك من يبدأون من افتراض أن البشر ميالون لعمل كل الشرور، كما ذكر على سبيل المثال في التعليم المسيحي في هايدلبرج. والسياسات والنظم الاقتصادية التي يحاول الناس أن يخططوها تعتمد على فرضيات لاهوتية وأنثروبولوجية يضعونها بالنسبة لمستوى مستوى الثقة التي يمكن أن يولوها لطبيعة البشر. وأولئك الذين يعتقدون في صلاح الطبيعة البشرية في أساسها تراهم يتركون مجالاً كبيراً لحرية

الفرد فى عالم الاقتصاد ، بيد أن أولئك الذين هم أقل ثقة فى الميل الأساسى للإنسان فى أن يتصرف بعديل تراهم بالأحرى يبحثون عن نظم، وضوابط، ومقاييس قانونية . فكيفية نظرتنا لطبيعة الإنسان تُعد والحال هكذا موضوعاً هاماً حين نعرض للموضوعات الاقتصادية.

حرية الفرد والمجتمع :

يشير إعلان اكسفورد إلى أن الناس خُلِقوا على صورة الله للمجتمع، وليس ببساطة كأفراد منعزلين (الفقرة ٦). وهذه تذكرة نرحب بها، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى مجتمعات تتسم بتزايد النزعة الفردية بها. وهذه التذكرة فى ذات الوقت تثير السؤال الجوهرى فيما يتعلق بالصلة بين الحرية الفردية والجماعية، أو "Koimonia". ويرفض إعلان اكسفورد كلاً من الفردانية الأتانية، والتى تهمل المجتمع الإنسانى، والجماعية المتصلبة التى تخنق حرية الإنسان (الفقرة ٤).

وطبقاً لما جاء فى الإعلان، فإن الاهتمام بالمصلحة الشخصية لا يكون مشروعاً، إلا فى إطار يتسم بالسعى من أجل خير الآخرين أيضاً، وهاتان الناحيتان متكاملتان (الفقرة ٢٢). أما السؤال الذى يدور حول أى من الأنشطة السياسية الاقتصادية تقدم "إطاراً يتسم بالسعى لخير الآخرين" فيظل دون إجابة، إلا أنه، ولأسباب سبق ذكرها، كان من الحكمة ألا يجازف الإعلان بتقديم مخططات. ومع ذلك، يجب أن يولى مزيد من التفكير للقول بأن السعى للمصلحة الشخصية أمر مكمل للسعى من أجل الصالح العام. وقال فى هذا الشأن اجتماع مجلس الكنائس العالمى الشهير لدراسة موضوع "الكنيسة، والمجتمع، والدولة" والذى انعقد سنة ١٩٣٧ فى اكسفورد أيضاً.

جاء وقت ساد فيه الاعتقاد أن تنمية هذا النظام الاقتصادى الجديد (الرأسمالية) لن

يحسنّ فحسب الظروف المادية للحياة، بل إنه سيرسخ العدالة الاجتماعية أيضاً. وكان هذا التوقيع متأصلاً في الاعتقاد أن تناغماً يؤسس مسبقاً سوف يحكم المصالح الشخصية للأفراد بحيث يخلق أعظم تناغم ممكن في المجتمع ككل. "فكل رجل، يسعى لمصلحته، سوف يخدم بالتالي الصالح العام". ولكن هذا الاعتقاد أصبح مشكوكاً فيه، وإلى درجة كبيرة في أيامنا هذه.

تأتى هذه الأفكار على النقيض من وجهة نظر من يعتقدون أن القول: "ما هو صالح للعمل، صالح لأمریکا" ليس مجرد كلام منمق، بل إنه يعبر عن حقيقة. ومع ذلك، بوسعنا أن نتساءل كيف نصل إلى الحالة التي نسعى فيها إلى باهتمامنا الشخصي من أجل الصالح العام لتكون مفهومة لدى العاملين في صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يخشون من أنهم سيفقدون أعمالهم ودخلهم (مصالحهم الشخصية)، لأن إنتاج السيارات قد ينتقل إلى المكسيك لخدمة "الصالح العام" لمنطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية. وبوسعنا أن نتساءل أيضاً ما إذا كان مثل هذا الوضع سيُقتنع العاملين بقصب السكر في جزيرة (نيجروس) الفلبينية، الذين فقدوا وظائفهم لأن منتجي المشروبات الخفيفة استبدلوا قصب السكر ببدايل أخرى. ويستفيد مجتمع من إنتاج المشروبات الخفيفة (والعملاء نتيجة خفض الاسعار؟) في حين أن مجتمع آخر وهم العاملون بقصب السكر- (محرومون) لا يستفيدون وهذا يوضح العلاقات المعقدة بين الأفراد، والمجتمعات، وبين المجتمعات المختلفة. إذاً فما هو الصالح العام الذي نتحدث عنه؟ وفيما قطعت بعض البلدان شوطاً طويلاً في الديمقراطية في اتجاه "سياق يتسم بالسعى من أجل خير الآخرين"، نجد أن الاقتصاد العالمي يفتقر إلى الديمقراطية، والمؤسسات ذات الكفاءة، يمكن أن تُوصف، وعن حق، بأنها غاية، حيث يسود فيها السعى من أجل المصلحة الشخصية للأقوياء. وإنه لمن المهم بالنسبة لهذه الناحية أن إعلان اكسفورد يشير إلى أن القيم الكتابية، والخبرة التاريخية تدعو المسيحيين للعمل للمساهمة الكافية لكل

الناس فى عمليات اتخاذ القرار بالنسبة للموضوعات التى تؤثر فى حياتهم (الفقرة ٥٤) ،وعلى النسق نفسه، يذكر الإعلان أن القرارات الهامة المتعلقة بالمجتمعات البشرية المحلية ،عادة ما تأتى على أفضل وجه، عندما تكون على مستوى جانب حكومى، وتكون مسئولة بصفة مباشرة عن الناس، من تؤثر فيهم هذه القرارات (الفقرة ٦٠). ومع ذلك ، نجد أن عمليات التنمية الدولية تأخذ اتجاهاً على النقيض من ذلك ، فعمليات التدويل المتزايدة للاقتصاد العالمى تميل إلى أن تنقل مراكز صنع القرارات السياسية والاقتصادية بعيداً عن المستويات المحلية. ولا نستطيع أن نفهم هذه الموضوعات ، ونتعامل معها إلا إذا عملنا تحليلات جادة لعلاقات الفقرة. فالإقتصاد دائماً يكون مجالاً تعمل فيه القوة بطرق عديدة متباينة. ولا يوجد خطأ فى قوة على هذا النحو، بيد أن الأمر يتطلب بحث موضوعات تتعلق بكيفية تحقيق القوة، واستخدامها، والسيطرة عليها، وتحليل هياكل القوة والتعرف على العوامل الحاسمة، قد تخفف من مشاعر الضعف فيما يتعلق بموضوعات معقدة مثل النواحي الاقتصادية.

قد توضح الأسئلة والموضوعات التى سبق ذكرها الحاجة إلى مواصلة دراسة مجموعات المواضيع الخاصة بالعلاقات بين حرية الأفراد ، ومصلحته، والمشاركة، المجتمع، والصالح العام، والقوة، على المستوى النظرى، والفكر اللاهوتى، وكذلك على المستوى العملى.

التجارة الحرة :

تنظر بعض الجهات إلى التجارة الحرة، والمشروعات الحرة على أنها الديوان العام لكثير من المشاكل. بل إن بعض الناس يذهبون إلى حد القول بأن الكتاب المقدس يعلم بكل وضوح بنظام التجارة الحرة فى الأسواق. ولكن إعلان اكسفورد يختلف عن ذلك حين يقرر أن الحرية الأكثر،

والتجارة بين تشكّلات جزئاً هاماً للتقليل من الفقر على مستوى العالم. وقليلون هم الذين قد يعارضون ذلك، ولا سيما حين يأتي هذا القول في إطار أسلوب الحماية المتزايد في الشمال (الفقرة ٤٣). غير أنه يمكن التساؤل ما إذا كان يجب أن تُؤخذ مثل هذه الأقوال بحسب نتيجتها المنطقية لتشير إلى أن حرية الحركة بالنسبة للناس يجب تدعيمها أيضاً للذين يسعون وراء مصالحهم الشخصية.

وثمة سؤال آخر، وهو كيف تدعم ما يطلق عليها مناطق حرة للتجارة - المجتمع. من المؤكد أن التجارة حرة في هذه المناطق بيد أن العمال ليسوا أحراراً - فغير مسموح لهم بتكوين نقابات - وظروف عملهم لا تتناسب تماماً مع كرامة حياة الإنسان. فأية حرية هذه ، وأية حرية هي تلك التي نتحدث عنها؟ لقد ناضل كل من هيرمان دالي، وچون كوب مع هذا الموضوع واقترحاً نظام "تجارة متوازنة" كحل وسط بين التجارة وحكم الفرد (السياسة المطلقة).

ومع ذلك هناك سؤال آخر بالنسبة للعلاقة بين التجارة الحرة والبيئة. هل يجب وضع قيود على التجارة الحرة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالنفايات الخطرة، أو النوعيات المهلكة، كى نحمل البيئة؟ كيف يمكننا التعامل مع حقيقة أن الشروط المفسدة للتجارة للعالم الثالث، تحفز الطرق المدمرة بيئياً في الانتاج والاستهلاك؟ وماذا عن التجارة الحرة في المخدرات (الكوكايين، الأفيون، وما إلى ذلك) والسجائر والأسلحة؟ وعلى أى أساس من أحكام القيم، والتحليل تصل إلى نتيجة أن التجارة في منتجات معينة يجب أن تكون حرة ، أم لا؟ ومثل هذه الأسئلة توضح أن القول بأن الحرية التامة والتجارة بين الأمم أمر مرغوب فيه، يحتاج إلى إثبات. فضلاً عن ذلك يجب أن نولى المزيد من التفكير في الكيفية التي تؤثر بها التجارة الحرة على المجتمعات المختلفة.

ويرتبط بهذه الأسئلة موضوع النمو الاقتصادي. وإنه لما يدعو إلى الدهشة أن إعلان

اكسفورد لا يتساءل فى أى موضع منه ما إذا كانت هناك حدود للنمو الاقتصادى. لكن الإعلان يشير بالفعل إلى الدمار البيئى فى علاقته بطمع الإنسان (الفقرة ٣)، وهو يحذر من النزعة الاسهلاكية الطاغية (٥٩)، ويشير إلى مهمتنا ناحية المساعدة على دعم الخليقة (٦). ثم إنه تضمن بعض الأشياء العظيمة التى تحدث بها عن دور التكنولوجيا (الفقرات ٩-١٣) لكن لا موضع لسؤال هام ومن جهة نظر بيئية، أن هناك حدود غير منضبطة للنمو الاقتصادى ومع ذلك، فإن هذا الموضوع فى غاية الأهمية، كما تم توضيحه أيضاً أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة، والتنمية، والذي عُقد فى ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢. وهل يمكن للخليقة أن تتحمل وضعاَ يتمتع فيه العالم ككل بنفس مستويات المعيشة، ومستويات الانتاج، والاستهلاك، كما هو حادث الآن بالنسبة لأغلبية أولئك الذين يعيشون فى البلدان الغنية؟ فهل تكون التطورات التكنولوجية كافية للحد من الدمار البيئى لضمان تنمية مؤزرة ؟

تؤكد وثيقة الدراسة الخاصة بمجلس الكنائس العالمى، أن هناك مناطق كثيرة فى هذا العالم لا تزال فى حاجة إلى مستوى من الانتاج يوفر فرص العمل، والدخل حتى يتيح حياة كريمة للجميع، وبالنسبة لهذه المناطق يظل النمو الاقتصادى حاجة ماسة. والواقع أن إنتاج السلع يمكن أن يكون بركة، كما يستشف من كلمة "حسن" فى الواقع. بيد أن طلب وامتلاك المزيد من السلع لا يؤدي بالضرورة إلى سعادة أكثر بالنسبة لأولئك الذين سبق لهم أن تمتعوا بمستويات عالية من المعيشة. فالزيادة المستمرة فى الإنتاج، والاستهلاك يمكنها، وهذا ما يبدو متناقضاً أن يؤديان إلى زيادة الندرة وليس زيادة الثروة والسعادة. أصبحت الأشياء مثل الهواء النقى، والماء النقى، والهدوء، والوقت تزداد ندرة والندرة التى لا تُقدر بثمن لما يطلق عليها سلعاً غير اقتصادية آخذة فى الزيادة وفى الوقت الذى يبدو فيه أننا - من خلال الإنتاج المتزايد - نتحرك فى اتجاه عكسى. وطبقاً لما يقوله الاقتصادى "بوب جودزوراد"، فإن ظهور الندرة

بشكل عام يرجع إلى حقيقة قدرتنا على تحقيقها. وحين يحدث هذا، وحين نزعّم أن احتياجات الإنسان فى الواقع الأمر لا حد لها، هنا تزداد الندرة، بغض النظر عن المستوى الحالى من التقدم المادى، ويبدو أن الكثيرين لم يعودوا يدركون معنى كلمة "كاف". فهناك حدود مادية وروحية للنمو الاقتصادى. وحال يولد فى الإنسانية احساس بالمطالبة نجد أدنى من الاستهلاك لضمان حياة كريمة، فإنه علينا أيضاً أن نفكر أين تقع الحدود القصوى، وكيف يمكن تطبيقها، قبل أن يؤدى بنا الافراط إلى كارثة - لا يمكن تطبيق الأقوال المأثورة التى تقول "عش ببساطة أكثر حتى يمكن للآخرين أن يعيشوا ببساطة". لا يجب على أحد أن يضيف إلى وفرته حتى تتوفر لكل واحد ضرورياته، بسهولة فى ظل الظروف التى ورثناها الآن، ولكنها تظل حقيقية وملحة. وذكرنا اجتماع مجلى الكنائس العالمى فى "كانبرا" سنة ١٩٩١ أن "النمو من أجل النمو ذاته هو استراتيجية الخلية السرطانية"، ولذلك يجب أن تصدر جدول أعمالنا أسئلة من قبيل: ما الذى يتعين انتاحه، فى ظل أية ظروف، وبواسطة من، ولن، وبأى تكلفة.

القطاع الخاص والعام :

وُجد ميل للشعور بالنصرة بعد انهيار النظم الاقتصادية المخططة مركزياً فى وسط ، وشرق أوروبا، بانسبة للنتصار على نظم السوق الحرة، وان ينظر إلى هذا على أنه يمثل نهاية التاريخ. ولحسن الحظ لم يقع إعلان اكسفورد فى هذا الفخ. فالنظام "المنتصر" له كثير من النقائص، ذكر بعضها فى الإعلان. يتمثل التحدى الأساسى اليوم فى معرفة كيف يمكن الجمع بين الحرية السياسية، وحرية كافية فى المجال الاقتصادى فيما تكفل شبكات فعالة ذات كفاءة للأمن الاجتماعى. والمناقشة الحقيقية لا تدور حول ما إذا كان يتم الاختيار بين النظم الاقتصادية المخطط لها مركزياً، أو نظم عدم التدخل. ولا يشكل أى منها موضوع ما إذا كان يتوجب اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة الدولة وحدودها، أم بواسطة السوق والقطاع الخاص.

وكلاهما له دور يؤديه فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية. ومن المهم في كل موقف أن نقرر كيف يتحدا لتحقيق نظام عادل، يتسم بالمشاركة ويمكن تدعيمه. يجب أن تكون الإجابات على كثير من هذه المشاكل، والموضوعات من خلال عمليات المشاركة السياسية، ويشير إعلان اكسفورد على نحو صحيح إلى الدور الهام الذي يجب أن يقوم به المجتمع المدني في هذا الخصوص (الفقرة ٦٣).

وتضع والتصريحات حول البرامج التي تولد الدخل بين الفقراء في البلدان النامية تأكيداً، مرحباً به على الحاجة إلى زيادة فرص بدرجة كبيرة الفقراء في الحصول على القروض ومصادر التنمية الأخرى من خلال البرامج التي تدر دخلاً والقائمة على أساس القروض. والمنح للفقراء، والمحتاجين ربما استدعو الحاجة إليها باستمرار، بيد أنه حيثما كان ذلك ممكناً يجب إيجاد سبل للفقراء ليقوموا بمساعدة أنفسهم. وهذه بصفة عامة أكثر فعالية وأيضاً أكثر احتراماً لكرامة الإنسان. ولذلك، يطالب البيان بنهج جديد، نهج يحترم، ويستخدم الطبيعة المجزأة للمنافسة في اقتصاد البقاء الخاص بالفقراء.

وهذا البيان يثير سؤالاً أساسياً : هل التحفيز المرشد يشكل منافسة أم تعاوناً؟ وهل يعتمد الذين يثقون في السوق على المنافسة كقوة إيجابية، وهم مستعدون لاعتبار الآخرين من السذج لأنهم يتوقعون تعاوناً في العمل في عالم خاطيء محطم. سوف يضر أولئك الذين كانت لهم اختبارات مشجعة من التعاون، على أن المنافسة لا بد وأن تثبت أنها مضرّة إذا ما أُتيح لها أكثر من حيز محدود. وهنا أيضاً يتعلق هذا السؤال بالكيفية التي ننظر بها إلى طبيعة الإنسان. وهذا، في جزء منه يعد مناقشة لاهوتية بين أولئك الذين يثقون في الخلاص الذي سبق أن قدم لنا في المسيح، ويريدون أن يعملوا هذا من خلال التعاون، والذين يعتقدون أن تحقيق الخلاص "سيأتي بعد" وفي غضون ذلك يجب على السلوك البشري أن يأخذ في الحسبان

سقوط البشرية كلها.

وطبقاً لوثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى السابق الإشارة إليها، كل منهما له حجة :
فلا يستطيع المسيحيون سوى الاستمرار فى السياحة فى هذا العالم، كأولئك الذين يسعدون
لأن يكونوا "حكماء كالحيات" (يدركون تماماً الخطية وقوتها)، "وودعاء كالحمائم" (دائماً
يتوقعون ويرحبون أن ينكروا ذواتهم، محبة للآخرين). وقد يعنى هذا فى الممارسات
الاقتصادية السماح بكلتا الحالتين : المنافسة فى المجالات المناسبة، على أن يُمنع دائماً الغش
والاحتيال، إلى جانب الترتيبات التعاونية للمجالات الأخرى، وفى جميع الأحوال يكون ذلك
فى إطار المسئولية الديمقراطية.

وثمة ضعف فى هذا البيان، وهو أنه يركز جل اهتمامه على السبل التى من خلالها تتجاهل
الدولة، بل وتغرق المشروعات الصغيرة، والقطاع غير الحكومى، وفيما أنه من المؤكد أن هذا
يحدث فعلاً، (ويمكن ذكر أمثلة عديدة لذلك)، فإن القطاع الخاص والهيكل الاقتصادية
الدولية قد تكون مدمرة جداً للمشروعات الصغيرة (وعلى سبيل المثال) بعد أن دخل استعمال
المساحيق فى كينيا، انهارت فى الواقع صناعات الصابون المحلية). وعلى ذلك، فإن الحاجة
تدعو إلى قراءة هذا البيان إلى جانب إعلان اكسفورد، والذي يعترف بالفعل بهذه المشاكل،
وعلى سبيل المثال، حيث يشير إلى مؤسسات انتقالية، يمكنها أن تمارس نفوذ كبيراً على بعض
الاقتصاديات (الفقرة ٥٧)، وحيث يشير إلى أمم ومؤسسات كبيرة تغرى دائماً على استعمال
التكنولوجيا لتسيطر على الضعفاء تحقيقاً لمصالحها الخاصة الضيقة (٩). حيث تدرك الحاجة
إلى إعادة هيكلة كل من سياسات الاقتصاد القومى، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك
بشكل جذرى (٤٢).

وإنه لما يؤسف له أن البيان لم يتناول البرامج التى تدر دخلاً والتى يستخدمها

الفقراء، أية إشارة فى أى موضوع مئة إلى المبادرات الهامة التى سبق أن اتخذتها الكنائس، والمنظمات التابعة لها فى هذا المجال. وبمقدور البيان، وبسهولة أن يعطى الانطباع أن أهمية هذا الموضوع لم تكتشفها سوى الكنائس والمسيحيون منذ عهد قريب. ومع ذلك، فسبق فى الأربعينيات أن أسس مجلس الكنائس العالمى "صندوق القرض الكنسى المسكونى"، والذي يعمل أساساً برأس مال دائر، ومع بداية السبعينيات أخذ مجلس الكنائس العالمى المبادرة وقام بتأسيس الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية، والتى من أهدافها الرئيسية :

١ - العمل مع الفقراء فى جهود للاعتماد على الذات، من خلال خلق الوظائف والمال عن طريق تقديم القروض، والضمانات أو تقديم رأس مال للاستثمار.

٢ - أن تكون مثلاً لنظام اقتصادى أكثر عدلاً، وتبين أن أى مشروع يمكن أن يقوم على أساس مبادئ مستحقة، ومساعدة الفقراء، ومع ذلك يكون قابلاً للتطبيق.

٣ - توفير أداة للكنائس للمساهمة فى توزيع أكثر عدلاً للثروة وذلك باستخدام رأس مالها فى التنمية الاقتصادية بين الفقراء.

تطالب الكنائس والمسيحيون، من خلال الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية بأن يستثمروا جزءاً من مدخراتهم ورؤوس أموالهم التى يستثمرونها، فى هذه المؤسسة. وفيما يقبلون عائداً مالياً أقل مما كان بمقدورهم الحصول عليه من الاستثمارات "العادية"، إلا أن عائداً اجتماعياً عالياً قد يتحقق من خلال ذلك. وأصحاب الأسهم فى الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية لكل منهم صوت واحد بغض النظر عن عدد الأسهم التى يمتلكونها، وبهذا يعبرون عن آرائهم فى المشاركة فى سلطة صنع القرار. ورأس مال الأسهم يبلغ حوالى ٦٢ مليون دولار أمريكى، على مر السنوات كانت الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية أداة نافعة فى المساعدة على

فى المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادى لمائتى ألف من الفقراء من خلال المشروعات التى كانوا يمتلكونها أو يديرونها ، أو يعملون فيها. وإذا كنا نعترف بأن هذا ليس سوى نقطة فى محيط، إذا ما وضعنا حجم الاحتياجات الهائلة التى لا تزال مطلوبة، إلا أنه يُعد هذا علامة للرجاء تُعد مثل هذه المبادرة هامة بما فيه الكفاية لأن تُذكر فى هذا السياق.

وقد يبدو غريباً، للوهلة الأولى، أن وثيقة مثل البيان الخاص بالبرامج التى تولد دخلاً بين الفقراء، تذكر الحاجة إلى المزيد مما يتوجب عمله فى مجال المسائل الخاصة بالإرساليات. ومع ذلك فإن هذا ليس غريباً جداً حسبما يبدو. وبالنسبة لمن لهم عيون ليبصروا، يكون واضحاً فى الحياة الاقتصادية، نحن محاطون بعدد كبير من الآلهة الزائفة، والأوثان فى الحياة الاقتصادية، تُقدم لها العبادة، وتطلب ذبائح هائلة. وإذا كانت الرسالة عن دعوة الناس للرجوع عن الأوثان، والاتجاه لعبادة الإله الحى، فإن الحياة الاقتصادية تمثل حقلاً واسعاً للإرسالية. ولكن يتضمن حقل الإرسالية هذا الكنائس، التى كثيراً ما تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظم القائمة. وطبقاً لما يقوله الأساقفة الرومان الكاثوليك فى الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد السياسى يُعد من المناطق الرئيسية التى نحيا فيها إيماننا. ويشكل إعلان أكسفورد دعوة قوية لنا جميعاً لأن نعترف بهذا وأن نعيش إيماننا المسيحى فى النطاق الاقتصادى بطريقة ينطبق عليها القول : الشجرة تُعرف من ثمارها ، وذلك حتى يؤمن العالم.

الفصل الثالث

ما الذى يطلبه الرب ؟

بقلم : دونالد هاى

ثلاثة بيانات حول الإيمان المسيحي والحياة الاقتصادية.

اعيد كتابة جدول الأعمال للجزء المختص بانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية الذي كان يُعرف سابقاً بالاتحاد السوفيتي، وما تبعه من هجر سياسات، ومؤسسات التخطيط الاقتصادي المركزي لصالح النظم القائمة على السوق - وعلى الأقل جزئياً - في إعادة كتابة جدول الأعمال، كان ينبغي أن يناقش علماء الأخلاق المسيحيين صلته بالحياة الاقتصادية. غير أن أجزاء أخرى من جدول الأعمال ظلت دونما تغيير، ولا سيما التباينات الدولية في الدخل وتأثير السياسات الاقتصادية غير الموضوعات التي كانت ستنبر عليها المناقشة. وأصبحت "الحلول" التي على أساس السوق في المقدمة، والموضوعات الوحيدة هي كيفية تطبيق هذه الحلول، وتصميم الآليات المؤسسية المناسبة.

ولذلك كان من المناسب على وجه الخصوص أن شهدت السنوات الثلاث الماضية ظهور التصريحات الكبرى المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية من قبل الهيئات المسيحية التي تمثل ثلاثة اتجاهات من الفكر اللاهوتي، والأخلاقيات. وأول هذه التصريحات كان في المنشور البابوي الذي أصدره البابا يوحنا بولس الثاني سنة ١٩٩١، والذي يشرح فيه التعليم الرسمي للكاتوليكية الرومانية. أما الفصل الثاني فيتمثل في وثيقة الدراسة التي أعدها مجلس الكنائس العالمي حول "الاقتصاد كموضوع للإيمان"، تعكس الأخلاقيات الليبرالية للفكر اللاهوتي البروتستانتي. أما الثالث فهو إعلان اكسفورد عن الإيمان المسيحي والاقتصاد"، والذي قام على أساس منظور إنجيلي يتناغم مع الموقف العقيدى لمعاهدة لوزان.

والوضع الأساسي لهذه الوثائق الثلاث مختلف للغاية لإعلان اكسفورد ليس له نفوذ في الدوائر الإنجيلية، أكثر من الموقعين عليه. وكان نتاج مبادرة خاصة من قبل مركز اكسفورد لدراسة الارساليات. وقد دُعي المشاركون ولم يكونوا يمثلون أية هيئات على الرغم من المجهود

العظيم الذى يمثل كل وجهات النظر فى الدوائر الإنجيلية. ولعلنا نتساءل، لماذا لزم أن تكون المبادرة خاصة : لعل لجنة لوزان شعرت بأن مثل هذه المناقشات "سياسية" جداً، أو أنها ليست أساسية بالنسبة لاهتماماتهم.

أما وثيقة مجلس الكنائس العالمى فكانت من عمل مجموعة استشارية فى الموضوعات الاقتصادية تابعة للمجلس. وقد قُدمت بعد اجتماع "كانبرا" سنة ١٩٩١ استجابة لبعض المخاوف التى عبر عنها ذلك المجلس. وف« حين أنها عكست اجماع أمانة مجلس الكنائس العالمى، إلا أنها استُبدلت بتصريح كان مختلفاً بشكل جوهري على الرغم من أنه قام أساساً على الوثيقة الدراسية. وهذا التصريح الختامى تبنته اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى سنة ١٩٩٢. أما "العام المئة" فيشكل وثيقة مختلفة جداً : وهى كمنشور باباوى كانت تحمل كل سلطة التعليم الرسمى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وفيما أنه ليس ثمة شك فى أن كثيرين من اللاهوتيين وعلماء الأخلاق الكاثوليك قاموا بدور كبير فى بحث وصياغة مسودته، إلا أنه صدر باسم البابا يوحنا بولس، الذى كان له تأثير كبير على الوثيقة، سواء فى وضعها العام أو فى ما تضمنته من تفاصيل.

وإنه لمن المناسب المقارنة بين هذه الوثائق الثلاث تحت أربعة عناوين رئيسية : الأسلوب والسياق والمضمون والتطبيق. وهذه المجالات الأربعة تمكننا من التعرف على تميز كل منها ونقاط الاتفاق بينها.

الأسلوب :

إعلان اكسفورد

يعكس التباين في الأساليب الأخلاقية آراء لاهوتية مختلفة عن أساس سلطة البيانات الأخلاقية المسيحية. والمشكلة الجوهرية للأخلاقيات الاقتصادية، تتمثل في كيفية عمل النقلة من العقيدة الأساسية، أو الأفكار الأخلاقية، إلى عالم الظواهر الاقتصادية المعقدة. وثمة حلول مختلفة لتلك المشكلة من المؤكد أنها تكاد تعكس الفروق بالنسبة للسلطة في الكنيسة. وإعلان اكسفورد واضح من جهة هذه المسألة : "...الكتاب المقدس، الذي هو كلمة الله الحي الحقيقي، هو دستورنا الأعلى في كل ما يتعلق بالإيمان، والسلوك، ومن ثم فنحن نلجأ للكتاب المقدس باعتباره مرشدنا الذي نثق فيه ... " (المقدمة). ويوضح الإعلان الوسيلة: هنا التعليم الذي تضمنه الكتاب المقدس فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية وادرج تحت عناوين مثل: "الخلقة والوكالة" و"العمل ووقت الفراغ". ولا تُجد مناقشة للمشاكل التفسيرية التي نجمت عن استخدام المواد الكتابية بهذه الطريقة، ولم تتم أية محاولة لتبرير هذه الطريقة. غير أن الملخصات كانت أكثر من مجرد سرد النصوص. فكل منها قول له ما يبرره عن المبادئ الأخلاقية التي قيل إنها تشكل أساس النصوص. وتطبيق هذه المبادئ يأتي بعد كل قسم من الإعلان. ونموذج التطبيق يمثل نقداً لنواح معينة من الحياة الاقتصادية يُتبع (أحياناً) اقتراح بالسياسة التي يتوجب انتاجها، ولو أن هذه النقطة الأخيرة نادراً ما تتحقق.

وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمي :

تبدأ وثيقة مجلس الكنائس العالمي بقصص فردية عن الصعاب الاقتصادية. وهي تبدأ بقسم كبير حول موضوع "السباق الاقتصادي في أيامنا هذه" : فشل الانظمة القديمة. وتُوجد

مذكرات كل الوثيقة، تذكر بأنه على الأخلاقيات الاقتصادية أن "توضع فى سياق" - بمعنى أنه يجب وضعها فى سياق مشاكل عملية، وفى أطر ثقافية، ولا تُعتبر نظاماً فكرياً مجرداً. وبعد أن وصفت القرينة وتبع ذلك قسم عنوانه "بعض المعتقدات الأساسية عن الحياة الاقتصادية، وهذه المعتقدات مأخوذة من التأكيدات اللاهوتية عن حياة الإنسان وأهميتها. بعضها يتسم بطابع العمومية، على سبيل المثال، فكرة أن بنى الإنسان يجب أن يُنظر إليهم كأفراد فى مجتمع، فى حين أن الأخرى جاءت أكثر من المعتقدات تحديداً، إلا أنها قُدمت أيضاً كقائمة تسويق من الأمنيات وليس كبيان متماسك عن الحياة الاقتصادية أو كفكر أخلاقى كامل ... ومن هذه الأهداف والرؤى، جاء قسم تحت عنوان : "الحاجة إلى سياسات اقتصادية" وعاد إلى بعض من الموضوعات المعاصرة والتي بدأ بها البحث، وحدد الموضوعات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، ومع ذلك، دون أن يذكر على وجه التفصيل الاستجابات المناسبة لهذه السياسة. وقد تم التعبير عن الشكوك حول ما إذا كان من عمل الكنيسة أن تقدم سياسة أكثر تفصيلاً فيما تقترحه. ومن بين النقد الموجة للنهج الذى اتبعته وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى هو أن المناقشة تمت فى إطار مهلهل، سواء داخل أقسام الوثيقة أو فيما بينها. من السهل اتباع الاتجاه الرئيسى للحجة المقدمة ولكن أى تفصيلات التطوير من "معتقدات أساسية". ولعل جاء هذا الضعف نتيجة قناعة من كتبها بأن الأخلاقيات الاقتصادية يجب أن تؤخذ من مشاكل حقيقية وليس من أمور نظرية.

العام المئة :

يحمل المنشور الباباوى كل السلطة التى تتمتع بها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية نتيجة السلطان الذى مُنحه القديس بطرس وخلفاؤه فى كرسى روما. والعيد المئوى المشار إليه فى عنوان المنشور البابوى هو المنشور الخاص بـ Rerum Nowarum، الذى نشره البابا "كيو"

سنة ١٨٩١. يوصف "العام المثة" Rerum Nowarum على أنه يشكل بذرة التطور في تعليم الكنيسة الاجتماعية، أو "العدل الاجتماعي". والاشارات المفصلة في الوثيقة تخص حد كبير منشورات باباوية، أو تصريحات صدرت عن الكنيسة أو الباباوات.

وحجة المنشور الباباوى واضحة ومتصلة. وبالضرورة تكون ونقطة البداية هي التعليم المسيحى عن الإنسان، على الرغم من أنه عند النقاط المناسبة كان يُشار إلى التعليم الخاص بالخلقة. وقد استخلصت من تعليم حقوق العمال، حق الملكية الخاصة، ومبدأ التضامن، ومبدأ حرية الإنسان (ومن ثم حكومة محدودة فقط). وقد استخدمت هذه المبادئ حينئذ لتقييم الحياة الاقتصادية، واقتراح سياسات اقتصادية عامة لتصحيح المظالم التى تم وضعها. ومع ذلك، فإن هذا التطبيق ليس مجرداً، أو عاماً : بل وُضع بالأحرى فى سياق تعليق على أحداث اقتصادية وسياسية حديثة.

يُسجل للمنشور تقديمية تحليلاً للأحداث والمشاكل المعاصرة وبالمقارنة مع المنشور الباباوى مع الوثيقتين الآخرين، (وبذلك جاء فى سياق كامل)، ومبادئ أخلاقية لآهوتية قوية الحجة. قامت الوثيقة على أساس السلطة التى عليها الوثيقة بصورة جداً، إذا ما قُورنت بالاستكشافات غير القاطعة فى وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى. وبالنسبة للقراء من غير الكاثوليك الرومان فلربما تكون هناك بالطبع علامة استفهام بالنسبة للسلطان المزعوم للتصريحات الباباوية، على الرغم من أن المضمون يحوى الكثير مما يمكن قبوله. ولكن تعود للظهور ثانية الموضوعات المنهجية بدون الرجوع للسلطان البابوى فى تطور الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية. ومن المحتمل أن تظل نفس الموضوعات ولفترة قادمة موضع مناقشة.

السياق

العام المائة

قُدمت السياقات التي أثرت في مضمونها وأهدافها الوثائق الثلاث. وهذا واضح للغاية في حالة "العام المائة" ترى الادعاءات التي تضمنها المنشور الباباوى أن سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية يعد انتصاراً وتبريراً لنقد الاشتراكية التي بدأها البابا "ليو" في "Rerum Nowarum". فهي تواصل الحوار، وليس من شك، والنموذج البولندى في الذهن، بأن التعليم الاجتماعى للروم الكاثوليك، والشهادة الأمينة التي قدمتها الكنيسة لهذا التعليم كانا مفيدتين في زوال الاشتراكية، على الرغم من أنها تعترف بأن هذا الادعاء، والتحليل الذى يدعمه ليس لهما مصداقية بنفس المعنى مثل "العدل الاجتماعى".

ويذكر المنشور الباباوى أن "Rerum Nowarum" كُتبت كتحليل الموضوع العامل ؟ الصراع بين رأس المال والعمل الذى برز في أواخر القرن التاسع عشر، ولا سيما مشاكل الأجور المنخفضة، وظروف العمل، والبطالة التي أصبحت من الاقتصاديات الصناعية. وكان صراع الطبقات، وإلغاء الملكية الخاصة، وحكم البرولوتاريا هو الحل الاشتراكى لهذه المشاكل. وتمثل مساهمة "Rerum Nowarum" في تأكيد أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية كان لها دور في تناول موضوعات الاقتصاد السياسى، وادعاءات الاشتراكيين، وهى البدء في تطوير أخلاقيات مناسبة للحياة الاقتصادية وقائمة تعاليم مسيحية، واستخدام هذه الأخلاقيات للمواجهة:

ولقد طور البابا "ليو" في "Rerum Nowarum" مبادئ رئيسية من التعليم المسيحى. وأكد حقوق العمال الأساسية في عملهم، والقائمة على أساس كرامة الإنسان الذى خُلق على

صورة الله. وهذه الحقوق تضمنت حق الاشتراك الحر في النقابات العمالية، التي نُظر إليها كوسيلة لممارسة قوى مكافئة للرأسماليين، ولتحسين أحوال الطبقة العاملة، والحق في الراحة يوم الأحد للترويح والعبادة. ولحقوق العمال هذه، أضاف البابا الحق في الملكية الخاصة، وهذا بالتناقض مع ادعاءات الاشتراكيين. ومع ذلك لم يكن يُنظر إلى هذا الحق على أنه مطلق، فلا تكون الملكية من أجل النفع الشخصي فقط، بل وعن أجل نفع الأقارب أيضاً. وتدعى وثيقة "العام المئة" أن تعاليم الكنيسة فيما يتعلق بهذه الحقوق كانت نافعة من ناحية تمكين نقابات العمال من الحصول على ظروف، وأجور أفضل لعمالها على الأقل في أوروبا الغربية، الأمر الذي حفز على اصلاحات أخرى - نظم التأمين الاجتماعي، والمعاشات، والرعاية الصحية - والتي قُدمت على نطاق واسع إبان القرن العشرين في الاقتصاديات الصناعية. وصف النقد في "Rerum Nowarum" السياسة الإنسانية الخاطئة للاشتراكية على أن من عيوبها الرئيسية تنكر الاتحاد، والعقلانية عند الاشتراكيين، والتعليم المسيحي عن الإنسان، ومن ثم الكرامة الأساسية وقيمة كل إنسان. وعوضاً عن ذلك فإن الشخص ليس له وجود إلا بالنسبة للطبقة التي ينتمي (أو تنتمي) إليها. وهذا يجعل قرارات الفرد غير ذات موضوع، وتخضعه لمصالح طبقية. أما الملكية الفردية فليس لها مكان في هذا التفكير، وهي في أيدي الطبقة البرجوازية تعد عائقاً في سبيل التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف العمال. ولكن تحسُّن ظروف العمال، لا بد من صراع الطبقات وطردهم الرأسماليين عن طريق العنف. وعلى النقيض من ذلك، يسعى تعليم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لتعزيز التفسير الاجتماعي والاقتصادي من خلال احتجاجات بعيدة عن العنف، وقائمة على تعاليم أساسية عن كرامة الإنسان، والثروة، ومحاولة اقناع أولئك المسؤولين عن الاقتصاد، والمساوي الاجتماعية، ولكنها لا تسعى لتدميرهم أو طردهم.

وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمي :

يختلف سياقات وثيقة مجلس الكنائس العالمي، فقد كان تحليل مجلس الكنائس على مر السنين متعاطفاً مع الحلول الاشتراكية. وكان نبذ التحليل الاشتراكي، وزوال النظم الاشتراكية المخططة لابد وأن يشكل قدراً من الاحراج لكتبة الوثيقة. ولذلك فاستراتيجية الوثيقة هي الانخراط في نقد لاذع لنظم السوق، تتضمن فيما أن الاعتراف بأن حلول المشاكل الاقتصادية في المستقبل تبنى الأسواق بدلاً من استبدالها بالتخطيط. ولا تنسوا الوثيقة إلى الطبقة، الصراع، أو إلى نوعيات ماركسية أخرى. وأقرب ما تحصل عليه هو مناقشة "تفويض" من يقومون بتنظيم الفقراء والمظلومين لممارسة قوى معادلة ضد مضطهديهم. تُعد وثيقة الدراسة أكثر من الوثائق السابقة لمجلس الكنائس العالمي وضوحاً، من الناحيتين اللاهوتية والكتابية : وهذا تطور مفرح في تفكير مجلس الكنائس العالمي في هذه الموضوعات، ويقدم وعداً بتحليل مسيحي أكثر وضوحاً في المستقبل.

إعلان اكسفورد :

إن إعلان اكسفورد هو سياق الخلاف الكبير والحوار بين الكنائس الإنجيلية حول موضوعات اقتصادية، وسياسية. ولقد اتخذ الكاتبون الإنجيليون الذين يتناولون الحياة الاقتصادية مواقف متنوعة حيث أوفوا الموضوع بحثاً وتدقيقاً بدءاً من الجناح اليميني ممن يؤيدون الأسواق، والاقتصاد الحر إلى الجناح اليساري وتحليلاته التي استخلصت على الأقل بعض الالهام من النظرية الاشتراكية، وتطبيقها. ويشكل هذا الاختلاف بالطبع قدراً من الحرج إذا أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء جميعاً يدعون أن المواقف التي يتخذونها ويدافعون عنها تستند إلى سلطان الكتاب المقدس. ولذلك كان الهدف من عملية الدراسة ومن المؤتمر الذي أصدر الإعلان هو

معرفة ما إذا كان لمن المستطاع الوصول إلى أية درجة من الاجماع لهذه الآراء التى تتباين بشكل حاد.

وقد كان بعض المشاركين فى العملية بصفة مبدئية متشككون حول ما يمكن انجازة، ولقد دهشوا، وتشجعوا بدرجة كبيرة من المدى الذى تقاربت فيه الآراء. ويمكن تحقيق التقارب بطرق مختلفة : ومن بينهما العمل من أجل "المضاعف المشترك الأصغر" من التصريحات التى إما أن تكون فى أدنى حد من ناحية المضمون، أو مقيدة للغاية فى مداها حتى أن "الاتفاق" يغطى الكثير من الخلافات الأكبر حول موضوعات لم تتضمنها الوثيقة. مع ذلك لم يكن هذا الحال بالنسبة لإعلان اكسفورد، وعلى الأقل بالنسبة لمعتقداته الكتابية الأساسية فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية. حيث كان أقل وضوحاً فى تحليل موضوعات اقتصادية معينة، وفى المعالجات التى يتعين اللجوء إليها. من المحتمل أن تكون الخلافات أكثر حدة. ومع ذلك، لا يتعين أن ننظر أن المسيحيين يتفقون على أن البطالة، على سبيل المثال، تُعد شراً اجتماعياً، إلا أنه يبدو أن هناك مبرراً قوياً قد يدعوهم إلى الاختلاف حول العلاجات المناسبة. ولم يكن التحليل الاقتصادى بأى حال على مستوى الاجماع سواء من ناحية أسباب البطالة أو من ناحية التأثيرات الناجمة عن سياسات مختلفة. والسعى لتعريف سياسة اقتصادية "مسيحية" للبطالة ربما يكون نشاطاً غير مجز.

المضمون :

بمقارنة مضمون الوثائق الثلاث، قد نركز على ما تقوله كل منها عن القنوات المسيحية بالنسبة للحياة الاقتصادية، وما يصفونه على أنه موضوعات كبرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية يتعين طرحها على بساط البحث، وكيف ينظرون إلى دور الدولة ودور الكنائس فى السعى نحو عدالة اقتصادية.

الحياة الاقتصادية :

تُوجد فى المبادئ المسيحية للحياة الاقتصادية درجة كبيرة من التقارب على الرغم من اختلاف المواقف اللاهوتية التى عبرت عنها هذه الوثائق الثلاث.

أولاً : الموضوعات اللاهوتية عن الخليقة والوكالة نجدها فى كل الوثائق الثلاث كأساس للحياة الاقتصادية، وكجزء من دعوة الإنسان، وكتحذير بالاً ندمر الخليقة التى هى لله وأنه أقامنا وكلاء مسئولين عنها.

ثانياً : الوثائق الثلاث تؤكد بشدة على الفكر اللاهوتى لطبيعة الإنسان. ويشكل العمل جزءاً من دعوة كل شخص، والغرض من العمل بصفة أساسية، ليس فقط تدبير احتياجات الإنسان. ولذلك هناك حق أساسى فى العمل، ويجب أن تحترم ظروف العمل كرامة الإنسان، كما أن المكافأة نظير العمل يجب أن تكون كافية لإعالة العامل وزويه. وتنظيم العمل يجب أن يُنظر إليه كتعبير عن الشركة بين الذين يعملون فى مكان معين : وبحسب كلمات المنشور الباباوى، يجب أن يكون العمل مجتمعاً من الأشخاص، وليس مجتمعاً من السلع الرأسمالية. وفضلاً عن ذلك، فإن حق العمل تحت موازنة بالحق فى الراحة والاستجمام، وقد ارتبط ولاسيما فى وثيقة "العام المائة" بالحق فى تخصيص يوم الأحد للعبادة.

ثالثاً : تعطى الوثائق الثلاث كلها أهمية "للاختيار التفضيلى للفقراء" والذى وُصف كموضوع كتابى كبير. وهناك ناحية اقتصادية محضة : أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم من خلال عمل إنتاجى، يتوجب أن تُقدم لهم المعونة، والدعم من قبل المجتمع الذى يعيشون فيه. وثمة ناحية أخرى وهى أن الضعفاء والمحرومين يحتاجون إلى حماية خاصة حتى يتم التأكد من أنهم لا يُظلمون، وأن حقوقهم محمية، وأنهم يلقون كل تشجيع كى ينخرطوا فى

حياة المجتمع.

وعلاوة على ذلك، يُعد تأثير طبيعة الإنسان الخاطئة على الحياة الاقتصادية موضوعاً مشتركاً: كل منطقة من الحياة الاقتصادية - وكالتنا على الخليقة، طبيعة عملنا، وموقف الضعفاء والمحرومين - قد أتلفته الخطية، مع تدمير البيئة، والتغريب في العمل، وظلم الفقير، كل هذه كانت عاقبة الخطية. وعلى الرغم من اتساع منطقة الاتفاق، إلا أنه هناك أيضاً بعض الخلافات الملحوظة التي يُشدد عليها. وعلى سبيل المثال، تشدد وثيقة الدراسة الخاصة بمجلس الكنائس العالمي على أن الوكالة المسئولة تتطلب من أولئك الذين في أيديهم السلطة الاقتصادية أن يكونوا مسئولين، ليس أمام الله فقط، بل وأمام مجتمعهم أيضاً. ويضفي هذا القول أيضاً تأكيداً أكبر على "Koinonia" (العلاقة بين حرية الشخص، والمجتمع) كمبدأ بالنسبة لحياة الإنسان برمتها، وهو الوحيد الذي انتفع بالمفهوم الكتابي لليوبيل. ويشرح إعلان اكسفورد بقلم الوكالة كتفويض ايجابي باستخدام قدرة الإنسان على الابداع والمبادرة لتكوين الثورة، بيد أنه يحذر من أنه يتوجب اخضاع التكنولوجيا لغايات الإنسان ولا يجب تركها لتنمو، بشكل مستقل دون اعتبار دقيق لنتائجها بالنسبة للإنسان وغير ذلك من نتائج. تتضمن وثيقة "العام المائة" عدداً من التأكيدات الواضحة - فهناك، على سبيل المثال، مناقشة طويلة عن العائلة باعتبارها أمراً أساسياً لازدهار الإنسان (مرتبطة بالمواقف المألوفة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية بخصوص منع الحمل والاجهاض). لاقت الملكية الخاصة التأييد، والدفاع عنها على نهج الحجج الواردة في Rerum Nowarum، ولو أنها تخضع للقيود الخاص بأن السلع المادية، والموارد يتوجب استخدامها لصالح الجميع وليس بطريقة أنانية. وثمة تأكيد واضح آخر على دور معرفة الإنسان ومهاراته المكتبية، وعلى تقسيم (أو تعاون) العمل في العملية الانتاجية.

موضوعات خاصة بالسياسة الاقتصادية :

وإذا تحولنا بعد ذلك إلى قضايا السياسة الاقتصادية، نجد أن هناك اتفاقاً كبيراً بين الوثائق بالنسبة للمساحات الكبيرة من الحياة الاقتصادية التي يجب تناولها. وعلى الرغم من أن اقتصاديات السوق أعتبرت نسبياً أكثر فاعلية من ناحية تأمين حسن استخدام الموارد، إلا أن هناك قلقاً كبيراً تم التعبير عنه بالنسبة لايدولوجية السوق، وثقافته. وهكذا كانت هناك تحذيرات ضد معاملة السوق كمعبود يستطيع أن يحل كل مشاكل المجتمع، وضد ثقافة الأنانية، والنزعة الاستهلاكية التي يمكن أن تتولد عنها. والغربة في العمل نُظر إليها على أنها مشكلة جاءت وليدة معاملة العمل كمجرد مداخل للإنتاج، حيث أهمل احترام كرامة الإنسان، وشعور الإنسان بالدعوة. وقد أدينَت البطالة على أنها شر اجتماعي مستطرد. ووجود الفقر المستمر إلى جانب الوفرة الكبير في البلدان، وبين بعضها البعض، تم بإبرازهما كموضوع رئيسي للكنائس. وهناك فرق ما في التأكيد بالنسبة لتعريف الفقر. ووثيقة " العام المائة" تعطي ثقلأ أكبر للفقر المدقع (توفير الاحتياجات الأساسية للعائلة)، في حين أن إعلان اكسفورد، ووثيقة مجلس الكنائس العالمي تحدد الفقر بعبارة مناسبة بالأكثر، على أنه معيار للحياة، يعوق بفاعلية المشاركة في الحياة الكاملة للمجتمع. والوثائق كلها تبرز مشكلة ديون العالم الثالث، وتعطي أولوية مطلقة للبحث عن حلول لها. وأخيراً تشدد الوثائق الثلاث على مشكلة العالم البيئية الوشيكة، تحث على أنه يجب اتخاذ اجراء ما قبل أن يصبح الضرر بالنظام البيئي لا علاج له.

وبعيداً عن هذه الاهتمامات المشتركة، توجد بعض الخلافات في النواحي التي يجب التركيز عليها. تظهر وثيقة "العام المائة" اهتماماً أكبر بالمؤسسات الاجتماعية وهياكلها - العائلة، جهة العمل، والمؤسسات الوسيطة مثل تقلبات العمال، والمنظمات التطوعية - في سياق الحياة

الاقتصادية. تعطى وثيقة مجلس الكنائس العالمى أولوية لسباق التسليح والتجارة العالمية فى الأسلحة. كما أنها تؤكد، مع إعلان اكسفورد ، على أن أولئك الذين يمارسون سلطة إقتصادية (على سبيل المثال فى المؤسسات التى تعمل بين الدول) يجب أن يكونوا مسئولين عن اعمالهم، مع الآخرين بخلاف حملة الأسهم. يتضمن إعلان اكسفورد التضخم، تجارة المخدرات، التمييز، والاهمال النسبى للقطاع غير الرسمى فى البلدان النامية كموضوعات كبرى أخرى تتعلق بالسياسة.

وجداول الأعمال الذى ستم مناقشته عامر بالموضوعات المعقدة جداً. وليس ثمة وثيقة من الوثائق الثلاث استطاعت أن تحقق تقدماً بعد تحديد المشاكل الاخلاقية، وربما أشارات قليلة إلى الجهة التى يجب البحث عن حلول فيها. والتراجع عن التحليلات المفصلة والسعى وراء الحل، قد يكون بالطبع استراتيجية مناسبة للكنائس. ووثيقة مجلس الكنائس العالمى على وجه الخصوص تتجنب تعريف التوصيات الخاصة بسياسة معينة، على أساس أنه يجب السماح لكل مجتمع بالبحث عن الحلول المناسبة لثقافته وتقاليده.

دور الدولة :

ولكن من الذى يتوجب عليه أن يتصرف ؟ لم تتعرض وثيقة مجلس الكنائس العالمى لهذا الموضوع بصفة مباشرة، غير أنه من الواضح أنها تقبل بأن حل المشاكل الاقتصادية يُعد من مسئولية الحكومة. ففى داخل قطر ما، يجب أن تكون الحكومة مسئولة بالكامل أمام مواطنيها بالنسبة للسياسات التى تنتجها وعلى المستوى الدولى، تقترح الوثيقة اعطاء سلطات أكبر لمنظمات مثل هيئة الأمم المتحدة، ولكنها تقول بأنه يجب أن تقل سيطرة الدول الغنية، والقوية على مثل هذه الهيئات، كما يجب أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الأكثر فقراً. وتفترض وثيقة مجلس الكنائس العالمى، ومن ثم لعلها توافق على الحكومات

القوة التى تنهج سياسة التدخل. ويتضمن إعلان اكسفورد قسماً كاملاً خُصص : للحرية، والحكومة، والاقتصاديات، ولعل ذلك مرده أن هذه كانت تشكل منطقة خلاف كبرى بين الإنجيليين أنفسهم. ويستكشف الإعلان مفهوماً مسيحياً لحقوق الإنسان قائماً على التعليم القائل بأن الناس خُلقوا على صورة الله، ويؤيد حكومة ديمقراطية تحترم هذه الحقوق، ويحذر من تركيز القوى الاقتصادية فى أيدي غير مسئولة مسئولية كاملة.

وتؤكد وثيقة "العام المائة" مسئوليات الحكومة فى عدد من المجالات : إقامة اطار قضائى للنشاط الاقتصادى، وتأكيد الظروف الملائمة فى العمل، وضمان أجور كافية، واتخاذ اجراءات لمحاربة البطالة اتاحت ما يلزم لخير الشعب وبمستوى كاف، واتخاذ الاجراءات التى تدعم الحياة العائلية. ومع ذلك، إذا أخذنا فى الحسبان أن الوثيقة تعبر عن الفرحة لسقوط الأنظمة الشيوعية الدكتاتورية، فلا نجد حماسة للحكومات القوية التى تنهج سياسة التدخل. وهى تعترف بأن التدخل فى الأسواق يكون أحياناً من الأمور اللازمة، ولكن هذا يجب أن يكون فى أضيق الحدود. تم تأكيد مبدأ تقديم المعونة. ويجب اتخاذ اللازم لعدم مركزية العمل بقدر الامكان. ولا يجب أن تكون المسئولية على أى مستوى حكومى أو بمعرفة مستوى حكومى أقل من الحكومة، أو فى الواقع بمعرفة مؤسسات أخرى (الجمعيات التوسيطية)، بما فى ذلك العائلة أو الكنائس. وثمة نقطة مماثلة أثارها إعلان اكسفورد بإشارته إلى "النظم الوسيطة" التى ليست عامة أو خاصة (بمعنى النزعة الفردية). وفيها اتفقت الوثائق الثلاث جميعاً، على أن الحكومة يجب أن تكون ديمقراطية مسئولة، إلا أنه يوجد فرق محدد فى الرأى من ناحية مدى التدخل المناسب فى الحياة الاقتصادية. ولعل وثيقة مجلس الكنائس العالمى أكثر من يوافق على التدخل، ووثيقة "العام المائة" أقلها موافقة.

دور الكنائس :

تحتوى وثيقة مجلس الكنائس العالمى على فصل ختامى مفصل عن اعتقادها بالنسبة لكيفية تصرف الكنائس إزاء الموضوعات الاقتصادية. ومن الواضح أنها تحث على وجوب أن تكون الكنائس "ملتزمة بالتعامل مع الموضوعات الاقتصادية من منظور إيمانى"، وقد نُظر إلى هذا القول باعتباره مساهمة فى تلك العملية. فضلاً عن ذلك فإنها تحث على وجوب أن يقوم المسيحيون والكنائس بعمل فحص دقيق لأساليب حياتهم، وأولوياتهم، ونظمهم، وانخراطهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى الحياة الاقتصادية، وما لم تستطيع الكنيسة إصلاح نفسها على ضوء التعاليم المسيحية، فمن ثم لا يكون لها حق فى مخاطبة السلطات الدنيوية. والأكثر من ذلك، أنه يتعين على الكنيسة أن تنخرط فى "الخدمات التحويلية". وهذه تتضمن اتخاذ موقف نبوى فى تعريف الظلم الاقتصادى، وتقديم رؤى بديلة للحياة الاقتصادية، والانخراط فى الدفاع عن موضوعات معينة، وفى خدمات "التقوية" مثل تنظيم الفقراء، والمظلومين كى يمارسوا قوة موازية للقوى التى تظلمهم. وهذه الخدمات لا يُدافع عنها بسهولة : والواقع أنها وُصفت بأنها "تعهدات هائلة" بالنسبة للكنائس.

وعلى النقيض من ذلك لا تقول وثيقة "المائة" إلا القليل عن الآليات التى تسعى بواسطتها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية للتأثير فى السياسة الاقتصادية، وتذكر أن وثيقة "Rerum Nowarum" كانت مفيدة فى الإصلاحات التى استهدفت تحسين ظروف العمال من الاقتصاديات الصناعية فى القرن العشرين، وأن دور الكنيسة كان حاسماً فى انهيار الشيوعية فى أوروبا الشرقية. وهى تفترض بجلاء أن ما سيضطر المنشور البابوى الجديد إلى قوله سوف يتخذ بجدية ليس داخل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فحسب، بل من جماهير أكثر من ذلك بكثير. ولعل هذه الثقة تعكس معرفة أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لها

بالفعل تواجد مؤثر فى مجالات كثيرة من الحياة السياسية والاقتصادية وبعض من هذا التواجد هو تمثيل رسمى معترف به، والبعض من خلال جماعات ضغط حذره ولكنها جيدة التنظيم، وجزء يتمثل فى حقيقة أن الرومان الكاثوليك يشغلون مواقع رئيسية فى المؤسسات الدنيوية، وهم على استعداد للسماح بتعاليم الكنيسة لأن تؤثر فى سياسة القرارات التى يتخذونها. وهذا التواجد المؤثر لا يجب أن يُنظر إليه على أنه بمثابة "مؤامره" كما تؤكد بعض الجماعات البروتستانتية التى تنحو إلى المغالاة. بل يعكس بالأحرى نجاحاً فى تعزيز التعليم الاجتماعى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والتى تود جماعات مسيحية أخرى أن تقلده. وثمة سؤال هام يدور حول الكيفية التى ستستجيب بها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لمفهوم مجلس الكنائس العالمى عن خدمات "التقوية" ومن يقرأ تعريف هذه الخدمات فى وثيقة مجلس الكنائس العالمى يُصدم فى الحال للتشابه مع الدور الذى تقوم به الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى تعزيز قضية جبهة التضامن فى بولندا. فلماذا والحال هذه يكون القاتيكان متشككاً فى خدمات التقوية التى تقدم للمجتمعات الدنيا فى أمريكا اللاتينية ولاسيما تلك الموجودة فى البرازيل، إذأما أخذنا فى الاعتبار هذا القول المذكور فى وثيقة "العام المائة" : "محبة الآخرين، وفى المقام الأول محبة الفقراء تكمل فى تعزيز العدل"؟

لا يتضمن إعلان اكسفورد برنامج عمل للكنائس. ويستطرد قائلاً : "ولذلك سنحاول انتهاز أية فرصة للعمل من أجل تنفيذ المبادئ التى حدودها هذا الإعلان" وقد يعكس هذا حقيقة أن الإعلان كان فى الأساس مبادرة خاصة دون اعتراف رسمى من قبل أى من الطوائف الإنجيلية. ومن حيث المبدأ على الأقل، ممكن أن تنشر وثيقة مجلس الكنائس العالمى عن طريق الكنائس من أعضائه (ولو أننا نتشكك فيما إذا كانت هذه الآلية على وجه الخصوص لها فعاليتها). وهذا الخيار لا يتوفر لإعلان اكسفورد، وبعبداً عن الوضوح حيث ما

تمض اليه العملية. من الذى سيقروها، ويدرسها ويعززها؟ والروم الكاثوليك عليهم أن يهتموا بالاطلاع على المنشور البابوى : ولكن ليس هناك التزام مماثل على الانجيليين على أن يأخذوا إعلان اكسفورد بشكل جدى.

ما الذى بمقدورنا أن نتعلمه من هذه الوثائق الثلاث ؟

أولاً: إنها توضح بكل جلاء الاختلاف المستمر بين الروم الكاثوليك، والبروتستانت الليبراليين، والتقاليد الانجيلية حول مصدر وسلطة الأخلاقيات المسيحية الإنجيلية. وثمة صورة تقول إنها تمثل على التوالى سلطة تقاليد الكنيسة، وأولوية المنطق، وسلطة الكتاب المقدس. وهذا تبسيط: فالتقليد، والمنطق، والكتاب المقدس كله موجود فى الوثائق الثلاث. ولكن الصورة لم توضح بفاعلية طبيعة الوثائق. ومن بين نتائج ذلك، أن وثيقة "اليوم المائة" وإعلان اكسفورد تم وضعها ومناقشتها بأكثر مما كان عليه الحال بالنسبة لوثيقة مجلس الكنائس العالمى، والأساس الواضح والموثوق به للأخلاقيات الاجتماعية يسمح بتفسير يتسم بمزيد من العمومية.

ثانياً: توضح الوثائق الثلاث درجة كبيرة من الاتفاق حول ما يمكن تسميته المبادئ المسيحية للحياة الاقتصادية. غير أن المنشور البابوى يولى المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية اهتماماً أكثر مما توليه لهما الوثيقتان الأخريان.

ثالثاً: يوجد أيضاً اتفاق كبير على الموضوعات الاقتصادية، والسياسية التى يجب أن تتناولها الكنائس بعد انهيار الاقتصاديات الشيوعية المخططة.

رابعاً: هناك اتفاق على أن الحكومات عليها أن تشترك فى وضع السياسة الاقتصادية، وأنه عليها أن تكون مسئولية بشكل ديمقراطى عما تتخذه من قرارات. ويبدو أن الاتفاق

كان أقل حول المدى المناسب للتدخل فى الحياة الاقتصادية.

كانت ثمة رغبة فى اعطاء الوكالات الدولية مزيداً من السلطة لاصلاح المظالم وتعويضها فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية العالمية.

خامساً: كان هناك اتفاق على أن الحياة الاقتصادية، والسياسية هي مجالان شرعيان (والواقع لازم) لانخراط الكنائس فيهما، وحتى إذا كانت وثيقة مجلس الكنائس العالمى فقط التى توضح كيفية تنفيذ ذلك. وهناك تفاوت كبير فى نوعية هذه الوثائق. فوثيقة "العام المائة" تنفرد بأنه بُحثت، ونُوقشت وكتبت بشكل أفضل من الوثيقتين الأخرين. ملاحظة الموقف المعاصر، وتحليله بشكل دقيق. وهناك اللجوء إلى التقليد، أو الأخلاق الاجتماعية التى بُرئت بعد سقوط الشيوعية، ويوجد افتراض ضمنى أنه حين تقول الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أى شىء فإنه سيتم فى الواقع (كما يدعون أن هذا ما حدث فى الماضى). وثمة تعجب ما إذا كان البروتستانت الليبراليون، أو الإنجيليون سيكونون قادرين فى يوم من الأيام أن يتعاملوا مع هذه الموضوعات بهذا السلطان الواضح. ولكن هذا يثير السؤال ما إذا كنا نريد أن تكون لهم هذه القدرة.

وأولئك الذين يردون بالإيجاب قد يستخدمون تشبيه الأقوال الاعتراضية، أو العقيدة المتفق عليها. وعلى سبيل المثال، يمكن للإنجيليين أن يصيغوا أقوالاً إيمانية متفقاً عليها مثل مؤتمر لوزان، أليس من المناسب أن نسعى فى سبيل اتفاق مماثل حول الموضوعات الاقتصادية، وحول كيفية التعامل مع هذه الموضوعات حتى لو استغرق ذلك سنوات عديدة من الدراسة والمناقشة للوصول إلى فكر مشترك، والإجابة الواضحة هي أن الأقوال العقيدية تقوم على حقائق أساسية عن الله، معلنة فى الكتاب المقدس، فى حين إن ما تناولته المسيحية للموضوعات السياسية

والاقتصادية ينظر إليه دائماً على أنه ثانوى. ولكى نجابه هذه الإجابة، كان يجب ايضاح أن الفرق بين المعتقدات الدينية، والموضوعات الاقتصادية ليس كتابياً.

وثمة سؤال آخر يدور حول النواحي التى تستخدم فيها هذه البيانات المتفق عليها. من الواضح أن الاتفاق حول الموضوعات العقيدية والإلتزام بالعمل معاً فى الكرازة والإرساليات. ويبدو أنه من غير المستحسن أن يستخدم بطريقة مماثلة أى إتفاق حول الآراء المسيحية فى الموضوعات الاقتصادية. ولذلك قد يكون من المناسب بالأكثر أن ننظر إلى إعلان اكسفورد كملخص للنقطة التى توصل إليها الإنجيليون فى تحليلهم للأخلاقيات المسيحية للحياة الاقتصادية. ولكن فى هذه الحالة، لماذا يُوجد تأكيد كبير على قول متفق عليه، يُشك فى أنه قد يُفسر بشكل مختلف تماماً، بواسطة مشاركين مختلفين فى العملية؟ ربما كان من الأجدى، على الأقل بالنسبة لمن هم منا من الإنجيليين ممن يسعون إلى المساهمة فى المناقشة، فى أن يعينوا مناطق الاتفاق، والخلاف كأساس لعمل آخر. وتحديد المصدر، يمكن أن يشكل أكبر دلالة محتملة على نوعية الاستعمال الذى يمكن أن يستخدم فيه الإعلان.

الفصل الرابع

الوكاله فى التسعينات

بقلم: لورانس آدم، فردريك چونس

ثمة رأيان فى هذا الموضوع

قبل الاحتفال بيوم "Earth day" فى ربيع سنة ١٩٩٠ لكى يصبح وعياً بيئياً متجدداً، كان المسيحيون ممن ينتمون إلى تقاليد مختلفة يعملون للوصول إلى مفاهيم عصرية لما يعنيه أن نكون وكلاء فى الأرض. وثمة محاولتان لصياغة أقوال جديدة عن العلاقة بين الإنسان، وبقية الخليقة، تلمس موضوعات سياسية، واقتصادية حساسة. مع ذلك فكل منهما يمثل جهوداً كبيرة، وبداية مختلفة لكى تربط الفكر اللاهوتى بموضوع استخدام الإنسان للعالم المادى.

أما الاجتماع الذى عقده مجلس الكنائس العالمى حول العدل، والسلام، ووحدة الخليقة فكانت تحثه حاجة العالم المسكونى إلى الخروج بشكل جذرى من الصيغ الحالية للأخلاقيات المسيحية لان احساساته أن أزمة من صنع الإنسان ستؤدى إلى بدايه رؤيا اقتصادية وبيئية. وقد أحس إعلان اكسفورد عن الإيمان المسيحى والاقتصاد بأن الموضوع ملح إلا أنه تحفز بالأكثر نتيجة ثقة جديدة فى قدرة المسيحيين على ربط "الدروس" الحديثة المستخلصة من الأحداث الجارية بفكر لاهوتى قويم. ولقد قام هذا على أمل متجدد فى احتمالية عمل مسيحى مسئول فى العالم.

بالطبع فإن الإجماع على رأى كان أمراً صعباً، فمهما كان الموضوع، وصغر المجموعة التى تناقش، فالأمر غير مألوف لكنه فتح الباب للوصول إلى إجماع، واتفاقات مشتركة.

خلفية : الحاجة إلى نُظم جديدة

ضمّ مجلس الكنائس العالمي ممثلين من كنائس مختلفة ومن تقاليد غير مسيحية من جميع أنحاء العالم، وتجمعوا في "سول"، بكوريا الجنوبية في مارس سنة ١٩٩٠ بقصد تأكيد العدل، والسلام، ووحدته الخليقة، كنهج جديد وشامل لفهم العالم، والله الذي خلقه. وتستهدف الوثيقة التي جاءت وليدة هذا الاجتماع إلى إعادة تحديد المعنى القويم للإنجيل. ومن هذا الإطار العريض، مطلوب من أولئك الذين سيشاركون في تأكيدات المسكونية أن يسرعوا في اتخاذ مواقف تتعلق بسياسة عامة ملحة وواضحة.

وبالمقارنة، نجد أن المناقشات التي دارت حول إعلان اكسفورد، جاءت نتيجة التزام أقل طموحاً، ولعل عدداً قليلاً من المشاركين اعتقدوا أن الأمر سينتهي إلى شيء على هذا النحو من الشمول. وكثيرون عزوا النجاح في صياغة مسودة الوثيقة - التي استطاع في الواقع كل مشارك أن يشير إلى السياق الجديد للحياة الدولية - بما في ذلك حالة الشعوب الفقيرة الأكثر يأساً وضعفاً، والفشل الذريع لهياكل سياسة معينة (الاشتراكية بصفة رئيسية) في أن تعمل أي شيء سوى أن تزيد الأمور سوءاً. ولعل الحد من التوترات بين القوى الكبرى جعلت كل واحد حراً في أن يتخذ نظرة جديدة لهذه الحقائق التي لا يمكن الآن دحضها، ثم إن نبذ الحكومات الشيوعية في أوروبا أسهم في تقدير متجدد لحرية الإنسان.

وإنه من المناسب وإلى حد بعيد أن نعمم ونقدم تناقضات بسيطة، فيمكن القول إن مجموعة العدالة، والسلام ووحدته الخليقة ذهبت إلى "سول" وهي تحوى الفكر اللاهوتي المتعدد، والوحدة الاجتماعية السياسية، وقد توجهت مجموعة اكسفورد إلى لندن بفكر اجتماعي سياسي، واعمق وحدة من ناحية الفكر اللاهوتي. وهذا واضح في الوثيقتين : فوحدة العدالة، والسلام،

ووحدة الخليقة انتقائية وشاملة من ناحية الفكر اللاهوتى، ولكنها كانت واضحة ومخلصة عند تحليل ظروف العالم الاقتصادية، والبيئية ووصف السياسات المقترحة. وكانت مجموعة اكسفورد مركزة، ومتفردة عند نقاط لاهوتية معينة، بيد أنها كانت غامضة بالنسبة لموضوعات اجتماعية، وسياسية عامة - كما لو كانت تحاول أن تتضمن مشاركين كانوا على وشك التراجع. تمثل كلتا المحاولتين تقارباً واقعياً فى الفكر فى كل مجتمع مميز. غير أنه فى حين أن ذروة "مجموعة العدالة، والسلام ووحدة الخليقة" كان تمثل توجيهاً واضحاً عن الكيفية التي تسلك بها الكنائس، والحكومات، نجد أن اكسفورد كانت تميل إلى التحدث بصفة أساسية بلغة الفكر اللاهوتى وغموض إعلان اكسفورد فيما يتعلق بالاعتراف، ويتأكد المسئوليات الواضحة للمؤسسات الثقافية المتنوعة يجعلها تبدو وكأنها لاتوجهات لمكان معين.

العدل، والسلام ووحدة الخليقة : إعلان للعصر الجديد :

يشكل العدل، والسلام، ووحدة العالم حركة ورسالة كُشف عنها فى مارس كجزء من "عملية" صادرة عن مجلس الكنائس العالمى، القصد منها توضيح أرثوذكسية جديدة، ولكي تنتهى إلى "إعلانات وأعمال عامة وملزمة حول الموضوعات الملحة المتعلقة ببقاء الجنس البشرى. و"الوثيقة النهائية" التي جاءت نتيجة اجتماع سول، كانت المسودة الكبرى الثالثة، كما كانت تشكل أيضاً ذروة سنوات من عمل استهدف إعادة تجديد الإيمان المسكونى، وممارسته. وفى حين كانت النتيجة أقل مما كان المنظمون يرجونه، إلا أن أهدافهم تحققت بشكل كبير.

تنبأت المسودة الأولى لوثيقة العدل، والسلام، ووحدة العالم بظهور نظاماً يوحد الاهتمامات البيئية على مستوى العالم فى عدل قائم وحركات سلام فى الكنائس - وحدة لاهوت تحرير وفكر لاهوتى جديد "للخضر". دعت وثيقة العمل إلى أهمية الدخول فى معاهدة من قبل

الكنائس مع "شعوب"، وحركات، حركات تحرير، مجموعات السلام، وجمعيات الأرض، ستعطى هذه المعاهدات "وضعاً اعترافياً" لأعمال معينة مثل تغيير "النظام الاقتصادى الدولى الراهن، وأزمة الديون" "تجريد العلاقات الدولية من الصفة العسكرية"، "وحماية الغلاف الجوى للأرض، وارتفاع حرارة الجو"، (محاربة) تأثير الصوبات، "ومشكلة الطاقة". فضلاً عن اعتبار القيام بهذه الأعمال مساوياً لتحقيق ملكوت الله. وقد ذكرت المسودة الثانية: "تأكيد العدل، والسلام، ووحدة الخليقة كجزء لا يتجزأ من اعتراف إيماننا بالله مثلث الأقانيم معناه إعلان ملكوت الله".

ومع ذلك، لم يستطع اجتماع "سول" أن ينفذ بالكامل الإيمان الشامل الذى قُدم له - ولقد اعترض المندوبون الأرثوذكس على بعض العبارات اللاهوتية النقدية، وكان من شأن ذلك أن نتجت فى الوقت الحاضر. أشارت وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" إلى قيادة الفكر اللاهوتى الذى يوجه تطوير الوثائق، سيعود إلى السطح لتناول واضح فى المناقشات المستقبلية. والنقاط اللاهوتية الرئيسية التى يدور حولها النزاع هى: (١) وضعت أقوال جماعة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" مفهوم الحلول بالنسبة لله، والذى يربط وظائف الله الثلاث (خالق، حافظ، محرر) بالخليقة، أكثر من سيادة الله على الخليقة. والمسودة الثانية تعلن: "العمل الاساسى لله مثلث الأقانيم هى أن يفتح الطريق أمام تحقيق الخليقة الجديدة" فى تاريخنا والكون كله. ووثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" تتحدث عن الآب الذى أعلن عن نفسه، وكإله شخصى، والابن والروح القدس الذى هو الرب، وبالأحرى، سُمع صوت الله بصفه أساسية فى "صرخات الأرض".

(٢) ووثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" أنكرت فى مسوداتها الأولى تفرد الإنسان باعتباره "تاج الخليقة، وعلى صورة الله، والأهم من ذلك كله أن البشرية أصبحت "حافطة

الأرض". وقد وُضعت صورة الله ليست كسمة لطبيعة الإنسان، بل كوظيفة. فالإنسان مخلوق أعطى "مواهب معينة" - العقل، الحرية، النطق، البراعة اليدوية - ليس لرفعة فوق مخلوقات الله العجيبة الأخرى.... بل لكي بصور ويعكس - فى إطار الخليقة - عناية الخالق وعطفه ورحمته.

وينكر فكر وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" أى رأى إيجابى عن سيادة الإنسان. والخطية ليست فساد ممارسة أو فهم كتابى، بل الخطية هى العقيدة التقليدية عن البشرية نفسها طبقاً لهذه الوثيقة. وفى إشارة إلى مقالة كتبها المؤرخ "لين وايت" سنة ١٩٦٧، والتي كان لها تأثير كبير فى لفت انتباه الكنائس للموضوعات البيئية" ذكرت مسودة المقالة إنه " قيل مع شىء من التبرير إن تكويننا الإنسانى "الحالى" يشكل العامل الرئيسى من "الجزور التاريخية لأزمتنا البيئية".

(٣) ذكرت المسودات الأولى أن الأرض مقدسة بطبيعتها" وساوت الفداء بتجديد الأرض، فى الوقت الذى أنكرت فيه الكفارة الشخصية. والسقوط متأصل فى انتهاكات الطبيعة، وأنشطة استغلالية معينة، ترجم الأقيوم الثانى من الثالوث القدوس على أنه يماثل الخليقة ويتحدى انتهاكاتهما، ولم يُقدم كشخص صالح البشرية من خلال موته كذبيحة عنها. وفكر، وثيقة العدل، والسلام، ووحدة الخليقة لا يذكر الصلب أو القيامة.

ثم أن التغييرات السياسية، والاجتماعية - مثل الأحداث التى شهدتها أوروبا الشرقية، التقنية الجديدة للتنبؤات الخاصة بالكارثة البيئية - تتحدى أيضاً بعض التحليلات السياسية، والاقتصادية المعينة. والمجموعات التى لها اهتمامات خاصة - توحيد كوريا، وتأييد إقامة دولة فلسطين، وإدانة العنصرية - فرضت هذه الموضوعات على جدول الأعمال. وكل الحدود الكامنة فى كتابة مسودة متعددة اللغات، وعملية التصحيح، والتى انخرط فيها مئات

المندوبين تم استعراضها. وكانت النتيجة إعلاناً ضعيفاً إلى درجة كبيرة - ولكنه احتفظ في صيغة خرساء بكل التوجهات اللاهوتية، والسياسية التي تضمنتها المسودات السابقة. لم تجعل المجادلات الفكر اللاهوتى أكثر استقامة. وعوض ذلك، جنب الموضوعات التي كانت محل نزاع وذلك لوقت لاحق.

سمح الفكر اللاهوتى أيضاً لكاتبى المسودات القيام بنقد جذرى للنشاط الاقتصادى، وعدت الوثيقة وكل الأنشطة التالية التي تشير إليها بأن تضع مسودة لجدول أعمال العالم المسكونى لسنوات قادمة.

تختتم المسودة النهائية بمواثيق بتكليفات بالعمل فى أربعة مجالات :

(١) ايجاد "نظام اقتصادى عادل"، و"صيغة تحرير من إغلال أزمة الديون".

(٢) خلع الصفة العسكرية من العلاقات الدولية.

(٣) حفظ الغلاف الجوى للأرض وبصفة خاصة من ارتفاع حرارة الأرض والانبعاثات الضارة.

(٤) القضاء على العنصرية. وفى اطار هذه النوعيات نجد التزامات معينة للعمل مثل : القبول بحدود للنمو الاقتصادى لصالح "الإعالة" فى الموارد ، واستثمار بمعرفة كل الكنائس، والغاء الديون التي على الدول الفقيرة، والغاء الأسلحة النووية، تحريم chloro fluorocarbons، ضريبة دولية على انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، ومحاربة التصحر.

ولقد قُدمت هذه السياسات كالتزامات تضمها معاهدة فى اطار اعتراف كلى جديد بالإيمان،

والعمل فى التسعينات وما بعد ذلك. ولقد صيغت كأثر للاهتمامات الخطيرة التى تواجه البشرية والكنيسة. ويعطى الاعتراف وضعاً جديداً للرأى الذى يصف تهذيب الإنسان، وتنميته على الأرض المقدسة. والأمر يتطلب إعادة تنظيم شاملة للعالم كله، وأخريات تفهم بوضوح "ذات عواقب عميقة، أوريا ثورية. وهذا التوجه يضمن أن التحليلات الاقتصادية، والسياسية الدقيقة، والمتوازنة لن تلغى إلا اهتماماً قليلاً، وأن أسوأ الحالات ستسود أيامنا.

وتعلن عملية أكسفورد عن نفسها كمناقشة للمبادئ الاقتصادية من منظور مسيحى، غير أن وثيقتها النهائية تبدى وحدة بالنسبة للفكر اللاهوتى بأكثر مما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات والإعلان ذاته هو بالضرورة مناقشة للموضوعات اللاهوتية ذات الصلة، والتى تشكل نقطة انطلاق لتأمل تنمية نظام عام عادل. وليس بمقدورنا سوى أن نخمن الأسباب التى جعلت الوثيقة محدودة فى ما انتهت إليه من نتائج اقتصادية. ولعل من بعض العوامل، عدم وجود وقت كاف، والافتقار إلى اجماع فى الرأى، واخفاق الإنجيليون بوجه عام فى ترجمة الفكر اللاهوتى إلى مناقشة اقتصادية، وسياسة معينة، وذكية. ولحسن الطائع، وعلى مستوى الفكر اللاهوتى، يقترب إعلان أكسفورد من اشباع رغبة أولئك الذين يبحثون عن طريقة ليربطوا معاً كثيراً من بدائل الفكر عن شكل المسئولية المسيحية فى العالم. وإعلان أكسفورد، ودوغا خجل، أرثوذكسى وإنجيلى فى تأكيدات اللاهوتية. وقد أخذ الكتاب المقدس كسلطة عليا بالنسبة للإيمان والسلوك. وتركيز الفكر اللاهوتى اللاحق كان على العلاقة بين الله وخليقته من البشر: يتأتى الكثير من اعتداءات الإنسان على الخليقة نتيجة فهم خاطئ لطبيعة الخليقة ودور الإنسان فيها. ففىما قُصد بالناس أن يمارسوا سلطاناً على الأرض، إلا أنه لم يُرفض لهم بسوء استغلالها. وهذا يشير إلى الحاجة إلى إقامة نظام صحى بيئى دائم. وإهمال ممارسة هذه الوكالة عادة ما ينتج "الفردانية الأنانية" التى تهمل المجتمع، أو "الجماعية الاشتراكية" التى تخنق حرية الإنسان.

ومن الجلى قد صمم هذا الاطار بحيث يسمح لاحتمالية الإبداع وزراعة الأرض بطريقة منتجة مع استخدام التكنولوجيا. وأعطيت مع ذلك توجيهات معينة لوضع حدود لاستعمال التكنولوجيا لحماية البيئة، ومنع تفسخ اشكال عديدة من النبات، والحيوان. والأمر الهام هو أن الناس متاح لهم أن "يعبروا عن قدرتهم الإبداعية فى خدمة الآخرين".

وبحسب تحديد وثيقة اكسفورد فإن العمل صالح فى أساسه، وليس كمجرد، وسيلة لغايات أخرى. وهذا ما يجب أن يعرفه كل عامل وكل صاحب عمل. ولا يجب التقليل من شأن العمال، واعتبارهم "نفقات" أو "مدخلات للعمل"، بل ويجب أن يكتنوا من المساهمة بشكل هادف فى عمليات اتخاذ القرار وتتاح لهم فرصة تحسين أحوالهم من خلال عملهم. وقد ذهبت وثيقة اكسفورد إلى حد أن اقترحت "حق" العمل، إلى جانب "التزام" مماثل على المجتمع بأن يوفر فرص العمل - على الرغم من أن الكيفية التى يجب أن ينفذ بها المجتمع هذا غير واضحة.

ونجم عن مناقشة العمل مناقشة الفقر. وقد ذكر أن الله هو المدافع عن الفقير والمساكين ويبدو إذا من تعرضوا للظلم - قصد به أن كل حالات الفقر لا ترجع بالكامل إلى أسباب خارجية أو فى البناء الداخلى، وأن هناك من الفقر ما هو راجع بصفة أساسية إلى مسئولية شخصية. و"أسباب الفقر كثيرة ومعقدة (وهذا ما تؤكد وثيقة أكسفورد). والتحدى بالنسبة للمستقبل هو القيام بأمرين : تحليل وشرح الظروف الخاصة بتعزيز خلق الثروة - وهو تركيز عبر عنه بشكل نمطى أولئك الذين فى جانب الأخلاقيات الاجتماعية السياسية المحافظة - وكذلك أولئك الذين يحددون توزيع الثروة" - وهذا تركيز نمطى لمن يتبعون الأخلاقيات الاجتماعية السياسية الليبرالية. وما بدا أنه يجمع بين هذه الآراء، التى كانت متباعدة فى السابق، وفى وثيقة اكسفورد هو التأكيد على أن العدالة لا يجب أن يُقلل من شأنها وتستخدم كحرمان مالى أو استهلاكى. وبالمعنى الأوسع، جذور الفقر متأصلة فى "الضعف". وهكذا، فإن

موضوع تقوية الفقراء ليأخذوا مكاناً في المجتمع، ويقوموا بمسئولياتهم تجاهه، يشير إلى "مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم وأن يعملوا على تنمية أنفسهم".

والأمر الجوهري لمعنى المجتمع هذا، وجود حكومة تقوم على أساس الحقوق البديهية - فى الحياة والحرية والديانة، وحرية القول والاجتماع.

وتذكر وثيقة اكسفورد أن الكتاب المقدس لم يصف بطريقة مباشرة أى نظام سياسى، إلا أن الديمقراطية تلقى دعماً كبيراً بسبب العناصر المختلفة التى تكاد تكون مرتبطة بها دون سواها - وهى: حكومة محدودة، التمييز بين الدولة والمجتمع، حكم القانون، وكمية كبيرة من الملكية غير الحكومية، وهذه، ضمن أمور أخرى. والملكية المبعثرة "لوسائل الإنتاج" فى السوق، أو "الاقتصاد المشترك" ذكر أنه "مكون رئيسى من مقومات الديمقراطية، التى لها القدرة على منع الديكتاتورية. وتفضيل عدم تركيز القوى هذا تم دعمه بالتأكيد على "النظم الوسيطة" (العائلة، الكنيسة، الخ) التى توفر "فرصاً أخرى للولاء". وقد أكدت هذه باعتبارها حيوية، ومع ذلك فلم تلق إلا قليلاً من التنمية بالنسبة لأدوارها المعينة فى الخلية.

وبالرغم من هذا الاعتراف بتعددية المؤسسات التى تكون النظام العام، إلا أنه جاءت وثيقة اكسفورد خالية من أية اقتراحات فيما يتعلق بالمسئولية المناسبة لكل منها لصالح النظام العام. ونبوا أن الإعلان يستعمل أيضاً الضمير "نحن" للإشارة إلى احساس بالمسئولية المشتركة. غير أنه لم يقل سوى القليل عن الوسائل، أو المؤسسات التى تُنفذ بها هذه المسئولية على أفضل وجه. فعلى سبيل المثال، تقول وثيقة أكسفورد إن "المصلحة الشخصية للفرد يمكن تحقيقها بشكل مشروع، وإذا كانت فى سياق يتسم بالسعى لخير الآخرين أيضاً. وهذا تأكيد متوازن لخلاصة إيجابية محتملة للاقتصاد السياسى، بيد أنها لا تقول شيئاً عن الشروط والملابس التى يجب أن تتوافر فى الباعث للمصلحة الشخصية، وممارسة ذلك حتى تفرز

وبشكل مشروع "خير الآخرين".

هل للحكومات دور فى تسهيل هذا الأمر؟ هل هناك دور لنقابات العمال ؟ أو الأحزاب السياسية ؟ وهل سيتصرفون كلهم بنفس الطريقة ؟ لا يمكننا أن نجد إجابة فى وثيقة اكسفورد. والقول السابق ذكره يفتقر إلى فهم عطاء المؤسسات الثقافية المختلفة، ويمكن أن يؤخذ فى اتجاهات متغايرة على مستوى السياسية بحيث ينكر اتفاق "الليبراليين" و"المحافظين" عليه.

وعلى الرغم من كل أوجه القصور هذه فى إعلان اكسفورد، إلا أن المحاولة تستحق ثناءً عظيماً. وعلى الرغم من أن استخدام الوثيقة محدود، إلا أن ظهورها يوضح الحاجة إلى تدريب القيادة على هذه الأمور فى إطار مجتمع إنجيلي بعيد جداً عن المركزية. فضلاً عن ذلك، فإن طابع العملية الذى يتسم بالانضباط المتبادل والشمولية وفى التمثيل الجغرافى، وكذلك فى القنوات المتعلقة بالسياسة، يجيء كنموذج لمحاولات المسيحيين الأخرى لتناول الموضوعات المعاصرة من وجهة نظر مسيحية قوية وعلى مستوى العالم. وعمل المشاركون، الذى كانت تراعى فيه مشاعر الآخرين وحقوقهم، ومن المؤكد أن كثيرين منهم كرسوا الكثير من حياتهم للموضوعات المطروحة، يجيء موقعهم على النقيض من اليدع، والتعاويز، والتي كثيراً ما كانت هى أيضاً تسود فى أنحاء كثيرة من العالم الإنجيلي فى أمريكا.

مقارنة بين إعلان اكسفورد

ووثيقة العدل، والسلام، ووحدة الخليقة :

أتاح الحوار بين مؤيدى كل من إعلان اكسفورد، ووثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة فهماً أكبر للموضوعات التى يطرحها كل جانب. وبعض نقاط التمييز الهامة بين الوثيقتين تبرز الموضوعات البالغة الأهمية التى ترشدكم تشير نقاط التمييز بينهما هذه أيضاً إلى الفروقات

الجوهرية بين "الثقافات" الكنسية واللاهوتية، والفلسفات العامة المتنازعة داخل العالم المسيحي - ولا سيما بين تلك التي تتسم بأنها عارضة ومرنة وتلك التي تشير موضوعاتها الجازمة إلى أنها سامية ودائمة.

وبالنظر إلى أن مثل هذه المناقشة لم تحدث، فمن ثم نقدم التناقضات التالية لنشير إلى الصيغة التي قد تتخذها. وهذه المجالات الستة قد تشكل أيضاً أساس مناقشة هاتين الوثيقتين، والحركات التي يمثلونها في الأوضاع التعليمية، وأوضاع المجموعة التي ينتمون إليها.

الإعلان الإلهي :

فيما يبدأ إعلان اكسفورد بالخضوع للكتاب المقدس، والتقليد المسيحي نجد أن وثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة تنصت إلى "صرخات" الأرض العاجلة التي تجبرهم على العمل. يظل الله - بالنسبة لوثيقة اكسفورد - إلهاً شخصياً. أعلن كأب والابن والروح القدس، أما وثيقة العدل، والسلام ، ووحدة الخليقة فتتحدث عن إله ثلاثي الخواص فهو "الخالق، الحافظ، والمحرر لكي تؤكد روابط الله بالخليقة. يرى مؤيدو وثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة أن إعلان اكسفورد ضيق الأفق بالنسبة لمصادره، في حين أن اكسفورد يشير إلى أن وثيقة العدل، والسلام ووحدة الخليقة هي وثيقة شاملة إلى حد الارتداد.

الأنثروبولوجيا ونشاط الإنسان :

يرى إعلان اكسفورد أن الناس يميزون لأنهم خلقوا على صورة الله وأنيطت بهم مسئولية خاصة قبل الخليقة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن وثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة، ترى أن "سيطرة" الإنسان على الثقافة أمر استغلالي، ويشير إلى أن الإنسانية، تحتاج إلى أن ترى

نفسها مساوية لكل الأشياء المخلوقة الأخرى. وكلاهما يعتبر البشرية مسئولة عن حالة الأرض، غير أنهما يختلفان بشكل أساسى بالنسبة لطبيعة تلك المسئوليات، وأمام من نحن مسئولون.

الخطية والشر:

تُوجد الخليقة فى وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" بصفة أساسية فى النظم التى تأتى، وليدة ثقافة الإنسان التى تفرق وتظلم. ويجب أن نرفض النظم بكل بساطة لصالح. وعن ثورى جديد قائم على أساس ترابط كل الأشياء. أما إعلان اكسفورد فيعترف بانتشار الشر وتعبيراته الاجتماعية لكنه يسعى لإصلاح الحياة الاجتماعية القائمة طبقاً للمعايير المعطاه من الله. نجد فى إعلان اكسفورد أن المؤسسات تواجهاً صحيحاً، فى حين أنه فى وثيقة العدل، والسلام تمنع مثل هذه الابتكارات الإنسانية العودة إلى الحالة الأصلية. ويرى إعلان اكسفورد أن تغرب الإنسان الشخصى عن الله أمر جوهري بالنسبة لحقيقة الشر، وترى وثيقة العدل، والسلام، ووحدة الخليقة، أن التغريب ما هو إلا نتيجة، وليس سبباً فى الانكسار فى الخليقة.

الغداء :

تحدد وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة"، مجالها بالنسبة لتجديد الأرض، واستعادة "السلام والعدل" الأرضيين. وليس لعمل المسيح الكفارى أى مكان خاص فى هذا الاطار، بل وليس فيه مكان أيضاً للخلاص الشخصى. ويبدأ إعلان اكسفورد بالاعتراف بالفداء الخاص الذى فى المسيح، والذى يؤثر فى حالة الخليقة، ومسئولية الإنسان عنها.

الفقر:

ترى وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" الفقر على أنه جاء وليد ظلم النظم التي اخترعها الإنسان. ومن ثم فهي تؤكد على إصلاح هذه النظم - مثل النظام المالى العالمى الذى يُزعم أنه السبب فى أزمة الديون. ولم يذكر إلا القليل عن تقوية الفقراء بصفة مباشرة، كما لم يُذكر شيء عن مسئولياتهم. والفقر فى إعلان اكسفورد له أسباب معقدة لا يمكن تقليلها ونسبتها إلى النظم الظالمة التي يتسببها الأثرياء. ويقول إعلان اكسفورد إن جذور الفقر الاقتصادى كامنة فى الضعف. وبالنظر إلى أن "العمل" - تهذيب الخليقة - هو فى أساسه عمل صالح، وإنسانى، ومن ثم يحتاج الفقراء إلى أن يقدم المجتمع لهم المساعدة كي يتمكنوا من مساعدة أنفسهم ويسهموا فى المجتمع.

السياسة:

حققت وثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" قفزات واسعة من الافتراضات اللاهوتية إلى نظم سياسية معينة، دون أية خطوات متداخلة لتبين علاقتها. وهى تفترض ببساطة أن التحليل المقدم يتطلب قياسات جذرية. وإعلان اكسفورد على نفس المنوال أخذ قفزة كبيرة من الفكر اللاهوتى ليختار قائمة بالموضوعات الملحة، بيد أنه لم يبذل أية محاولة لوضع سياسات عامة معينة. وبالنسبة لوثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" فإن السياسة الصحيحة أمر أساسى بالنسبة للإيمان، والاعتراف. أما إعلان اكسفورد، فيشكل وضع السياسة كجزء من استجابة أمنية أكبر لعمل الله المتواصل فى التاريخ، ولم يطلب امكانية أو وجوب الحصول على الاجماع بالنسبة لقواعد معينة.

تشكل كل من الوثيقتين معلماً كبيراً فى حوار مستمر، ودراسة فى المجتمعات التي

ظهرت فيها. وهما بالنسبة للمسيحيين تناول أمرين مختلفين للمشاكل الحديثة، وجدولى أعمال متباينين للعقد التالى. وأعظم مغزى لظهورهما أنهما يشيران إلى الظروف الجديدة للإشكال المتبادل، والحساسية الاقتصادية، والنتائج البيئية لأعمال فى غاية التنظيم قام بها الإنسان، والطبيعة المتغيرة للنشاط الدولى السياسى الذى تواجهه الكنيسة ورسالتها. وهذه التعهدات تستحق التحليل، والاهتمام المستمر، فيما تقيم الكنيسة دعوتها للأمانة إبان الحقبة التاريخية التى وضعها الله فيها.

ومع ذلك تمثل كلتا الوثيقتين حدود الإعلانات التى تصدر باجماع. فهى ترمى إلى إظهار الوحدة، والتقليل من أهمية مناقشة الاختلافات المشروعة التى ربما تثرى فى الواقع النتائج المرجوة. وهى تميل إلى أن تكون عامة: ولم يذكر إعلان اكسفورد أية أعمال بحث معينة كان هناك تعهد بإنجازها، ولم تطرح أى من الوثيقتين أية أسئلة لدرستها مستقبلاً.

وتوسع وثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" هذه الضعفات إلى ما بعد الاجتماع الذى أكدها. وبطلب الوحدة والعلاقات المتبادلة، فإن الوثيقة لا تطلب مناقشة وحواراً، بل تطلب تناغماً وموافقة. ولقد أخذت موقف الاعتراف الزسمى، ولن تُطرح أية أسئلة أخرى. وهى تطلب قبول استنتاجات علمية وسياسية واقتصادية مازالت قيد البحث. وتسعى لكى تطلب من كنائس العالم أن تركز الموارد والتعليم فى جهود كبيرة على أساس مذهب الفعالية فيما يختص بالبيئة.

وما كان سيصير له نفع فى احساس وثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" بإلحاح بالنسبة للحاجة إلى معالجة موضوعات جارية معينة ضاع فى ثبوتها الهيستريا الرؤيوية واستبدادها. الإيديولوجى. أما إعلان اكسفورد، فهو على النقيض من ذلك، يقدم أقصى وعد بعمل أمين.

وهو يفتح احتمالية الحوار، حتى وهو يفتقر إلى تعيين الخطوة التالية لعمله. ويحتاج الموقعون والمشاركون في مؤتمر اكسفورد إلى وضع الأعمال العامة، وإعداد الأبحاث الاقتصادية والسياسية، والموضوعات التي تقوم عليها. ولا يتعين عليهم أن يكونوا مكتفين إلى أبعد الحدود بفرحهم أنهم وجدوا أساساً مشتركاً، كما حفزوا على التحرك، والعمل بطرق تواصل إيجاد فكر للمسيحيين العاملين في مجالات، ومؤسسات مختلفة - بما في ذلك الكنائس، والتي تُعد مسئولة عن تغذية الفكر المسيحي لعمل عام حكيم إلى جانب الثقافة، والعلم.

الباب الرابع

بداية طيبة، لكن الحاجة إلى مزيد

بداية طيبة، لكن الحاجة إلى المزيد

يجب أن يحرض إعلان اكسفورد المسيحيين على التفكير الإبداعي حول العدل الاقتصادي مع نهاية القرن العشرين. وربما تكون طريقة جديدة في سبيلها أن تفتح أمام الاعتبارات النقدية للموضوعات الاقتصادية من منظور مسيحي - وجهة نظر تفوق مجرد التكيف مع الليبرالية أو الماركسية. ولقد انهارت التجارب الشيوعية إلى حد كبير بسبب الفشل الاقتصادي. واستمرت ليبرالية السوق الحرة مدة أطول وكانت لها فرص أكبر لتثبت نفسها. بيد أنه على الرغم من ذلك، لا تزال في الغرب - كما في أماكن أخرى في العالم - مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة، ظلت بدون حل في ظل النظم الرأسمالية - وهي مشاكل تتعلق باستنزاف البيئة، والبطالة التي تجثم على صدر الفقراء وغير المتدربين، والحركات الدولية الخاصة بالتكنولوجيا، والمال والعمل.

يقدم كثير من الموقعين على إعلان اكسفورد كتابات، وأبحاث جادة، ولذلك جاءت الوثيقة نتاج ما يفوق أكثر من مجرد محادثات لأيام قلائل. لتأمل على سبيل المثال، ما كتبه منظم المؤتمر "رونالد سايدر: "أثرياء مسيحيون في عصر الجوع"، وما كتبه "بوب جودزواد: "الرأسمالية، والتقدم"، وما كتبه "رونالدناش": "الفقر، والثروة : المناقشة المسيحية للرأسمالية، وما قدمه ريتشارد تشيوننج في سلسلة من أربع مجلدات عن المبادئ المسيحية، والاقتصاد، "المسيحيون في ساحة السوق".

يبدأ الإعلان بالاعتراف بالايان بالمسيح، ويؤكد - ضمن أمور أخرى - أن الكتاب المقدس هو "السلطة العليا التي نلجأ إليها فيما يختص بالإيمان، والسلوك، وأن الله "خلق عالماً

كاملاً للإنسان كي يعيش فيه فى شركة مع الله". وفضلاً عن ذلك، وكأهمية قصوى، تؤكد الوثيقة الشهادة الكتابية أن "العدل أمر أساسى فى المنظور المسيحى للحياة الاقتصادية". والعدالة تعبر عن أعمال الله لاستعادة تدبير الله لأؤلئك الذين حُرِّموا، ولمعاقبة أولئك الذين انتهكوا معايير الله.

الخلقة والوكالة :

يبدأ أول قسم كبير فى الإعلان بالخلقة. وقد لُخصت مبادئ أساسية كتابية عديدة - الكل حسن تماماً. والله هو الخالق ومالك كل الأشياء - وقد دُعِيَ الناس ليكونوا "وكلاء" على ما يمتلكه الله. "وعظمة الخلق - سواء الشر أو غيرهم من الخلاق - إنما فى وجودها كى تمجد الله.

والخطية أساس الطمع، ودمار البيئة، وإهمال الفقير، وشُرور اقتصادية أخرى. ونجد أسس الاقتصاد السليم فى النظام الصحيح لعلاقة الخلق بالله - وتبعاً لذلك، الخطية هى تسويه العلاقات الصحيحة بين كل الخلاق - بسبب عصيان الله.

لم يعط السلطان الذى أعطاه الله للإنسان على الخلق فرصة لإساءة استعمالها (تك ١: ٣٠).

أولاً : البشر مسئولون أمام الله، الذى خَلَقُوا على صورته، ليس لتخريب الخلق بل للعناية بها، كما يعتنى بها الله.

ثانياً : بالنظر إلى أن الناس خُلِقُوا على صورة الله من أجل المجتمع وليس مجرد أفراد منعزلين (تك ١: ٢٨)، عليهم أن يمارسوا السيادة بطريقة مسئولة بالنسبة لاحتياجات عائلة البشرية برمتها، بما فى ذلك الأجيال القادمة " (الفقرة ٦).

فى هذا البند كان الإعلان اعترافاً الهامياً حتى يبرز بعض التعاليم الكتابية الجوهرية. لكنه بداية من الفقرة (٨) ، تقفز الوثيقة بسرعة للمجتمع المعاصر دون أن تضع أساساً كافياً يشرح تطور المؤسسات الاقتصادية فى خليفة الله - وهو تطور مؤسساتى أدى فى أيامنا إلى تكوين مؤسسات كبرى، وتراكماً هائلاً لرأس المال، وهجرة كبيرة من الناس طلباً للعمل، وتنوعاً متبايناً للغاية ومعقداً للمنظمات الاقتصادية والسياسية والعائليه، والسياسية والاسريه لا يشبه ما أى كان معروفاً فى الأزمنة الكتابية.

ولماذا يمثل هذا مشكلة للإعلان ؟ على أى حال فإنه بالكاد يُنتظر من بيان موجز أن يؤدي نفس الغرض الذى يستطيع أن يؤديه كتاب أو رسالة لاهوتية. والصعوبة - كما سنحاول أن نبينها - تكمن فى أن الإعلان يسمح بتغطية الخلافات الهامة بين الموقعين فى النواحي الاقتصادية، بتصريحات اعترافية عامة. وبدلاً من إخفاء حدة على معنى الاتفاق الاقتصادى بين المسيحيين، يسمح البيان لمجموعة من الكلمات أن تخدم غرضاً غير واضح أو قاطع - أن يفسره أولئك الذين يختلفون حول المبادئ الاقتصادية، والسياسية بطرق مختلفة.

وإذا كان القصد من البيان هو أن يبين ببساطة أن أولئك الذين لهم آراء اقتصادية مختلفة بمقدورهم أن يتفقوا على اعتراف مسيحى أساسى عن الحياة، هنا يكون البيان قد حقق غرضاً رائعاً. لكنه إذا قُصد أن يشير البيان إلى اتفاق اقتصادى جديد محتمل من منظور مسيحى، هنا تظهر ضعفاته الكبرى، وعلى وجه الدقة فى تلك النقاط التى كانت الحاجة تدعو إلى أن تكون أقواها. وسوف نحاول أن نوضح هذا فيما يلى.

يقول البيان فى أشارته إلى مشروعية الانتاجية فى خليفة الله (الفقرة ٨) على سبيل المثال، "فى تقييم النظم الاقتصادية من منظور مسيحى، علينا أن نأخذ فى الحسبان قدرتها على توليد، وتوزيع الثروة، والدخل بطريقة عادلة". وهذا إعلان حسن وصادق، لكنه يأخذ

عبارة "النظم الاقتصادية" كأمر مسلم به، يشكل نفس معنى هذه الكلمات سؤالاً كبيراً اليوم. فالبعض يأخذ عبارة "النظم الاقتصادية" على أنها تعنى كياناً سياسياً عظيماً، أما الآخرون فيأخذون على أنها تعنى شيئاً يجب أن يكون مستقلاً، وإلى حد كبير عن المجال السياسى. وفضلاً عن ذلك، قد يكون المسيحيون قادرون على الاتفاق على أن توليد، وتوزيع الثروة، والدخل يجب أن يكون فى ظل من العدالة، إلا أنه من المحتمل أيضاً أن يختلفوا حول معنى كل من "العدالة"، "توليد"، و"توزيع".

وتواصل الفقرتان ٩، ١٠ هذا الزخم الجدلى. فالكلمات "تكنولوجيا"، و"تصنيع" و"مؤسسات" (إذا اكتفيا بذكر ثلاث كلمات فقط) استخدمت فى فقرات تؤكد بالضرورة اتفاق الموقعين على "ضروره البحث عن طرق لاستخدام التكنولوجيا المناسبة وبطريقة مسئولة طبقاً لكل سياق ثقافى" غير أن معنى كلمة "نحن" نزداد غموضاً لأن نوعية المسئولية التى يريد الإعلان أن يدعوا إليها المسيحيين من "سياقات ثقافية" مختلفة، هى بالضرورة منتشرة بشكل مختلف بين الحكومات، والمؤسسات، والبيوت، والأشخاص، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال يتفق الموقعون جميعاً على أن "التكنولوجيا لا يجب أن تعزز تفسخ العائلة أو المجتمع، أو تعمل كأداة للسيطرة الاجتماعية". ولكن من هو المسئول ؟ وبأى طرق مؤسساتية نتأكد من أن مثل هذا التفسخ لن يحدث ؟ هذا ما لم يذكره الإعلان.

ولنتأمل مثلاً واحداً فحسب. لقد أدت مجموعة من التقنيات المختلفة الحديثة إلى تفسخ المجتمعات الريفية فى الولايات المتحدة، بل وعلى مستوى العالم كله. فالعالم أصبح يأخذ شكل المدينة ويشكل متزايد. انتقلت على مدى الأجيال الأربعة السابقة من العائلات الأمريكية، غالبية السكان من المزارع، والمدن الصغيرة إلى مناطق مدنية كبرى. وأقل من ٤٪ من السكان يعيشون الآن فى المزارع. واعتماداً على وجه النظر الشخصية، ولاسيما بالنسبة

لذلك الذى يدخر قيم تماسك العائلة، والعمل الشاق، واسلوب حياة بسيط، فمثل هذا الشخص قد يرى هذا التطور غير سليم، وإلى درجة كبيرة. أو قد ينظر إليه كخطوة كبرى للأمام جعلت تنمية المواهب، والإبداع المؤسساتى أمراً ممكناً، وماكان لسكان الريف أن تتاح لهم الفرصة إطلاقاً أن يختبروا هذه الأمور. قد يكون مؤيدو السوق الحرة أكثر تفاؤلاً بالنسبة للخير الذى حققته هذه الحركة، وقد يكون توجه الذين يميلون أكثر إلى تشاؤم المجتمع. ونقطة النقد التى أريد أن أوضحها هنا، هى بكل بساطة أن التصريح اللاهوتى الايجابى العام فى الفقرات (٨-١٢) والخاص باستخدام التكنولوجيا، لم ينجح فى أن يعرفنا محك الحكم على التكنولوجيا المستولة.

ولعل الفقرة (١١) توضح بشكل أفضل النقطة الانتقادية فى هذا القسم :

نحن نحث الأفراد ، والمؤسسات الخاصة، والحكومات فى كل مكان أن يأخذوا فى الحسبان العواقب البيئية التى تظهر على المدى البعيد لأعمالهم سواء على المستوى المحلى، المباشر، أو على مستوى العالم كله. ونحن نشجع العمل المشترك لصنع منتجات "أكثر صداقة من الناحية البيئية". وندعو الحكومات فى أن توجد وتنفذ نظاماً عادلة من المحفزات والجزاءات التى تشجع كلاً من الأفراد والمؤسسات على تبني ممارسات بيئية سليمة.

وتعترف هذه الفقرة بتنوع المؤسسات، وذلك عن طرق ذكرها، إلا أنها لم تحاول بأى طريقة أن تشير إلى ماهية مسئولياتها المختلفة. إنها مناشدة للناس بصفة عامة أن تكون منتجاتهم على شكل أفضل. لكن ستعتمد النتائج التكنولوجية الصحيحة المأمولة على مسئوليات مختلفة تماماً بالنسبة لكل. وهكذا، يتعين على الحكومات أن توجد، وتنفذ نظاماً، وحوافز يمكن تفسيره بطرق مختلفة بشكل جذرى بالنسبة لاقتراحات واقعية لهذه السياسة. ثم إن الإعلان لم يوضح أية معايير يمكن بواسطتها الحكم على أعمال الحكومات فيما تسعى لخلق،

وتنفيذ ممارسات سليمة. ونأمل أن يكون بوسع جميع المسيحيين أن يوافقوا على هذا البيان، ولكنه لم ينجح فى تعيين ما يجب أن تكون عليه النتائج المترتبة على الممارسات المؤسسية، وعلى تنفيذ هذه السياسة.

العمل ووقت الفراغ :

يتناول القسم الثانى الكبير من الوثيقة العمل ووقت الفراغ. وقُدمت بعض المواد الكتابية الأساسية، ولُخصت بطريقة جديرة بالثناء. والعمل "أمر أساسى فى قصد الخالق بالنسبة للبشرية" وله "قيمة جوهرية". ويتعين على المسيحيين أن يؤدوا عملهم فى خدمة الله والإنسانية. "وأعمق معنى لعمل الإنسان هو أن الله القادر على كل شىء، وضع عمل الإنسان لإنجاز عمل الله فى العالم. "وعمل الإنسان له نتائج تتجاوز حفظ الخليقة إلى توقع التغيير الاسخاتولوجى (الأخروى) للعالم. وقد شوهت الخطية معنى العمل سواء بالنسبة لخدمة الله، أو بالنسبة لخدمة إخوتنا من البشر، فالخليقة هى التى تؤدى إلى الغربة، والألم فى عملنا. "ولا يجب معاملة الناس إطلاقاً فى عملهم على أنهم مجرد وسائل" ومع ذلك فهم هكذا. والعمل خدمة، ومع ذلك فهو فى الخطية يصبح مصلحة ذاتية إلى أبعد حد. ثم إن هناك تحيزاً فى العمل، ولاسيما بالنسبة للنساء "والمجموعات المهمشة". وفيما أن هذا القسم لا يحوى الكثير عن عمل التجديد الفدائى بالمسيح يسوع، إلا أنه يؤكد بالفعل أن قصد الله فى الفداء هو قهر الشرور التى نتجت عن الخطية. ولذلك، نجد إن إله الكتاب المقدس "يدين الاستغلال، والظلم" يجب على الناس فى كل مكان أن يعودوا إلى العمل ذى المعنى. "أن العمل بمعناه الأوسع إنما هو شكل من أشكال التعبير عن الذات".

ومع ذلك، فهنا أيضاً يمكن للتصريحات العامة التى تحظى بموافقة الكثيرين من مختلف

المسيحيين، وأن تُفسر بطرق متباينة، ولم تُوضح الاختلافات. ولنتأمل - على سبيل المثال، الفقرة (٢٦) - يجب أن يكون الحق في إكتساب الرزق حقاً إيجابياً أو حقاً في المعونة. ويشير هذا الحق إلى إلزام المجتمع بتوفير فرص العمل. ولا يمكن أن يُضمن العمل حين تتصارع المصالح، ولا تكون الإمكانيات كافية. ومع ذلك، فحقيقة أن مثل هذا الحق لا يمكن تنفيذه بعيداً عن الالتزام بالسعى لأعلى مستوى من العمل يكون متسقاً مع العدل، ومع الموارد المتاحة.

ولكن، ما الذي تقوله هذه الفقرة بالفعل ؟ إنها تشير إلى أن للناس حقاً. ولكن ممن يُطلب هذا الحق، وأي سلطة يتم اللجوء إليها بهذا الشأن؟ ومن الذي يملك سلطة تقرير ما إذا كانت المصادر المتاحة كافية أم لا، من ناحية جعل العمل ممكناً بالنسبة لأولئك الذين يطالبون بحقوقهم في العمل؟ ومن هو الملزم بالسعى وراء أعلى مستوى من العمل يتناغم مع العدالة والموارد المتاحة؟ وما هو "المجتمع" المشار إليه هنا؟ ومتى يكون المستوى العالمي من العمل غير متناسق مع العدالة؟ ولماذا؟ ومن الجلي، أنه توجد وراء الأقوال التي تضمنها الإعلان عشرات من الافتراضات لم تذكر نقط الخلاف التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية، والمسئوليات المؤسسية. ويقول المدافعون عن اقتصاد السوق الحر إن المستوى العالمي من العمل، والذي أصبح ممكناً نتيجة مستويات عالية من الضرائب، وإعادة التوزيع يكون غير عادل. أما الاقتصاديون الأكثر تحراً فيقولون إن "المجتمع" قد يقوم، وبطريقة عادلة، بإعادة توزيع بعض الموارد للمساعدة على جعل العمل متاحاً لأولئك الذين لهم حق في العمل. وهذه الفقرة تأخذ كأمر مسلم به مجتمعاً مميّزاً بدرجة كبيرة تقوم فيه الحكومات والشركات، وكثير من المؤسسات بتحمل درجات متباينة من المسؤولية الخاصة بالعمل، ولكنها لا تساعد على توضيح طبيعة، والتزامات هذا المجتمع المعقد.

وتتناول الفقرات القليلة الموجزة موضوع الفراغ، والراحة بشكل سليم، وتؤكد

على الحاجة إلى التمتع، والاسترخاء، والحاجة إلى العبادة في السبت، وتجنب إدمان العمل. ومع ذلك، فالشيء المحبط، أن الفقرات لا تؤكد الرؤيا الخاصة بالإتمام الاسخاتولوجي للعمل نفسه في ملكوت الله.

وراحة السبت، على أى حال، ليست مجرد عادة طيبة كحياتنا في هذا الجيل: إنها توقع لعرس السبت النهائي، ولليوم الذى يقول فيه السيد العظيم: "نعماً أيها العبد الصالح، والأمين" ويقول الإعلان إن الراحة "تتكون من التمتع بالطبيعة بأعتبارها خليفة الله، وفي الممارسة الحرة وتطوير القدرات التى وهبها الله لكل شخص، وفي تنمية الشركة مع بعضنا البعض، وفوق كل هذا، فى الفرح بالشركة مع الله. وفيما أن هذا صحيح بالنسبة للراحة، إلا أن هذه العبارة يمكن أن تُستخدم أيضاً لوصف معنى العمل فى هذا العالم. لا يجب الربط بين الراحة ووقت الفراغ وبين المتعة الإنسانية الحقيقية، فيما يُترك العمل فى عالم الكد، والتعب، والافتقار إلى الشركة مع الله. والمعنى الكتابي للراحة يتلأأ حين نرى أنها تأتى كإشارة إلى الإتمام النهائي لأتعبنا، وأعمالنا فى ملكوت الله.

الفقر والعدالة :

يتناول القسم الكبير الثالث من الإعلان المشكلة "الأساسية التى يحاول الاقتصاديون دائماً حلها وهى: الفقر، ولا يقصد الله أن يكون هناك فقر، طبقاً لما جاء فى الإعلان. وفضلاً عن ذلك فإن الله هو "المدافع عن الفقراء" (مز ١٤٦: ٧-٩). وقد دُعينا لمساعدة الفقراء، والإسهام فى التغلب على الفقر.

ماهى أسباب الفقر؟ إنها "كثيرة، ومعقدة - ما بين "مواقف ثقافية، تقوم بها المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية"، ثم "الكوارث الطبيعية".

وأيا كانت أسباب الفقر - ويجب دراستها كلها- فإن دعوة الكتاب المقدس للعدالة تتطلب أن تُولى عناية خاصة بالفقراء. والرابطة المشتركة، فى الكتاب المقدس بين الأرامل، والأيتام، والغرباء المقيمين، والأجراء، والعبيد والفقراء، هى ضعفهم وقلة حيلتهم نتيجة إحتياجاتهم الإقتصادية، والإجتماعية. والعدالة المطلوبة هى أن نعيد لهذه المجموعات التدابير التى قصدها الله لهم. فالأفراد، والعائلات، والكنائس، والحكومات كلها مسئولة عن مساعدة الفقراء. كذلك العدل.... "قد يتطلب أيضاً اتخاذ اعمال اجتماعية - سياسية تمكن الفقراء من مساعدة أنفسهم، وأن يعملوا من أجل تنمية أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم. ونحن نعتقد أننا، والمؤسسات التى نساهم فيها مسئولون لإيجاد جو من القانون، والنشاط الاقتصادى، والتنشئة الروحية التى تخلق هذه الظروف.

وهنا أيضاً، يؤكد الإعلان خيراً لاشك فيه، ألا وهو أن الناس يجب أن يساعدوا الفقراء، وأن على الفقراء أن يساعدوا أنفسهم. وكل واحد مسئول من ناحية ما. بيد أن هذه الفقرات فى حد ذاتها لاتقنعنى أنه ينبغى أو لا ينبغى أن نطلب من حكومتنا الفيدرالية أن تنفق مزيداً من المال على برامج خاصة بالعاطلين عن العمل. فهى لم تدعنى أرى لماذا سيكون الأمر طيباً أو غير طيب بالنسبة لزيادة مساعدة الدولة للجائعين من خلال المساعدات الغذائية التى تقدم عن طريق الطوابع وكل من أولئك الذين يعتقدون بأنخراط أكبر من قبل الحكومة وأولئك الذين فى مبادرات أقل من قبل الحكومة يمكنهم تأكيد ما قيل فى هذا الإعلان دون أن يشيروا إلى ما يقصدونه بهذه الكلمات.

ويُختتم هذا القسم بفقرات عن أزمة الديون العالمية، والتضخم، والاتفاقات العسكرية، وأزمة المخدرات، وعدة موضوعات أخرى تؤثر بشكل كبير على الفقراء. غير أنه لاتقدم هذه النصائح كثيراً. وعلى سبيل المثل، "فكل من المقرضين والمقترضين أسهموا فى خلق هذا الدين

العالمى. وكانت النتيجة أن ازداد الناس فقراً. وعلى ذلك يتعين على كل من الدائنين، والمدينين أن يتحملوا معاً مسئولية إيجاد الحلول. وما يتعلق بالعاملين الرئيسيين المسؤولين عن تجارة المخدرات، يجب على الأسواق الغنية التى تستهلك المخدرات أن تكف عن طلبها. والبلدان الفقيرة التى تنتجها يتعين عليها أن تنتقل إلى منتجات أخرى. وهذا ليس حلاً قوياً جداً أو ينم عن بصيرة نيرة.

وإذا أنتقد هذه المناشدات السطحية إلى حد ما والتى تدعوا إلى عمل الخير، يتعين على أن أشير إلى أن المؤقرين الذين وقعا على هذا الإعلان، قضوا أيضاً وقتاً كثيراً وهم يعملون على الوصول إلى وثيقة منفصلة أكثر تفصيلاً من ناحية اهتمامها بالبرامج الخاصة بالمشروعات التى تدر دخلاً، والقائمة على القروض. ولن أعلق على هذه الوثيقة هنا، بيد أنه فى تفصيلاتها الأكثر، سوف يجد القارىء أفكاراً، ومبادئ، وإطاراً للجدل يوضح كيف يمكن للإنسان أن يتناول هذه الموضوعات الأخرى التى مرت عليها المجموعة مرور الكرام.

الحرية، الحكومة، والنواحى الاقتصادية :

يصبح الحمل الثقيل واضحاً لإعلان اكسفورد، فى هذا القسم الرابع والأخير، وعلى الرغم من أن اللغة الغامضة "للحقوق" سبق استخدامها فى هذه الوثيقة، غير أنه هنا، وبداية من الفقرة (٤٩)، اعترف الكاتبون أخيراً أن لغة الحقوق لم تكن دائماً واضحة. وعلى ذلك قالوا: أنه من المهم وجود إطار واضح تُحدد على أساسه الحقوق. والفقرات الأربع التالية تحاول توضيح المعنى المسيحى للحقوق.

نحن نبحث عن سلطان أو معيار يسموا على موقفنا فى سعينا من أجل حقوق الإنسان، والله هو ذلك السلطان، وطبيعة الله تشكل ذلك المعيار. وبالنظر إلى حقوق الإنسان هى حقوق

بديهيّة، فإنها لا تُمنح من قبل المجتمع أو الدولة. بل بالأحرى، تتأصل حقوق الإنسان في حقيقة أن كل إنسان خُلِق على صورة الله. وأعمق أساس لكرامة الإنسان هو أنه "ونحن بعد خطاة مات المسيح من أجلنا" (رو ٨: ٥). (الفقرة ٥٠).

وهذا ليس إعلاناً واضحاً تماماً. وتظل عدة أسئلة بدون إجابة : ما هي العلاقة بين سلطان الله، وسلطان الدولة، والمجتمع؟ وإذا كانت حقوق الإنسان قائمة على أساس أن الله خلقنا على الصورة الإلهية، اليس لنا إذاً أحد غير الله نلجأ إليه من أجل الاعتراف بهذه الحقوق؟ ومن أية ناحية تتطلب حقوق الإنسان أن تعترف بها السلطات البشرية المختلفة المعينة من قبل الله؟ وما هي العلاقة بين موت المسيح من أجلنا، وأصل طبيعتنا التي خُلِقنا عليها على صورة الله؟

وتؤكد الفقرة التالية (٥١) أن عدالة الله للإنسان تتطلب الحياة، الحرية، والإعانة. غير أنها لم تكن بحسب عدالة الله لتوضح لأية مؤسسات بشرية يجب أن تعمل ما يؤكد، أو يحمي حقوق الإنسان، على الرغم من أنها تأخذ هذه المسؤولية البشرية كأمر مسلم به : "ومن مطالب العدالة أن يتمكن الناس - بما فيهم من لاجئين، وأولئك الذين لا دولة لهم - من الحياة في المجتمع بكرامة. لذلك للناس حق على أناس آخرين في أن يعملوا ترتيبات اجتماعية تؤكد حصولهم على العون الذي يجعل الحياة في المجتمع ممكنة. ولكن كيف يكون لأناس حقوق قبل بعضهم البعض؟ وتتطلب الإجابة على هذا السؤال توضيح هوية ومسؤوليات مؤسساتية مختلفة مثل حقوق الأطفال على والديهم، والطلبة على مدرسيهم، والمواطنين على الحكومات، وما إلى ذلك.

وإذا يترك الإعلان موضوع حقوق الإنسان هذا دون حسم، ينتقل لتأمل الديمقراطية، معلناً أنه "ما من نظام سياسي تم وضعه مباشرة في الكتاب المقدس ولكن يطلب القيم الكتابية،

والاختبار التاريخي من المسيحيين أن يعملوا من أجل مساهمة كافة الناس في عمليات إتخاذ القرار بالنسبة للموضوعات التي لها تأثير على حياتهم. وهذا التصويت المتواضع للديموقراطية هو أيضاً موضع جدل. وعلى سبيل : ما نوعية المساهمة "الكافية" وفي أية نوعية من المؤسسات، بالنظر إلى أن جميع "عمليات اتخاذ القرارات" تؤثر في حياة الناس؟ ومن المؤكد أن الموقعين لا يدعون إلى إختفاء الطابع الديموقراطي الجذري على العائلات، أليس كذلك؟ وما عن المشروعات التجارية؟ وحتى فيما يتعلق بالحياة السياسية، من الذي يقرر ما هو كاف للتمثيل الديموقراطي؟ ولماذا ننظر نحن إلى الديموقراطية على أنها إلى حد ما تتمشى مع سلطان الله، وطبيعته ؟

وفي هذا القسم تكرر الوثيقة الإشارة إلى ما يعلمه "الاختبار الديني"

يشير التاريخ الحديث إلى أن انتشار وسائل الإنتاج يعد مكوناً مهماً للديموقراطية. والملكية الاحتكارية، سواء بمعرفة الدولة، أو المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، أو حكومات الأقلية تُعد خطراً. أما الملكية واسعة الانتشار، سواد في نظام اقتصاد السوق، أو من خلال نظم متعددة، فتميل إلى العمل من أجل لامركزية السلطة وتمنع الديكتاتورية (الفقرة ٥٦).

ويبدو أن هذه الأقوال من اسهام كاتبى الوثيقة المحافظين. يقصد بعبارة "التاريخ الحديث" انهيار الحكومات الشيوعية في شرق اوربا. لم تنجح الشيوعية، ونجحت الرأسمالية. ولكن ما نوعية الرأسمالية الديموقراطية التي ترضى المسيحيين؟ وأية أجزاء من التاريخ هي التي نستطيع أن نتعلم منها، ولماذا؟ هذه الفقرات لا تجيب على هذه الأسئلة. فهي لا تذكر سوى القليل عن الأهداف التي يجب أن نصيها، ولكنها قالت الكثير عما يتعين علينا أن نتجنبه، أى، الديكتاتورية. ولكن إلى أى حد يجب أن تتفرق الملكية؟ وإلى أى حد يجب أن تكون

الحكومة قوية فى تنفيذ اللامركزية ؟

تواصل الفقرات التالية (٥٧ - ٥٩) نفس الموضوع، وتمتدح المميزات الاقتصادية العامة لاقتصاديات السوق، والتي تميزه عن الاقتصاديات المخططة مركزياً. ثم يعترف الإعلان عندئذ بأن علاقة الاقتصاد بالمؤسسات الأخرى أصبحت موضوعاً أكثر إلحاحاً فى مجتمع يتبع سياسة السوق الحرة.

وفيما يتزايد تخلى الدولة غير الرأسمالية عن التخطيط المركزى واتجاهها نحو تطبيق سياسة السوق، يكتسب الموضوع تأثير الرأسمالية على الثقافة المزد من الأهمية. ويمكن لنظام السوق أن يكون وسيلة فعالة للنمو الاقتصادى، ولكنه يستطيع إبان ذلك، أن يحمل الناس على الاعتقاد بأن المغزى الأساسى إنما يوجد فى تكريس المزد من السلع. ثم إن هناك خطورة فى أن أنماط السوق الذى قد ينجح فى المعاملات التجارية، يمكن اعتقاده مناسباً لمجالات أخرى من الحياة، ومن ثم يعتقد الناس أن ما يشجع عليه السوق يكون هو الأفضل، أو الأصح (الفقرة ٥٩).

ومفاد ذلك كله، هو القول بأن اقتصاد السوق الحر لا يجيب على كل أسئلة الحياة. غير أن لاتخبرنا وثيقة إعلان اكسفورد عن السبيل الذى من خلاله يساعد اقتصاد السوق الناس على تحقيق معنى العمل، والوكالة، ووقت الفراغ، والتكنولوجيا، والعدل فى خدمة الله، والناس.

وتعود الوثيقة فى الفقرات (٦٠-٦٢) إلى الحديث عن دور الحكومة، لكنها تظل على مستوى التعميم حتى تغطى الخلافات.

وتقول الوثيقة - ضمن أشياء أخرى - إن "القرارات الهامة بشأن المجتمعات المحلية دائماً ما يكون من الأفضل اتخاذها على مستوى حكومة مسئولة تماماً، وبصفة مباشرة عن الناس الذين

ستؤثر فيهم هذه القرارات. وعلى الحكومة - كحد أدنى - إقامة نظام قانونى يحمى الحياة، ويضمن الحرية، ويوفر الأمن الأساسى. ويجب أن تولى عناية خاصة للتأكد من أن حماية الحقوق الأساسية قد شملت كل أعضاء المجتمع، ولاسيما الفقراء، والمساكين (أم ٣١: ٨-٩، دا ٢٧: ٤). ولكن لماذا التشديد على حد "أدنى" لعمل الحكومة - ولم تعلن ما ينبغى أن تكون عليه دعوتها العليا أمام الله، وذلك من وجهة نظر مسيحية؟ ومن هو المفروض أن يولى "عناية خاصة" حتى تشمل "الحقوق الأساسية" كل أعضاء المجتمع؟ هل الحكومة هى التى تعمل هذا؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هى الحقوق الأساسية التى من المفترض أن تؤيدها بالمقابلة مع حقوق الإنسان التى يجب أن يؤيدها أو ينفذها الوالدان، وأصحاب الأعمال، أو سلطات الكنيسة؟

يعد توفير حقوق الإعالة أيضاً مهمة مناسبة للحكومة. ومثل هذه الحقوق يجب تحديدها بعناية حتى لايشجع إنخراط الحكومة فى هذا الأمر سلوكاً غير مسئول، وانهيار العائلات والمجتمعات. وكفالة هذه الحقوق فى مجتمع سليم يتم عن طريق مؤسسات متنوعة حتى يكون دور الحكومة هو الملاذ الأخير (٦٢).

يؤدى طريقة الوثيقة التى تستهدف التماسك إلى الفوضى. وإذا كان من المناسب للحكومة أن تقدم حقوق الإعالة، فلماذا تفعل هذا إذاً كملاذ أخير؟ ولماذا كان هذا معيارياً؟ وأى مؤسسات هى المسئولة أولاً وتلك المسئولة ثانياً ثم تلك التى تشكل الملاذ الأخير؟ وإذا كان يتعين على الآباء أن يعولوا أولادهم، ويعين أصحاب العمل عمالهم، فهل من حق الأولاد، والعمال أن يلجأوا إلى الحكومة لتنفيذ حقهم فى الإعالة قبل الوالدين، وأصحاب الأعمال؟ أم، هل يكون بمقدور الأفراد الذهاب إلى الحكومة مباشرة إذا ما كانوا جوعى، وبدون مأوى، أو فى حاجة إلى مزيد من التعليم؟ إن الإعلان لايساعدنا على إجابة هذه الأسئلة.

وتقدم لنا الفقرة (٦٣) مفهوم "النظم الوسيطة" ولكنها تفعل ذلك بطريقة لا نجد فيها أية علاقة مباشرة بين هذه النظم والاقتصاد. ويبدو أن الهدف من هذه النظم أن تقوم بصفة أساسية بالخدمة كوسيلة لتقليل الحاجة لحكومة مركزية، وسبيل للتأثير فى المؤسسات الأخرى. ولكن ما هى هذه النظم فى حد ذاتها، وأين يكون مكانها مناسباً فى وثيقة تتحدث عن الاقتصاديات ؟

وكنتم أتمنى لو أن إعلان اكسفورد كان قد ذكر بشجاعة أن الموقعين عليه كانوا يدركون إنهم صاغوا وثيقة ارتفعت فوق اختلافاتهم كما أنها أكدت اتفاقهم المعلن كمسيحيين. وربما كانت الفائدة ستكون أكبر، لو أن الوثيقة قد حددت المهام التى لا يزال أمام المسيحيين عملها لايجاد منظور "اقتصادى" أكمل لحقائق المجتمع المعاصر المعقدة والمتعددة.

ولكن هذا لايعنى أن الإعلان لم يكن مفيداً ومشجعاً. فإن عرضه لثمار اتفاق مسيحي هو فى حد ذاته أمر مشجع. ونحن نشكر كل الذين بذلوا الجهد فيه كوسيلة لجمع المسيحيين معاً، والذين كانوا بدونهم، سيظلوا متباعدين. غير أن القارئ العادى يمكن - بعد قراءته هذه الوثيقة - إنه اعلان مبادئ حقيقية، فى حين أنها تشكل اعترافاً مسيحياً عاماً عن الحياة مع إشارة إلى بعض الحقائق المتباينة، والتى ترتبط بعضها ببعض من الناحية الاقتصادية. وهى لم تقطع شوطاً كبيراً فى توضيح المفهوم المسمى للاقتصاد، والانتاج، والعمل، والسياسة العامة، ومسئوليات المؤسسات المتعددة لمجتمعنا بالنسبة للعدل الاقتصادى. وهذا هو ما يتبقى عمله. ولذا، لنا أن نأمل فى أن تشجع هذه الوثيقة المسيحيين الذين لهم آراء اقتصادية مختلفة فى أن يواصلوا العمل معاً.

إن العالم يعتمد الآن على الاقتصاد القوى ،
ولما كانت الكنيسة هي جزء من المجتمع ،
فكان لابد لها أن تدخل في حوار شامل لجميع
الاتجاهات الفكرية من اللاهوتيين ورجال
الأعمال ورجال البنوك ورجال الأخلاق -
في محاولة للخروج بأفاق جديدة للتفكير المسيحي
وهذا الكتاب يقدم لنا هذا الحوار .



دار النشر